



# أزمات القرن الأفريقي

والأمن الإقليمي والمصري





المركز المصري  
للفكر والدراسات الاستراتيجية  
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES



أزمات  
القرن الأفريقي  
والأمن الإقليمي والمصري



**أزمات  
القرن الأفريقي**  
والأمن الإقليمي والمصري

د. خالد عكاشة  
المدير العام

اللواء. محمد إبراهيم الدويري  
نائب المدير العام

أ.د. عبد المنعم سعيد  
المستشار الأكاديمي

تحرير

د. أحمد أمل

د. خالد حنفي

إخراج فني

إسلام علي

يونيو 2024

**المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية**

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: +20226905861 - +20226905862 - +20226905863

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg

www.ecss.com.eg

# المحتويات

## إطار عام:

4 مسارات التحول المتعددة في القرن الأفريقي

## 10 المحور الأول: الأزمة السودانية

11 عام على الأزمة السودانية.. المتغيرات والسيناريوهات  
22 استجابات حذرة للمواقف الإقليمية إزاء أزمة السودان  
26 عوائق دور المنظمات الإقليمية والدولية في التسوية السودانية

## 30 المحور الثاني: الأزمة الإثيوبية

31 اتفاق بريتوريا.. لماذا يبدو السلام "هشًا" في إثيوبيا؟  
35 انعكاسات اتفاق بريتوريا على استقرار أقاليم إثيوبيا  
41 كيف تعمق مليشيا "فانو" الأزمة الداخلية في إثيوبيا؟

## 44 المحور الثالث: الأزمات الإقليمية

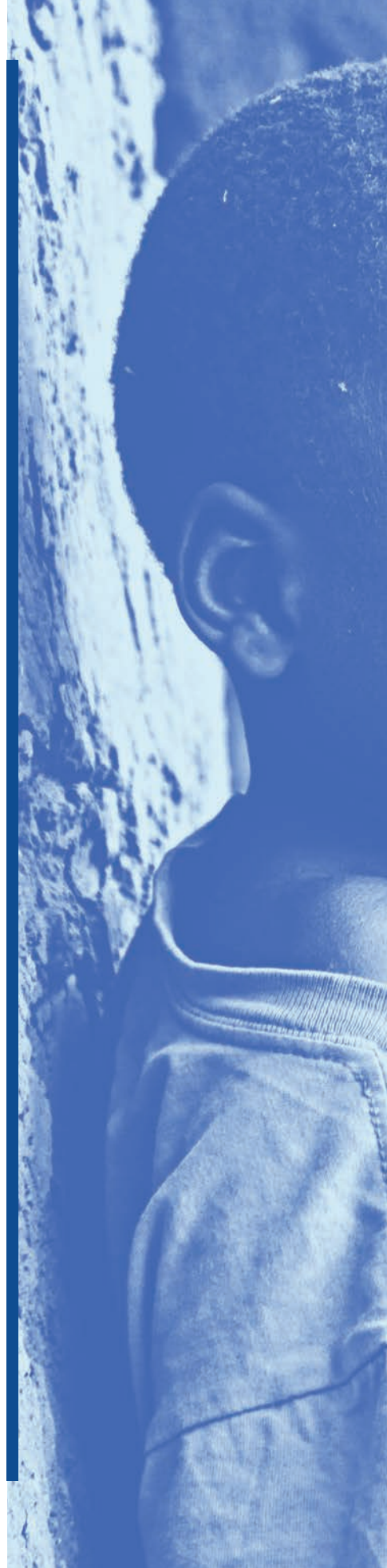
45 تأثيرات أزمات الداخل على السياسة الخارجية للصومال  
58 تداعيات اتفاق إثيوبيا وأرض الصومال على الأمن الإقليمي  
62 دوافع تفاقم التوتر بين إثيوبيا والصومال في القرن الأفريقي  
66 تحديات الوساطة الكينية في الأزمة الصومالية-الإثيوبية

## 72 المحور الرابع: قضايا إقليمية

73 تداعيات أزمات القرن الأفريقي على أمن البحر الأحمر  
77 اتجاهات الإرهاب في القرن الأفريقي.. تنظيم الشباب نموذجًا  
96 التغيرات البيئية وأثرها على أمن واستقرار القرن الأفريقي  
114 الأدوار الإقليمية المتطورة لمنظمة "الإيجاد" في القرن الأفريقي

## 126 المحور الخامس: مصر والقرن الأفريقي

127 السياقات المتغيرة للقرن الأفريقي وتوجهات السياسة المصرية  
132 أولويات مصر إزاء السودان بعد عام من الصراع الداخلي  
136 ملامح التعاون المصري الإريتري في القرن الأفريقي  
140 دوافع تحول التحالفات بين مصر ودول القرن الأفريقي





## إطار عام: مسارات التحول المتعددة في القرن الأفريقي ..

د. أحمد أمل

رئيس وحدة الدراسات الأفريقية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

يمر إقليم القرن الأفريقي في مطلع العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين بالعديد من التحولات العميقة والمتسارعة، والتي من شأنها أن تعيد تشكيل الإقليم كلياً. وتأتي هذه التحولات على مستويات متعددة، تتضمن الأوضاع الداخلية لدول الإقليم، والتوازنات في علاقاتها البينية، فضلاً عن التحولات الخارجية من حيث عدد اللاعبين الدوليين المتنافسين على ساحة القرن الأفريقي، أو من حيث طبيعة المصالح موضع التنافس.

وعلى الرغم من تعقد المشهد القائم للتحويلات التي يشهدها إقليم القرن الأفريقي، يمكن الوقوف على عدد من الاتجاهات الرئيسية لهذه التحويلات، والتي تشمل مؤشرات ذات طبيعة داخلية في مستوى الدولة وما دون الدولة، وأخرى إقليمية تتعلق بالظواهر العابرة للحدود التي تشهدها دول الإقليم، فضلاً عن المؤشرات المرتبطة بالعوامل الدولية النابعة من الحضور المباشر للعديد من القوى الدولية الكبرى والوسطى في الإقليم، وذلك على النحو التالي:

1. إعادة تقييم دور الحدود: يُنظر إلى الحدود -تقليدياً- باعتبارها أحد المحددات الرئيسية لطبيعة الإقليم، نظراً لما تتمتع به من ثبات واستقرار مقارنة بالمحددات السياسية والبشرية الأخرى. وقد شهد القرن الأفريقي تنامياً لظاهرة الأقاليم الانفصالية، على نحو ما ظهر في حالة تيجراي في إثيوبيا وأرض الصومال وبوتلاند وجوبالاند، فضلاً عن التفاعلات الآخذة في التطور، والتي ترجح تصاعد المطالب بنشأة دولة عفوية على الأرض التي تقطنها الجماعة في كل من إريتريا وجيبوتي وإثيوبيا. ولم تقتصر مشكلة الحدود على الظاهرة الانفصالية، بعد أن تجددت الصراعات الحدودية الدولية الصراع في كل من الفشقة بين السودان وإثيوبيا، ومثلث بادمي بين إثيوبيا وإريتريا، والتي شكلت بعداً رئيسياً في التفاعلات الصراعية في إقليم تيجراي. وداخلياً، تحولت الحدود الإدارية إلى مجال جديد للصراع على نحو ما تشهده العلاقة بين بوتلاند وأرض الصومال، وإقليمي تيجراي وأمهرا، وإقليم العفر والإقليم الصومالي في إثيوبيا.

2. تعثر العمليات السياسية "الطبيعية": كشفت التفاعلات السياسية في القرن الأفريقي

ولا يشكل ما يمر به القرن الأفريقي من مرحلة تشهد العديد من مظاهر التحول، استثناءً في تاريخ الإقليم القريب والبعيد؛ حيث يُعد القرن الأفريقي أحد أقل أقاليم القارة الأفريقية -وربما العالم- استقراراً؛ حيث مر بدورات متعاقبة من التحويلات التي قلما أفرزت وضعاً مستقرًا على نحو مستدام. فقد مر القرن الأفريقي بدورة مهمة من التحول في نهاية الخمسينيات ومطلع الستينيات من القرن العشرين، شهدت استقلال كل من الصومال والسودان، وتسارع عمليات التحديث في إثيوبيا، وبداية حرب الاستقلال الإريترية، كما مر الإقليم بدورة تحول ثانية أكثر حدة في نهاية الثمانينيات ومطلع التسعينيات من القرن ذاته، شهدت تفكك الدولة الصومالية، وانتهاء الحرب الأهلية الإثيوبية بانتصار جبهة تحرير تيجراي والجبهات الحليفة، واستقلال إريتريا، بجانب التحويلات العميقة التي مرت بها السودان مع تولي نظام الإنقاذ الحكم.

من هنا، أصبح من المهم الإجابة عن عدد من الأسئلة، يتعلق أولها بتقييم عملية التحول الجارية في القرن الأفريقي من حيث سرعتها وحدتها وآلياتها المحركة وفعاليتها، ويتعلق السؤال الثاني بتحديد إلى أي مدى تتوافق أو تتباين هذه التحويلات مع عمليات التحول السابقة التي مر بها الإقليم، أما السؤال الثالث والأهم فيتصل بماهية ملامح الإقليم بعد إتمام عملية إعادة تشكيله بعد اكتمال عملية التحول وإنتاجها مخرجات واضحة. ولتقديم الإجابات الأكثر دقة وإحكاماً عن هذه الأسئلة المركبة، يتعين الأخذ في الاعتبار أهمية بناء تصور متكامل لاكتشاف أنماط التفاعلات ذات الطابع الإقليمي، العابرة للخصوصيات الوطنية، وهو ما يفرض تبني تعريف مرن للقرن الأفريقي قد يضيق ليقصر على الدول المركزية الأربع (الصومال وإثيوبيا وإريتريا وجيبوتي)، أو يتسع ليشمل السودان وجنوب السودان وكينيا، تبعاً لطبيعة كل قضية من القضايا محل الدراسة.

عن تحول الانتخابات إلى "مواسم أزمات"؛ حيث باتت تطرح من مظاهر الاضطراب وغموض المستقبل السياسي أكثر مما تقدمه من آلية منتظمة لإسناد السلطة. وقد تجلت هذه الظاهرة في عجز الصومال عن إجراء الانتخابات لأكثر من عام، لتدخل البلاد في حالة من الفراغ الدستوري بين شهري فبراير 2021 ومايو 2022، هذا بجانب الاضطرار لإجراء عقد الانتخابات بنظام الاقتراع المباشر، والاكتفاء بعقدتها كسابقاتها وفق نظام المجمع الانتخابي القائم على المحاصصة العشائية. كما تسبب التأجيل المتكرر للانتخابات الفيدرالية الإثيوبية في تفجير الصراع في إقليم تيجراي، بعد أن أجرت حكومة الإقليم انتخابات بصورة منفردة لم تقرها السلطات الفيدرالية في سبتمبر 2020، كما لم تقر حكومة الإقليم في المقابل بشرعية الانتخابات الفيدرالية التي جاءت بحزب الازدهار في السلطة. ويرتبط بهذا الاتجاه آفاق الاضطراب السياسي في كل من إريتريا وجيبوتي، في ظل غموض أفق الخلافة السياسية في الدولتين.

3. **تغير آليات الصراع:** تشكل الصراعات واحدة من الآليات "الاعتيادية" لما يجري في القرن الأفريقي من تفاعلات. لكن اللافت في المرحلة الأخيرة من التطور التي يمر بها الإقليم، أن هناك مؤشرات دالة على تغير أنماط الصراع السائدة في الإقليم. فمن ناحية عادت -بعد انقطاع- الصور التقليدية للصراعات، كصراعات الحدود بين إثيوبيا والسودان، وصراعات الموارد بين الصومال وكينيا. ومن ناحية أخرى، ظهرت آثار التطور المتسارع في طبيعة الأدوات المستخدمة في الصراع، مجسدة في حضور العديد من الأسلحة التقليدية، أبرزها الطائرات المسيرة في الجبهتين الصومالية والإثيوبية. كما برز أثر العدوى في تحول الصراعات الداخلية إلى صراعات إقليمية.

4. **بروز دور المجموعات المسلحة دون الدول:** شهد القرن الأفريقي تغيرًا مهمًا في هوية حاملي السلاح في الإقليم، وذلك نتيجة تشطي المجموعات المسلحة التقليدية من التنظيمات المتمردة والإثنية، وتنامي المجموعات العسكرية الموازية Para-Military Groups، فضلاً عن استقدام مجموعات مسلحة أجنبية من الشركات العسكرية الخاصة والمرترقة. وقد استفاد هذا



المستوى من اللاعبين الجدد، من مزايا نسبية يتمتعون بها، تتمثل في القدرة على توظيف تيارات تجارة الأسلحة الصغيرة والمتوسطة في القرن الأفريقي، والاستفادة من تعثر البرامج الوطنية والدولية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج Disarmament, Demobilization and Reintegration-DDR. على نحو ما كشف عنه انتكاس المصالحات السياسية التي أجرتها الحكومة الفيدرالية الإثيوبية مع تنظيمات مسلحة عديدة في عام 2018.

5. **تحولات الإرهاب ومكافحته:** بمرور الوقت، تحول الإرهاب في القرن الأفريقي إلى إرهاب متوطن، بعد أن نجح في التجذر في البنية الاجتماعية والاقتصادية المحلية في العديد من مناطق وسط وجنوب الصومال وشمال كينيا وشرق إثيوبيا. كما اكتسبت التنظيمات الإرهابية "مناعة" في مواجهة جهود مكافحة الإرهاب، التي تقودها الولايات المتحدة وتخرط فيها البعثة الأفريقية في الصومال وكذلك قوات دول الإقليم. ومن منظور أوسع، تنامت مظاهر الارتباط بين التنظيمات الإرهابية في القرن الأفريقي والتنظيمات الأصلية في الشرق الأوسط، فضلاً عن ارتباط الإرهاب في القرن الأفريقي بالتنظيمات الناشطة في أقاليم مجاورة، كتلك الموجودة في جنوب ساحل أفريقيا الشرقي والمتمركزة في موزمبيق، أو تلك العاملة في نطاق دول البحيرات العظمى كأوغندا والكونغو الديمقراطية.

6. **تغير التركيب الديني للإقليم:** تشكل المشهد الديني التقليدي في القرن الأفريقي في وقت مبكر مقارنة بغيره من أقاليم أفريقيا جنوب الصحراء؛ كونه الأسبق في تبني المسيحية الأرثوذكسية ومن بعدها الإسلام في السنوات الأولى لظهور كل منهما. لكن في الوقت

الراهن، يتعرض المشهد الديني في الإقليم لتيارات متعددة من التغير، من حيث تعدد مظاهر العنف الديني على المستوى المادي والخطابي، وتمدد الكنائس البروتستانتية والإنجيلية الوافدة، وخصوصاً الكنيسة الخمسينية Pentecostal Church، فضلاً عن الانقسامات المركزية والإقليمية للكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية، وتغير التوجهات المتطرفة لدى المجتمعات الإسلامية، وانتشار المناصرة الفكرية للقاعدة وداعش وغيرها من التيارات الحركية، ما واكب محاولات لإعادة إحياء الصوفية تنظيمياً وحركياً من خلال نموذج الصوفية المسلحة ممثلة في حركة أهل السنة والجماعة في الصومال.

7. **انتشار الأنظمة السياسية الهجينة:** يشهد القرن الأفريقي عودة قوية للأدوار السياسية الخاصة للأبنية التقليدية وما قبل الاستعمارية، وذلك على نحو ما برز في "نموذج 4,5" لتقاسم السلطة الفيدرالية بين العشائر الصومالية، وعجز الحكومة الإثيوبية عن تعديل نظام الفيدرالية الإثنية، وهي الظاهرة ذاتها التي انتشرت في حالة السودان ما بعد اتفاق سلام جوبا. هذا التمدد جاء على حساب الأدوار التي تلعبها الأحزاب السياسية باعتبارها التعبير المؤسسي الأكثر حداثة لتنظيم المنافسة السياسية. ويفتح انتشار الأنظمة السياسية الهجينة في الإقليم الباب أمام إعادة صياغة لمنطق الدولة وعلاقتها بالمكونات الاجتماعية القائمة.

8. **تمدد المجتمع المدني الوطني والعالمي:** مرت خريطة منظمات المجتمع المدني في القرن الأفريقي بتحويلات متلاحقة، جسدها الدور المتصاعد للمجتمع المدني في ملء الفراغ الذي يخلفه عجز الدولة، خاصة في



المناطق الأكثر تضرراً من الصراعات كجنوب الصومال وشمال كينيا والأقاليم الحدودية الإثيوبية، فضلاً عن تمكن المجتمع المدني من ملء الفراغ الذي تسبب فيه تراجع الأحزاب السياسية، وتحوله إلى الفاعل الرئيسي في عمليات التجنيد السياسي والتنشئة السياسية، على نحو كشف عن اتساع مساحة التقاطع بين الأهداف الإنسانية والسياسية لمنظمات المجتمع المدني الوطنية والدولية في القرن الأفريقي. ومما زاد من تأثير المجتمع المدني في القرن الأفريقي، تحوله إلى قناة مباشرة لنقل الدور الكبير لمجتمعات أبناء دول الإقليم في المهجر، والتي تتمتع بقدرات اقتصادية وتنظيمية تمنحها ميزة نسبية في التأثير على مسار التفاعلات الداخلية في دول الإقليم.

#### 10. تداعيات تغير المناخ وتدهور البيئة:

يمثل القرن الأفريقي واحداً من أكثر أقاليم العالم تضرراً من تغير المناخ وتدهور البيئة، وذلك مع تفشي مشكلات الجفاف والتصحر وتراجع التنوع الحيوي، وتسببها في ارتفاع معدلات الفقر. كما أثبتت العديد من التجارب الواقعية تحول ظاهرة تغير المناخ وتدهور البيئة إلى مسببات رئيسية للصراعات في القرن الأفريقي، الأمر الذي دفع لأن يظهر الأمن البيئي كأحد الأبعاد الرئيسية لضمان أمن القرن الأفريقي واستقراره مستقبلاً.

#### 11. اضطراب توازنات القوى البيئية الإقليمية:

#### 9. تذبذب المؤشرات الاقتصادية

والتنموية: مرت نماذج التنمية المتبعة في دول القرن الأفريقي بتحويلات متلاحقة، نتيجة تبدل التوجهات الأيديولوجية لدول الإقليم في فترة قصيرة. فبينما حقق الإقليم طفرة على مستوى البنية التحتية والتجارة الخارجية، لا يزال القرن الأفريقي منطقة يتدنى فيها العديد من المؤشرات المتعلقة بالأوضاع المعيشية. كما شهدت مؤشرات التكامل الاقتصادي الإقليمي تذبذباً واضحاً، نتيجة اعتمادها في الغالب على مبادرات تمويلها أطراف دولية من خارج الإقليم، وذلك على نحو كرس من ظاهرة "الاستعمار الجديد".

جديد للتفاعلات الدولية؛ حيث تحول لإقليم تابع للشرق الأوسط عبر حضور مكثف لدول الخليج وتركيا وإيران وإسرائيل، فضلاً عن تحوله إلى ساحة فرعية للتنافس الاقتصادي الدائر في شرق المتوسط في قضيتي الطاقة والمواني، نتيجة ارتباط الإقليمين جغرافياً عبر البحر الأحمر وقناة السويس. كذلك دخل القرن الأفريقي في معادلة التنافس الاستراتيجي في منطقة المحيطين الهندي والهادئ Indo-Pacific، باعتباره يشكل الحد الغربي للمنطقة التي تشهد تنافساً محتدماً بين القوى الآسيوية. ولا تعكس هذه التغيرات تنامياً في الأهمية الاستراتيجية للقرن الأفريقي بما يسمح بتعزيز المكانة الدولية لدول الإقليم، بقدر ما يكشف عن غياب كامل لتقديم دول القرن الأفريقي نمطاً جديداً من التفاعلات يسمح لها بالبروز كفاعل رئيسي في كل هذه الدوائر المتصلة.

وتشكل هذه المسارات إطاراً عاماً للتحويلات التي يشهدها القرن الأفريقي، والتي تحمل تداعيات ممتدة على الأوضاع داخل الإقليم وفي محيطه الأوسع كذلك. وتسعى موضوعات الإصدار لتغطية عدد من أبرز هذه التحويلات، من خلال رصد اتجاهاتها ومظاهرها واستشراف مستقبلها من خلال مقاربات متنوعة جمعت بين دراسة لبعض الحالات على المستوى الوطني، وقراءة لبعض الظواهر على المستوى الإقليمي. وفي ظل التغيرات المتواترة التي يشهدها الإقليم، يظل النقاش مفتوحاً بشأن مسارات التحويلات في القرن الأفريقي، ومآلاتها المتوقعة.

يعاني القرن الأفريقي من تداعيات غياب الدولة القائد عن الإقليم منذ الاضطراب الذي تشهده إثيوبيا بعد وفاة ميليس زيناوي عام 2012. لكن هذا الوضع الجديد واكب الصعود التدريجي لكينيا مع تمتعها بمزايا الشراكة الاقتصادية المتميزة مع الصين، والثقة الأمريكية في المجالات العسكرية والأمنية، مع تنامي فرص استعادة السودان مكانتها الإقليمية على إثر تطبيع علاقاتها مع العالم بعد انتهاء حكم البشير. على هذا، تعددت مظاهر التنافس على القيادة الإقليمية، في ظل عجز منظمة إيجاد عن توفير إطار فعال للتكامل الإقليمي خاصة في القضايا الكبرى، الأمر الذي قد يطلق تفاعلات بين دول الإقليم، يغلب عليها طابع المنافسة.

## 12. تنامي أثر المنافسة الدولية على الأوضاع

الداخلية للإقليم: نتيجة لتعدد مستويات اللاعبين الدوليين الحاضرين بصورة مباشرة في القرن الأفريقي، بين قوى دولية عظمى ووسطى، ظهرت أنماط عديدة للتحالفات السائلة سريعة التغير بين الأطراف الخارجية والمحلية في القرن الأفريقي؛ حيث استثمر العديد من الأطراف الخارجية في الفواعل المحلية المساهمة في عدم استقرار القرن الأفريقي، وظهور العديد من مؤشرات الحرب بالوكالة في الإقليم، ما أدى إلى التضائل المطرد في نصيب دول القرن الأفريقي من الاستفادة من أصولها محل التنافس الدولي.

## 13. تعدد التصورات المتنافسة لموقع القرن

الأفريقي في العالم: بالرغم من ارتفاع حدة وكثافة المنافسة الدولية، أخفق القرن الأفريقي في التحول إلى "مركز"



# 1

## الأزمة السودانية

- ◀ عام على الأزمة السودانية.. المتغيرات والسيناريوهات
- ◀ استجابات حذرة للمواقف الإقليمية إزاء أزمة السودان
- ◀ عوائق دور المنظمات الإقليمية والدولية في التسوية السودانية



## عام على الأزمة السودانية.. المتغيرات والسيناريوهات

د. أحمد أمل

رئيس وحدة الدراسات الأفريقية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

في الخامس عشر من إبريل 2024، أتم الصراع السوداني بين القوات المسلحة وقوات الدعم السريع عامه الأول. وتبدو الأوضاع في بداية العام الثاني للصراع أكثر تشابكًا وتعقيدًا بالنظر للتداعيات المختلفة للصراع على الداخل السوداني على الأبعاد العسكرية والسياسية والاقتصادية والإنسانية، وبالنظر إلى الوضع الملتبس لمسارات التسوية المتعددة التي ظهرت منذ الشهر الأول للصراع دون جدوى حقيقية في تسويته. وتحمل هذه الأوضاع في السودان تداعيات مباشرة على المصالح المصرية، ما يستدعي تكثيف الجهود المصرية في العام الثاني للصراع سعيًا إلى تسويته بصورة مستدامة.

## المتغيرات الداخلية

### 1. المتغيرات السياسية:

■ **استمرار أزمة الفراغ الحكومي:** يعاني السودان من فراغ حكومي مستمر منذ إقالة حكومة عبد الله حمدوك الثانية في أكتوبر 2021، وفي الشهور الأولى من عام 2024 بدأت العديد من المصادر السودانية تتداول أنباء عن قرار مرتقب سيصدر من رئيس مجلس السيادة الانتقالي الفريق أول عبد الفتاح البرهان بتعيين مالك عقار رئيسًا للوزراء. كما سيتم تشكيل الجمعية التأسيسية الوطنية (البرلمان) من الكيانات والشخصيات الداعمة للقوات المسلحة. وقد تسبب إعادة طرح فكرة تشكيل رئيس مجلس السيادة حكومة سودانية بإرادته المنفردة دون توافق مع القوى السياسية في تفجر المخاوف، خصوصًا في ظل ظهور مؤشرات على السعي لفرض مسار انتقالي كامل بديل يشمل كذلك تشكيل هيئة تشريعية. وتأتي رغبة رئيس مجلس السيادة في إعادة تشكيل حكومة بوزراء دائمين بدلًا من الوزراء المكلفين بصورة مؤقتة تمهيدًا لاستعادة مظاهر الانتظام في عمل الدولة السودانية، إلا أن مثل هذه الإجراءات غير التوافقية عادة ما يقابل برفض داخلي ودولي كبير.

■ **عودة القوى المدنية للعب دور سياسي نشط:** استضافت العاصمة المصرية القاهرة في يوليو من عام 2023 اجتماعًا استهدف توحيد قوى الحرية والتغيير بعد تشطّيبها من أجل استعادة التماسك للجبهة المدنية. وخلال اجتماع الحرية والتغيير بالقاهرة، وعدت بالانفتاح على كافة القوى المدنية، وإعادة توحيد الصف مرة أخرى. وفي أكتوبر اجتمعت قوى الحرية والتغيير مرة أخرى في أديس أبابا بمشاركة عبد الله حمدوك لتشكيل جبهة مدنية عريضة تحت اسم تنسيقية

القوى الديمقراطية المدنية «تقدم». وسعيًا لتطوير الموقف التفاوضي للقوى المدنية، أقرّ اللقاء التحضيري في الوثيقة المسماة «وثيقة إنهاء الحرب وتأسيس الدولة السودانية»، التي أشارت في 10 بنود إلى عقد عدد من الورش تتضمن قضايا (الإصلاح الأمني والعسكري، العدالة الانتقالية، إعادة البناء المؤسسي لأجهزة الدولة، صناعة دستور دائم، البرنامج الاقتصادي لإعادة الإعمار، قضايا الولايات والحكم المحلي). ومنذ فبراير 2024 بدأت فاعليات الورش المتفق عليها في نيروبي وكمبالا قبل أن تستقر التنسيقية في العاصمة الإثيوبية تمهيدًا لعقد مؤتمرها التأسيسي.

■ **اتساع دائرة الانقسامات داخل الفصائل المسلحة:** باتت الانشقاقات الداخلية التي تعرضت لها فصائل دارفور المسلحة تشكل مصدر إضعاف كبير لهذه الفصائل بعد اتجهت الفصائل الأكبر عددًا الموالية للقوات المسلحة إلى تشكيل وحدات أهلية للدفاع الذاتي، فيما اتجهت الفصائل الأقل عددًا الموالية للدعم السريع لتشكيل وحدات أهلية موازية، وهو ما يشير لاحتمالية ظهور خط جديد للانقسام داخل دارفور بين الفصائل المسلحة وبعضها بعضًا. ولا تشكل جبهة الدعم السريع استثناء يشذ عن السائد في المجموعات الدارفورية المسلحة، حيث ظهرت تفاهات بين قوات الدعم السريع وبين مجلس الصحوة الثوري بقيادة موسى هلال محاولة تجنب انشطار المكون العربي في دارفور إلى قسمين بما يعزز من فرص الفصائل المسلحة التابعة للقبائل الأفريقية كالفور والزغاوة، خاصة مع التقارب الذي يجمع عددًا من أبرزها مع القوات المسلحة.

القوات المسلحة والفصائل الدارفورية الداعمة لها وذلك في ظل الاستعدادات العسكرية الكبيرة التي تحتفظ بها هذه الأطراف في الفاشر، وفي ظل كون الفاشر المدينة الرئيسية الوحيدة في دارفور التي لم تخضع لسيطرة الدعم السريع بعد. وعلى الرغم من إعلان القوات المسلحة عن حملة لاستعادة السيطرة على ولاية الجزيرة وعاصمتها ود مدني، إلا أن نجاح مثل هذا الهجوم يواجه تحديات جسيمة في ظل استمرار قوات الدعم السريع في ممارسة العنف في قرى ولاية الجزيرة وتمدها في الولايات المجاورة وعلى رأسها ولاية القضارف، حيث لا تزال قوات الدعم السريع وحلفاؤها من المجموعات المسلحة المحلية المؤيدة لها في وسط السودان تتمتع بقدرات عسكرية مؤثرة، مما يندرج بارتفاع حجم الخسائر المترتبة على مثل هذا الهجوم المحتمل.

■ **توسع القوات المسلحة في «استنفار» المقاتلين المدنيين، شكل توسع القوات المسلحة في تخريب العناصر المدنية من المستنفرين في المدن الخاضعة لسيطرتها مصدرًا خطيرًا لتصاعد الأوضاع في السودان في ظل ما يرتبط بألية الاستنفار من نوايا معلنة لشن هجوم مضاد على كافة المناطق الخاضعة لسيطرة الدعم السريع في السودان، وهو ما يمنح قوات الدعم السريع مبررًا ميدانيًا لشن هجمات استباقية كالهجوم على ود مدني وولاية الجزيرة في ديسمبر الماضي. ففي شرق السودان، يُخشى من عسكرة حشد القوات المسلحة للمستنفرين المدنيين لتقديم الدعم في جبهات القتال ضد الدعم السريع، حيث تم اختيار الناظر محمد الأمين ترك رئيسًا للمجلس الأعلى للمقاومة الشعبية، وهو الذي سبق أن تورط في تأجيج التوترات في بورتسودان ومحيطها عامي 2020 و2021 بغلق الميناء**

■ **وعلى الرغم من أن التفاهات بين قوات الدعم السريع وبين مجلس الصحة الثوري قد خلصت إلى نتيجة إيجابية في عمومها، إلا أن تمكين قوات الدعم السريع موسى هلال من الاحتفاظ بمعسكرات قواته في دارفور يعكس تراجعًا في موقف قائد الدعم السريع محمد حمدان دقلو والقيادات الميدانية للدعم السريع، ويعيد تشكيل توازن القوى في دارفور على نحو جديد تقل فيه هيمنة حميدي على الأوضاع الميدانية في دارفور حتى في مناطق سيطرته. كذلك، جاءت تصريحات موسى هلال في نهاية إبريل لتشكل ضغطًا إضافيًا على الدعم السريع بعد أن أعلن تأييده للقوات المسلحة السودانية.**

## 2. المتغيرات العسكرية:

■ **موجة جديدة من التصعيد العسكري في الخرطوم والجزيرة وشمال دارفور: تأتي تحولات المشهد العسكري في السودان في إبريل 2024 لتجدد حالة الصراع المفتوح متعدد الجبهات بعد فترة من الهدوء النسبي، وذلك بعودة المواجهات العنيفة شمال الخرطوم في محيط مصفاة الجيلي للبترو، والحشد العسكري الكبير في محيط مدينة الفاشر عاصمة شمال دارفور، فضلًا عن اتساع رقعة العنف في ولايات كردفان، وكذلك في قرى ولاية الجزيرة. وتنبئ هذه الموجة الجديدة من انتشار المواجهات بتصاعد وشيك لمؤشرات تدهور الأوضاع الإنسانية التي بلغت مستوى غير مسبوق من التأزم في ظل البطء الشديد في عملية الضغط الدولي لإدخال المساعدات الإنسانية بسبب تعنت طرفي الصراع.**

وُشكل نوايا قوات الدعم السريع شن هجوم على مدينة الفاشر مصدرًا كبيرًا لتصعيد محتمل ضد



المنشقين عن الفصائل الدارفورية غير قادرة على الصمود لمزيد من الوقت على نحو ما كشفت عنه عودة نسبة كبيرة من المقاتلين في صفوف فصيل الهادي إدريس من حركة تحرير السودان للاصطفاف بجانب القوات المسلحة، وهو ما شكل خسارة كبيرة للدعم السريع التي لا تستطيع حتى الآن إحراز أي تقدم على جبهة الفاشر. وتُنبئ هذه التحولات، مع تقدم القوات المسلحة في أم درمان، بامتداد وشيك لهجوم القوات المسلحة لإقليم دارفور انطلاقاً من الفاشر ومنها إلى باقي مدن الإقليم الرئيسية: الضعين، ونبالا، وزالنجي، والجنينة.

■ **توظيف القوات المسلحة للتناقضات الدولية، وعلى رأس هذه الأطراف الولايات المتحدة الأمريكية التي أوفدت مبعوثاً جديداً للسودان ما يزال يتلمس مواضع خطواته الأولى.**

الرئيسي في السودان وكافة الطرق المؤدية إليه وذلك لنصرة قبيلته البجا ضد قبيلة البني عامر. ومن شأن هذا التطور الأخير أن يعزز من الانقسامات في شرق السودان، بما يخلق مساحة محتملة لنشوب صراع داخلي قد تستغله قوات الدعم السريع.

■ **تقدم في مستوى التنسيق بين القوات المسلحة وبين الفصائل الدارفورية المسلحة، خاصة الفصائل المتمركزة بصورة رئيسية في مدينة الفاشر عاصمة ولاية شمال دارفور. فمن ناحية، اتجه التنسيق مع فصيل حركة تحرير السودان الذي يقوده مني أركو مناوي إلى مستوى أعلى عبر انضمام أكثر من ألف عنصر مقاتل لدعم القوات المسلحة في جبهات قتال متعددة. ومن ناحية أخرى، بدت الترتيبات التي أقامتها قوات الدعم السريع مع بعض**

في العام الماضي، وبداية العام الحالي ارتفع معدل البطالة إلى مؤشر تجاوز 46%.

■ **انخفاض الصادرات الرئيسية خاصة الذهب والبتروول:** وتدهور القطاع الزراعي بعد فشل عامين من الموسم الزراعي في جميع أنحاء البلاد، خاصة أن ثلث سكان السودان يقطنون في المناطق الريفية. وحذرت شبكة الاحتياجات الإنسانية العاملة في مجال الإغاثة من أن مستويات كارثية تصل إلى المرحلة الخامسة من التصنيف المتكامل لمراحل عدم وجود أمن غذائي في ولايتي جنوب وغرب دارفور بالإضافة إلى ولاية الخرطوم.

■ **تراجع إنتاج الحبوب والمحاصيل الزراعية في السودان بنسبة 40%**، وذلك بسبب الاقتتال الدائر بين طرفي الصراع، ولا سيما فيما يتعلق بانعدام الأمن في المناطق الزراعية، ما أدى لارتفاع أسعار المواد الغذائية مثل القمح والغلل الأخرى إلى ثلاثة أضعاف المستويات المسجلة في يناير 2023.

■ **نفذت مليشيا الدعم السريع عمليات نهب وسرقة بتخطيط ممنهج لجميع البنوك الحكومية والتجارية، فضلاً عن الخزانات العامة والخاصة بالعملاء مثل الودائع والحسابات الجارية والتي تقدر بقرابة تريليون دولار.** فيما تعرض القطاع الخاص لخسائر هائلة، سواء كانت أملاًكاً أو مدخرات في جميع الولايات المتأثرة بالحرب. حيث شملت عملية النهب والسرقة والتدمير أكثر من 15 سوقاً مركزية على مستوى ولاية الخرطوم بمدنها الثلاث. كما نُهب جميع مخازن السلع الغذائية الضرورية والمواد الخام والبضائع والأدوات الكهربائية، كما تمت سرقة ونهب التوكيلات التجارية وشركات الاتصالات. كما تعرضت المنشآت

حيث اكتملت خطوات استعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة مع إيران عبر اعتماد سفيرها الجديد في الخرطوم وإيفاد السفير السوداني ل طهران، بعد أنباء عن تقديم إيران مسيرات للقوات المسلحة السودانية. وتؤكد مع هذه الخطوة متغير جديد يتمثل في دخول عدد من القطع البحرية من الأسطول الروسي للبحر الأحمر من مضيق باب المندب تشمل طراداً وفرقاطة على خلفية تصاعد التوترات الأمنية في الممر الملاحي الأهم عالمياً بسبب هجمات الحوثيين على السفن التجارية والحربية. ويجدد هذا الانخراط الروسي الجدول بشأن فرص روسيا في تنفيذ الاتفاق الذي يمنحها قاعدة عسكرية بحرية شمال بورتسودان والذي تم توقيعه عام 2020 واكتملت مراجعته في مارس 2023 قبل أيام من اندلاع الصراع في السودان. ومن شأن هذه الخطوات أن تدفع الولايات المتحدة إلى اتخاذ خطوات أكثر حسماً تقضي بعودة سريعة للاستقرار في السودان بما يحول دون استغلال منافسيها الممثلين في روسيا وإيران وبدرجة أقل الصين الوضع السائل في السودان من أجل تحقيق مكاسب استراتيجية استثنائية.

### 3. المتغيرات الاقتصادية والإنسانية:

■ **تراجع المستوى الاقتصادي السوداني:** تراجعت إيرادات الدولة بنسبة 80% ما بين عام 2023 والثالث الأول من العام الجاري 2024. سواء كان ذلك بسبب الحرب أو أسباب أخرى، مثل توقف سلاسل الإنتاج، وبالتالي انخفاض الناتج الإجمالي المحلي، وهو الأمر الذي قاد في الأخير إلى ارتفاع معدلات التضخم في ظل انهيار سعر الصرف، وانهيار القطاع المصرفي، وكذلك ارتفاع معدل البطالة مقارنة بالفترة ما بين أعوام 2018 حتى 2022، حيث تتراوح ما بين 18.5% إلى 28.3%

وبينما كان من المتوقع أن يساهم سقوط نظام الإنقاذ (في إبريل 2019) في إعادة صياغة العلاقات المصرية السودانية على نحو يتجاوز النمط المتقلب للعلاقات الذي ساد منذ 1989، جاء تفجر الصراع الداخلي في السودان بين القوات المسلحة وقوات الدعم السريع في إبريل 2023 ليفرض واقعًا بالغ الصعوبة في السودان سرعان ما ألقى بظلاله على المصالح المصرية.

### 1. التداعيات على المستوى الأمني:

■ يفرض الصراع في السودان حالة متجددة للحرب الأهلية في جوار مصر الجنوبي تتجاوز منطقتي الصراعات المحلية المحدودة التي شهدتها السودان من قبل في دارفور وفي الجنوب قبل انفصاله، خاصة بعد وقوع حرب شاملة بين قوتين عسكريتين تتمتعان بمستوى متقدم من التسليح، هما القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع.

■ يهدد استمرار الصراع بين القوات المسلحة والدعم السريع وحدة السودان وسلامته الإقليمية وتعريضه لمخاطر الانفصال التي تظهر في العديد من المناطق في الغرب والجنوب والشرق، وذلك مع استمرار انقسام المؤسسة العسكرية بعد أن تسببت التعددية العسكرية الموروثة من سنوات حكم الإنقاذ في تفجير الصراع الدائر حاليًا بين القوات المسلحة بكافة وحداتها التابعة للقيادة العامة من جانب وبين قوات الدعم السريع من جانب آخر.

■ يكشف مسارُ الصراع في السودان بعد عام كامل قدرته على التفاعل مع دوائر صراعية محيطة نتيجة جوار السودان للجنوب الليبي المضطرب أمنيًا، فضلًا عن التداخل الكبير بين التفاعلات الصراعية في دارفور والتفاعلات الصراعية في الداخل التشادي،

الصناعية الضخمة للتدمير ولنهب إجمالي 575 مصنعًا على مستوى ولاية الخرطوم، كما تعرض المخزون الاستراتيجي الوحيد للذهب للدولة لنهب يُقدَّر بعشرات الأطنان من الذهب. كما أن تنامي استمرار الاقتتال سيؤدي إلى انهيار تام لإيرادات الدولة، مما يرفع الخسائر بشكل أكبر وفقًا لتقديرات سابقة تقدر، أن إجمالي الأصول التي دمرتها الحرب السودانية تتراوح ما بين 500 إلى 700 مليار دولار. كما تسببت الحرب في انهيار كلي في إيرادات المالية العامة مما يرفع الخسائر بشكل أكبر.

■ انهيار النظام الصحي بعد استهدافه بصورة مباشرة من الدعم السريع بما أدى لانهيار 70% من بنيته التحتية، حيث خرج أغلبها من نطاق الخدمة بسبب الاقتتال الدائر في بعض المناطق. كما شملت الخسائر: البنية التحتية (مثل: الطرق والجسور، وشبكات الاتصالات، والمياه، والكهرباء والطاقة، والأبنية التعليمية، والمرافق العامة والقطاعات الإنتاجية)، بالإضافة إلى تدمير شامل لجميع المنازل والممتلكات المدنيين، فضلًا عن التلوث البيئي الكبير الذي تشهده البلاد منذ بداية الحرب.

### التداعيات على مصر

يشكل السودان شريكًا رئيسيًا لمصر في عدد من الدوائر الرئيسية التي تشهد تركيزًا للمصالح المصرية، وهو ما يشمل دائرة دول حوض النيل، ودائرة دول البحر الأحمر، ودائرة دول الساحل والصحراء. وقد جعل هذا الارتباط من الأمن والاستقرار الداخليين في السودان أحد العوامل المهمة لضمان المصالح المصرية المتعلقة بمياه النيل أو بالملاحة البحرية في البحر الأحمر، ومنها إلى قناة السويس، أو في أمن الحدود المصرية البرية الجنوبية.

أتم الصراع السوداني بين القوات المسلحة وقوات الدعم السريع عامه الأول. وتبدو الأوضاع في بداية العام الثاني للصراع أكثر تشابكًا وتعقيدًا بالنظر للتداعيات المختلفة للصراع على الداخل السوداني على الأبعاد العسكرية والسياسية والاقتصادية والإنسانية.

رئيسيًا لاضطراب الأوضاع في السودان وصولًا إلى تفجر الصراع بعد عام ونصف.

■ يُعيق استمرار الصراع في السودان فرص استعادة التنسيق الفعال مع السودان في مجال مياه النيل، خاصة مع تهديد اتساع رقعة الصراع سلامة المنشآت السودانية المقامة على نهر النيل، ولا سيما بعد أن وَقَعَ بعضها تحت تهديد التضرر من الأعمال القتالية، وهو ما يمكن أن يحمل تداعيات خطيرة على سلامة السد العالي. هذا بجانب غياب التنسيق المصري السوداني في ملف مفاوضات سد النهضة في ظل استمرار النهج الأحادي الذي تتبعه إثيوبيا في ملف بناء وتشغيل السد والذي أعاق إحرار أي تقدم يذكر في المفاوضات، بعد أن أدى التنسيق المصري السوداني إلى تصعيد الضغوط في مجلس الأمن على إثيوبيا في صيف عام 2021.

■ يفتح استمرار الصراع في السودان الباب للتدخلات الدولية والإقليمية في السودان من مدخل مبادرات التسوية وذلك بين محاولات لسحب الملف لصالح دول شرق أوسطية (السعودية والإمارات تحديدًا)، ومحاولات أخرى لسحب الملف لصالح دول الجوار الأفريقي للسودان تحت غطاء جهود الهيئة الحكومية للتنمية (إيجاد). وقد أدت هذه الطموحات الخاصة بالسودان إلى تعطيل التقدم الذي أحرزته مصر بعد إطلاق آلية دول

والتي زاد منها الوضع الانتقالي الهش الذي لم تجتزه تشاد بنجاح بعد. هذا بالإضافة إلى ما يُحيط السودان من دوائر أزمات تضررت من تفجر الصراع السوداني بفعل حالة الاضطراب الإقليمي الناجمة عنه، وهو ما شمل كلاً من إثيوبيا وجنوب السودان.

■ يظهر التأثير السلبي لاستمرار الصراع في السودان على تأجيج التوترات التي تقوض الأمن البحري في البحر الأحمر، وهو الممر الملاحي الدولي الرئيسي الذي يشهد منذ نوفمبر 2023 تحديًا جسيمًا هدد الملاحة البحرية الدولية بسبب الهجمات المتكررة للحوثيين التي تنطلق من الأراضي اليمنية لتهدد السفن التجارية والعسكرية في دائرة واسعة مركزها مضيق باب المندب. فعلى الرغم من الوضع الآمن نسبيًا الذي تمتعت به مناطق شرق السودان والتي حولت مدينة بورتسودان إلى عاصمة فعلية للبلاد بعد تضرر العاصمة الخرطوم من استمرار المعارك، جاء تمدد الصراع في ديسمبر 2023 إلى ولايات وسط وشرق السودان بعد سيطرة قوات الدعم السريع على ولاية الجزيرة ليفرض تهديدًا مباشرًا لمناطق شرق السودان، فضلًا عما تشهده هذه المناطق من توترات داخلية بين قبيلتي البجا والبنو عامر منذ عام 2020، والتي يمكن أن تزيد من تعقيد الأوضاع في البحر الأحمر.

## 2. التداعيات على المستوى السياسي:

■ يُساهم استمرار الصراع في السودان في إطالة أمد غياب حكومة توافقية تمثل مختلف الأطراف في السودان وتستعيد بفاعلية دورها في تمثيل الدولة السودانية في الداخل والخارج، بعد أن شكّل غياب الحكومة التوافقية منذ أكتوبر 2021 مصدرًا

إلى نحو خمسة ملايين من السودانيين الذين أتاحت لهم مصر فرصة الإقامة على أرضها.

■ تأتي إعاقة نجاح الآليات الإقليمية الضامنة لتدفق مستمر للمساعدات الإنسانية والإغاثية للمناطق الأكثر تضررًا من الصراع في السودان بما يحول دون تدهور الأوضاع الإنسانية في السودان ليفتح الباب أمام تداعيات خطيرة، تشمل إطلاق عملية عسكرية دولية وإقليمية محدودة الهدف من أجل ضمان مرور المساعدات الإنسانية ووصولها للمناطق المتضررة، وهو ما يعني عمليًا تدويل الصراع السوداني وتعدد القوى الأجنبية الحاضرة على أرض السودان، بما يفرضه ذلك من تعقيدات كبرى على الأمن القومي المصري.

### سيناريوهات حل الأزمة

1. السيناريو الأول: نجاح مسار التسوية التفاوضية: منذ الشهور الأولى للصراع تعددت مسارات التسوية بين مفاوضات جدة التي أطلقت برعاية سعودية أمريكية مشتركة، ومسار الهيئة الحكومية للتنمية (إيجاد)

جوار السودان التي تجمعها بكل من ليبيا وتشاد وأفريقيا الوسطى وجنوب السودان وإثيوبيا وإريتريا، والتي تميزت باستهدافها السير المتوازي في المسارين السياسي والإنساني.

3. التداعيات على المستوى الاقتصادي والإنساني:

■ على المستوى الاقتصادي سيؤدي استمرار الصراع في السودان إلى فقدان مصر فرصًا اقتصادية مهمة، حيث كان السودان من الوجهات الرئيسية للصادرات المصرية، فضلًا عن كونه مصدرًا رئيسيًا لواردات مصر من الحاصلات الزراعية. كما قرص الصراع حالة من الغموض بشأن وضع أكثر من مليار دولار من الاستثمارات المصرية في السودان في عدد كبير من القطاعات الصناعية والخدمية.

■ تشكل الأزمة الإنسانية، وخاصة تدفق اللاجئين السودانيين على مصر، بُعدًا خطيرًا للأزمة، حيث قدرت مفوضية الأمم المتحدة للاجئين عدد اللاجئين السودانيين في مصر بنحو 270 ألف لاجئ في مارس 2024، وهو الرقم الأكبر من بين جميع دول جوار السودان، والذي يضاف



ومن اللافت أن الإعلان عن عودة مباحثات جدة لم يظهر من جانب الخارجية السعودية أو الأمريكية، ولا من جانب أي من طرفي الصراع في السودان، وإنما تم الإعلان عن عودة المباحثات من جانب تنسيقية القوى الديمقراطية والمدنية (تقدم) برئاسة عبد الله حمدوك رئيس الوزراء السوداني السابق، في مؤشر على الدور الآخذ في الاتساع الذي تلعبه التنسيقية بدعم دولي وإقليمي وبحد أدنى من القبول من جانب طرفي الصراع. كذلك، يشير هذا الوضع إلى احتمال دخول التنسيقية على خط المباحثات كمرقب ومتابع على أقل تقدير، فضلاً عما يشير إليه من دور بارز للتنسيقية في التفاعلات السياسية السودانية في مرحلة ما بعد الصراع.

وتشكل العودة المرتقبة لمباحثات جدة بدعم أمريكي مباشر فرصة جديدة لدفع الصراع السوداني في اتجاه التسوية. وفي هذا الصدد، يبدو من المفيد تجديد مصر دعمها لمنصة جدة الذي سبق وأن عبرت عنه عند إطلاقها للمرة الأولى في مايو 2023 وذلك من أجل تكثيف الضغط على طرفي الصراع في الداخل السوداني، وقطع الطريق على محاولات أي من القوى الإقليمية المشتبكة في الصراع السوداني لإفساد المباحثات من منطلق التنافس بين مبادرات التسوية.

**2. السيناريو الثاني:** تهدئة الأوضاع من مدخل إنساني بجهود دولية: في فبراير 2024 كشف النشاط الكبير من جانب الأمم المتحدة خلال شهر فبراير في مجال استعادة الزخم للمبادرات الإغاثية والإنسانية في السودان عن فرصة لطرح مقاربة جديدة للأزمة السودانية تربط بين التسويات العسكرية والسياسية وبين عملية الدعم الإنساني العاجل. وعلى الرغم من إخفاق جولة مفاوضات جنيف بشأن تيسير دخول المساعدات الإنسانية، تبقى هذه المفاوضات تشكل نقطة إيجابية

المدعوم من الاتحاد الأفريقي، فضلاً عن آية دول جوار السودان التي أطلقت في القاهرة في يوليو 2023. وأضيف لهذه المسارات المعلنة مسارات أخرى أقل وضوحاً مثل مفاوضات المنامة المباشرة التي ظهرت في مطلع العام الجديد، والمفاوضات الإنسانية التي رعتها الأمم المتحدة في جنيف في فبراير.

ويقوم السيناريو الأول على افتراض تكامل مبادرات التسوية وصولاً إلى نجاحه في وضع حد للصراع السوداني. خاصة بعد أن شكّل اللقاء الذي عُقد بين الفريق أول شمس الدين الكباشي وعبد الرحيم دقلو في المنامة في يناير 2024 مؤشراً غير مسبق منذ بداية الصراع في إبريل 2023 على إمكانية التسوية التفاوضية بين القوات المسلحة وقوات الدعم السريع، حيث يعد اللقاء الأهم من حيث مستوى التمثيل الذي شمل الرجل الثاني في القوات المسلحة والرجل الثاني في قوات الدعم السريع. ويمكن لهذا اللقاء أن يمهد لخطوات إيجابية في المستقبل القريب. وعلى الرغم من محدودية التسيريات التي رشحت عن اللقاءات المباشرة بين شمس الدين الكباشي وعبد الرحيم دقلو في العاصمة البحرينية المنامة؛ إلا أن الاتجاه العام يؤكد انفتاح الطرفين على نقاش الترتيبات السياسية التي تتجاوز الجانب العسكري، وهو ما يعني بداية تبلور تصور لما بعد الصراع في السودان، وهو ما يمكن أن يُقبل عليه الطرفان بفعل الإنهاك في المقام الأول.

كذلك، وفي إبريل 2024 وبعد تعثر استمرار لأكثر من أربعة أشهر تم الإعلان عن عودة مسار مباحثات جدة بين القوات المسلحة والدعم السريع، وهو المسار الذي تستضيفه السعودية برعاية ودعم أمريكيين، في أول مؤشرات على تغيير اتجاهات التفاعل الأمريكي مع الأزمة السودانية منذ تعيين المبعوث الأمريكي الجديد للسودان.

من القوى الأوروبية الرئيسية في إعادة إطلاق مبادرة جديدة أكثر شمولاً لتسوية الصراع في السودان.

وقد وجّه مؤتمر باريس الذي عُقد يوم 15 إبريل 2024 لحشد الدعم الإنساني لأعمال الإغاثة في السودان رسالة قوية من المجتمع الدولي بعد أن تجنب المؤتمر دعوة أي من طرفي الصراع، في رسالة بالغة الدلالة بشأن اختلاف المقاربة الدولية عما كانت عليه طوال العام الأول من الصراع. وقد اكتسب هذا المؤتمر أهمية إضافية من خلال تنظيمه المشترك بين فرنسا وألمانيا ومن خلال المشاركة الأمريكية الفعالة بما أقرته من دعم إنساني عاجل للسودان بقيمة مائة مليون دولار. كما حظي المؤتمر بتوافق دولي كبير أدى إلى سحب ملف الإغاثة الإنسانية من الدائرة الإقليمية الممثلة في دول جوار السودان إلى الدائرة الدولية كواحدة من أدوات الضغط الجديدة على أطراف الصراع في السودان.

3. السيناريو الثالث: التدخل الدولي الميداني من مدخل الإغاثة الإنسانية: منذ بداية عام 2024 اتجهت العديد من الأطراف الدولية للتركيز على البعد الإنساني في الصراع

يمكن البناء عليها، سواء بسبب تكريس مسار منفصل للمفاوضات المتعلقة بالأوضاع الإنسانية، أو بسبب الانخراط الأممي المباشر في رعايتها بعيدًا عن الحسابات السياسية للوسطاء من دول الجوار أو القوى الدولية.

وقد بدأت الدول الأوروبية الرئيسية في التركيز على السودان كأولوية مدفوعة بالاضطرابات في جنوب البحر الأحمر والتي شكلت تحديًا أمنيًا مباشرًا لمصالحها. فقد انخرط كل من فرنسا وإيطاليا في الأزمة السودانية من المدخل الإنساني عبر الإعلان عن استضافة باريس مؤتمرًا يناقش الأوضاع الإنسانية في السودان في إبريل، فضلًا عن توظيف رئيسة الوزراء الإيطالية الملف السوداني لدعم توجهاتها بشأن قضية الهجرة غير الشرعية. وقد مثل الانخراط الأوروبي الجديد في الأزمة السودانية أحد العوامل التي يمكن التعويل عليها في تحريك الأوضاع في ظل الانشغال الأمريكي بقضايا داخلية وخارجية ذات أولوية، وفي ظل تعثر الوساطات الأفريقية والشرق أوسطية. ويمكن لمصر الاستفادة من علاقاتها الوثيقة بكل من إيطاليا وفرنسا وغيرهما



السوداني، وهو ما بلغ ذروته بإعلان الأمين العام للأمم المتحدة ما ارتكبه طرفا الصراع في السودان من ممارسات ترتقي إلى مستوى جرائم الحرب، فضلاً عن تصعيد الولايات المتحدة اتهاماتها لطرفي الصراع بمنع تدفق المساعدات الإنسانية. ويشير هذا الخطاب المتصاعد إلى تحول استراتيجي في الحسابات الدولية قد يعيد طرح فكرة تدخل دولي محدود بغرض فتح مسارات المساعدات الإنسانية والإغاثية للمناطق المنكوبة، وهو ما يشكل متغيراً خطيراً قد يُعد نقطة التحول الرئيسية في مسار الصراع مع اقتراب بداية عامه الثاني.

كما واصلت الأطراف الدولية الضغط على طرفي الصراع في السودان من المدخل الإنساني بعد تأكيد الخارجية الأمريكية رسمياً تحميلها طرفي الصراع المسؤولية عن تردي الأوضاع الإنسانية، لتظل قضية توفير آلية مستدامة لإدخالها للسودان تشكل مصدرًا للضغط على طرفي الصراع ونافذة مفتوحة لتصعيد التدخل الدولي في أي وقت.

ومع استمرار تعقد الوضع العسكري والسياسي في السودان بدأت الأطراف الدولية في إيجاد سبل بديلة لنفذ المساعدات لداخل السودان تتجاوز التوافق مع أي من طرفي الصراع، على نحو ما كشف عنه نشاط برنامج الغذاء العالمي في توصيل المساعدات الإنسانية لقرى دارفور بالتعاون مع أطراف محلية أهلية من القبائل أو من الفصائل المسلحة ودون أي تنسيق مع القوات المسلحة أو قوات الدعم السريع. ويشكل هذا الاتجاه المتصاعد في دارفور نموذجاً أولياً قابلاً للتكرار في مناطق أخرى حال استمرار الصراع.

ويفتح تركيز المجتمع الدولي على إدانة القوات المسلحة وقوات الدعم السريع بالعمل

على إعاقة وصول المساعدات الإنسانية الباب أمام تدخل عسكري محتمل بتفويض محدود من مجلس الأمن، ليس بغرض فرض السلام أو وقف الأعمال القتالية في السودان، وإنما بالفتح القسري لمسارات آمنة لوصول المساعدات الإنسانية. وفي حال الوصول لهذا المستوى من التدخل الدولي سيعاد تشكيل المشهد السوداني بصورة كاملة وفق معطيات جديدة. ومما يدعم هذا المسار الدعم الذي يمكن أن يلقاه من الأطراف السياسية السودانية غير المنخرطة في الصراع، وهو ما أكدته تصريحات رئيس الوزراء السابق عبد الله حمدوك لصحيفة ألمانية في نهاية إبريل 2024 والتي طالب فيها بتدخل عسكري دولي يركز على ملف إيصال المساعدات الإنسانية للمناطق المتضررة، وذلك بأن يتم تفويض قوات عسكرية تابعة لعدد من دول الجوار الأفريقي للسودان، وهو ما يتماشى نسبياً مع مقترحات سبق وأن قدمتها منظمة إيجاد في صيف 2023.

وعلى الرغم من صعوبة ترجيح أي من السيناريوهات الثلاثة في اللحظة الراهنة، يحمل فشل السيناريو الأول في التوصل لحل توافقي سريع فرصة كبيرة لإحالة الوضع في السودان للسيناريو الثالث مباشرة وبصورة عاجلة عبر إقرار تدخل دولي من المدخل الإنساني سيفتح الباب أمام حضور عسكري أجنبي على الأرض في السودان.

**إجمالاً،** يشكل دخول الصراع السوداني عامه الثاني مصدرًا مباشرًا للضغط على المصالح المصرية في الدائرة الجنوبية باتساعها، الأمر الذي يخلق ضرورة لتكثيف الجهود المصرية من أجل إنهاء الصراع وتسويته على نحو يجنب الدولة السودانية مخاطر الانهيار والتفكك والانقسام والوجود العسكري الأجنبي.



## استجابات حذرة للمواقف الإقليمية إزاء أزمة السودان ..

نسرین الصباحي

باحث بوحدة الدراسات الأفريقية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

دخلت الأزمة السودانية منعطفًا حرجًا في ظل عدم الحسم العسكري، وتفاقم الأوضاع الإنسانية، وتردي الأوضاع الاقتصادية، وسيولة المشهد الأمني، واختلاط البعد القبلي في الصراع المسلح واتساعه، مما شكّل ارتدادات خطيرة على دول الجوار الإقليمي المباشر للسودان. ضمن هذا السياق، سيتم توضيح تفاعلات ومواقف دول جوار السودان من الأزمة، في ظل تمدد شظايا الصراع في الداخل السوداني إلى خارج حدوده نتيجة تشابك الأزمات والمكونات القبلية في هذه المنطقة.

## تحركات مصرية حديثة

تحركت مصر بشكل نشط لوقف إطلاق النار في السودان ومعالجة الأوضاع الإنسانية برؤية شاملة، وعرض الوساطة بين طرفي الصراع، والتنسيق أيضًا مع جنوب السودان وتشاد، بالإضافة إلى اتصالات على مستوى رئاسي ووزاري مع الأمم المتحدة ورؤساء دول والاتحاد الأفريقي ووزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن ومنظمات إقليمية، للتأكيد على جهود مصر في إطار الجامعة العربية وموقفها الداعم لخيارات الشعب السوداني، وأمن واستقرار السودان كجزء لا يتجزأ من الأمن القومي المصري.

وقد قامت مصر بتيسير دخول اللاجئين السودانيين إلى الأراضي المصرية وتوفير الملاذ الآمن عبر المنافذ البرية وتحديثًا من معبري قسطل وأرقين. علاوة على جهود الهلال الأحمر المصري على الحدود المصرية-السودانية، ودرجة الاستعداد في مستشفيات محافظة أسوان، ومضاعفة أعداد فرق الطب الوقائي بالمحافظة والمناطق الحدودية.

فضلاً عن إنشاء ممر إنساني بين أسوان ووادي حلفا، بتنسيق مع برنامج الأغذية العالمي، وبالتعاون مع وزارة الخارجية المصرية ووكالات الأمم المتحدة، ومنظمات التنمية والشركاء في المجال الإنساني، لتلبية الاحتياجات الإنسانية للمتضررين من الصراع.

## حياد تشادي حذر

تعتبر تشاد دولة جوار مضطرب للسودان من ناحية الغرب، وتتصاعد احتمالية تمدد الصراع عبر الحدود المفتوحة، بما في ذلك تأثير مُضاعف للأزمات الإنسانية، وتصاعد تدفقات اللاجئين، وتداعيات التداخل السكاني بين البلدين، وتفاقم الأزمات الأمنية، وتوقف حركة التجارة العابرة للحدود، مما يجعل مأزق السودان الحالي مقلقًا بالنسبة لتشاد.

وتّم اتخاذ العديد من الإجراءات والترتيبات التشادية لتأمين الحدود واحتواء التداعيات المُحتملة من خلال إرسال قوات إضافية لتأمين الحدود مع السودان وإغلاقها في بداية الاشتباكات.



في ذلك نقاط المياه، وتم إجراء مفاوضات مكثفة لتهديئة العنف، لكن هذه الجهود لم تحرز أي تقدم.

## تحرك إثيوبي محسوب

تزامنت حرب السودان مع تأزم العلاقة مع إثيوبيا من خلال مجموعة من المحددات والتطورات السياسية والعسكرية في الداخل الإثيوبي، وتوقيع الهدنة الأخيرة لاحتواء الخلافات بين البرهان وأبي أحمد، التي حددت الموقف الإثيوبي للتعامل مع الصراع الدائر، وتجنب مزيد من المواجهات الشعبية بين البلدين، وأية احتمالات لفرض عقوبات أمريكية.

وبينما تستمر إثيوبيا في تبني طموحات الوساطة في السودان، فإن حيادها موضع تساؤل، حيث أقام كبار المسؤولين الإثيوبيين، مثل وزير الخارجية «ديميكي ميكونين»، علاقات وثيقة مع حميدتي. إضافة إلى الانحياز لقوى الحرية والتغيير على حساب الجيش السوداني، والصدام المبكر مع القوات المسلحة بالاشتراكات في منطقة الفشقة بعد استرداد مساحات من الأراضي.

وعلى الرغم من تعدد المبادرات الإقليمية والدولية لحلحلة الأزمة السودانية ووقف إطلاق النار وإعادة المسار السياسي، ظلت إثيوبيا تُراقب تطورات الأزمة عن كثب، وكان صوتها غائبًا ومتحفظًا في بعض الأحيان، لكن أعلنت استضافتها اجتماع اللجنة الرباعية لمنظمة الإيجاد (إثيوبيا، وجيبوتي، وجنوب السودان، وكينيا)، لمحاولة التقريب بين طرفي الصراع ومناقشة وقف القتال والأعمال العدائية في السودان.

## تغير مواقف إريتريا

تتمتع إريتريا بعلاقات طويلة الأمد مع قبائل شرق السودان البني عامر والبجا، والتي شنت تمردًا مسلحًا ضد حكم الرئيس السوداني السابق «عمر البشير»، وتوجد مخاوف متزايدة من أن إريتريا

كما تقوم تشاد بالتنسيق المشترك مع مصر بشأن التطورات الجارية في السودان، ودعم جهود وقف القتال، وتحقيق وقف إطلاق نار مستدامٍ وشامل.

ويحاول المجلس العسكري في إنجامينا الحفاظ على توازن واضح بدعوة طرفي الصراع إلى الحوار، وإجراء محادثات بين الأطراف السودانية. وعلى الرغم من ذلك، يُعتبر أي استيلاء محتمل لقوة غير نظامية على السلطة مثل الدعم السريع التي ينشط في صفوفها العديد من الجماعات العربية على الحدود التشادية-السودانية، وبعض المتمردين التشاديين السابقين؛ تهديدًا وجوديًا للنخبة الحاكمة في تشاد التي تنتمي للزغاوة وسيطرت على مقاليد السلطة لأكثر من ثلاثين عامًا في البلاد.

## محاولات جنوب سودانية للتهديئة

تعتبر جنوب السودان من أكثر الأطراف الإقليمية المتأثرة سلبيًا بالاشتباك الداخلي السوداني لارتباط اقتصاده بمصافي النفط في ميناء بورتسودان، ويؤثر خطر المليشيات على جانبي الحدود المشتركة على صناعة النفط. ففي حال توقف هذه المصافي، سيفقد اقتصاد جنوب السودان أهم مقوماته من الإيرادات النفطية، والتي تعد المورد شبه الوحيد لجنوب، مما يُنتج أزمة متعددة الأوجه، ويدفعها للبحث عن طرق إمداد بديلة.

وقد عرض رئيس جنوب السودان «سلفا كير» التوسط بين طرفي الصراع، اعتمادًا على خبرات بلاده في استضافة مفاوضات السلام السودانية، والتوصل لاتفاق جوبا في أغسطس 2020، والتاريخ المشترك والفهم العميق للسياق والاحترام المتبادل لجميع الأطراف المعنية. وكان جنوب السودان في طليعة الجهات المعنية بحل الأزمة، وتنسيق الجهود الدبلوماسية في السودان، واستقبال العائدين وتوفير الملاذ للاجئين السودانيين من خلال إنشاء مستوطنات ومنح الوصول إلى الموارد المحلية، بما

## جدل حول وساطة كينية

تُمثل السيولة الأمنية في السودان خطرًا على كينيا ومنطقة شرق أفريقيا ككل، باعتبار الأمن الإقليمي إحدى الركائز الأساسية للعلاقات بين كينيا والسودان. تُوفر منظمة الإيجاد مظلة لقيام كينيا بدور قيادي وكذلك تأمين مصالحها الوطنية من خلال دبلوماسية السلام. في المقابل، اعترض «مالك عقار»، نائب رئيس مجلس السيادة الانتقالي السوداني، على خطة الوساطة بقيادة الرئيس الكيني «وليام روتو» بعد مخرجات القمة العادية الرابعة عشرة لرؤساء دول وحكومات منظمة الإيجاد، حيث اتهمت وزارة الخارجية السودانية نيروبي بالافتقار إلى الحياد والانحياز إلى جانب قوات الدعم السريع، وإيواء عناصرها ودعمهم بالسلاح.

**ختامًا،** يمكن القول إن تنسيق الجهود التعاونية بين كافة دول الجوار الإقليمي للسودان، قد يساعد في تقليل حدة تدهور الأوضاع الأمنية والإنسانية في السودان من خلال توفير الدعم وتسيير الجهود الإنسانية لاحتواء تدفقات اللاجئين والمتضررين من ولايات الصراع، ولا سيما في ظل تعقد المشهد السوداني وتفاقم الاحتياجات الإنسانية، ومخاوف متعددة بشأن تمدد زمن الصراع وانخراط أطراف أخرى من الداخل والخارج، وارتفاع وتيرة القلق الإقليمي مع حالة التأهب الأمني والترقب الحذر من مآلات الصراع، فكلما طال أمد الصراع زادت احتمالية التدخل الأجنبي مثل السيناريو الليبي.

قد تنشر قوات لحماية حلفائها من القبائل، في حالة وصول أعمال العنف لشرق السودان. ويمكن ملاحظة أن موقف إريتريا كان يغلب عليه الصمت في بداية الاشتباكات، ولكن أعلنت مساندتها للجيش السوداني على حساب الدعم السريع بتغيير ميزان القوى. كما تم الترحيب باللاجئين السودانيين بفتح المعابر الحدودية في تطور غير مسبوق. بالإضافة إلى ذلك، خفضت إريتريا حدة التصعيد في خطابها المناهض للولايات المتحدة الأمريكية والغرب، وأكدت على ضرورة تنسيق وانسجام كافة مبادرات حل الأزمة السودانية.

## تناقض المواقف الليبية

يظل الوضع في ليبيا أكثر إثارة للقلق نتيجة الصراع على السلطة بين الشرق والغرب، وتعقد روابط الفصائل الليبية المتحاربة مع طرفي الصراع في السودان، ومخاوف تقويض عملية المصالحة الشاملة في ليبيا، وتفاقم الأوضاع الأمنية في جنوب ليبيا. لم يتخذ أي من القادة الليبيين موقفًا واضحًا من الصراع السوداني، حيث اكتفت حكومة الوحدة الوطنية بحث المواطنين الليبيين في السودان على توخي الحذر، وأعلنت عن تشكيل لجنة رسمية لمراقبة أوضاعهم والاستعداد لإجلائهم في حالة الضرورة.

وفي حين لم يعلق «خليفة حفتر»، الذي تسيطر قواته التابعة للجيش الوطني الليبي على مساحات شاسعة من شرق وجنوب ليبيا؛ إلا أن رئيس هيئة التنظيم والإدارة العسكرية في جنوب ليبيا «عبد السلام البوسيفي»، دعا رؤساء الأركان في الشرق والغرب لإغلاق الحدود مع السودان، وتكليف قوات عسكرية بالتأمين والحراسة، ومنع التسلل واستخدام طائرات استطلاع في مطار الكفرة القريب من الحدود السودانية.



## عوائق دور المنظمات الإقليمية والدولية في التسوية السودانية

شيماء البكش

باحث بوحدة الدراسات الأفريقية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تبنت المنظمات الإقليمية والدولية موقفًا معارضًا لمسار الصراع المسلح الذي اتخذته الأزمة السودانية فور اندلاعها في منتصف إبريل 2023، تجسد في شجب وإدانة ما يحدث مع دعوة الأطراف لل تهدئة والعودة إلى المسار السياسي. وقد تطور هذا الموقف ليأخذ طابعًا مؤسسيًا من خلال البحث في سبل وآليات وقف إطلاق النار تمهيدًا لتنسيق المبادرات الإنسانية، كخطوة أولى للعودة إلى المسار السياسي. على هذه الخلفية، يمكن تناول مواقف ومسارات رد فعل المنظمات الإقليمية والدولية على تطورات الأزمة السودانية.

## مواقف المنظمات الإقليمية

لعبت المنظمات الإقليمية دورًا فاعلاً في المسار الانتقالي السوداني قبيل اندلاع الأزمة، وذلك من خلال مشاركة كل من الهيئة الحكومية للتنمية في شرق أفريقيا «إيجاد» والاتحاد الأفريقي إلى جانب البعثة الأممية في إطار ما عُرف بالآلية الثلاثية، والتي تجسد دورها في دعم استعادة المسار الانتقالي بعد إجراءات فضّ الشراكة بين المكون المدني والمكون العسكري في 25 أكتوبر 2021.

وفور اندلاع الصراع بين القوات المسلحة والدعم السريع، كلفت الإيجاد بتكوين لجنة ثلاثية تتشكل من رؤساء كينيا وجيبوتي وجنوب السودان وذلك بناءً على جهود وساطة دول الجوار التي كانت تقودها جنوب السودان إلى جانب مصر. وخلال قمة «إيجاد» العادية الرابعة عشرة في جيبوتي، التي انعقدت في 12 يونيو 2023، والتي شارك فيها نائب رئيس مجلس السيادة مالك عقار، شهد دور إيجاد للوساطة تحولات ظهرت في مخرجات القمة، وكانت أبرز النتائج والمخرجات كالتالي:

**أولاً:** شمول إثيوبيا في لجنة الوساطة لتصبح بذلك لجنة رباعية، مع تحول رئاسة المجموعة من جنوب السودان إلى كينيا، على أن تعمل إيجاد عن كئب مع مفاوضات الاتحاد الأفريقي.

**ثانياً:** تعمل الرباعية على ترتيب اجتماع مباشر بين البرهان وحميدتي خلال عشرة أيام.

**ثالثاً:** تأمين التزام القوات المسلحة والدعم السريع بفتح ممرات إنسانية.

**رابعاً:** تأمين إطلاق عملية سياسية شاملة خلال ثلاثة أسابيع بقيادة الإيجاد.

من جانبه، ناقش مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الأزمة السودانية ثلاث مرات على مستوى المندوبين ومرة على مستوى رؤساء الدول.

وطرح رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي موسى فكي، رؤية الاتحاد الأفريقي لتسوية الأزمة، تتضمن وقفًا شاملاً لإطلاق النار، وحماية المدنيين، وإيصال المساعدات الإنسانية، واستئناف حوار شامل يضم كافة السودانيين، فضلًا عن ضرورة إشراك المدنيين، وذلك خلال حضوره اجتماع مجلس السلم والأمن في أواخر مايو الماضي.

وقد شارك الاتحاد الأفريقي عبر الفيديو كونفراس في 19 إبريل الماضي ممثلًا في رئيسته، في اجتماع ضم الأمين العام للأمم المتحدة، والأمين العام لجامعة الدول العربية، والسكرتير التنفيذي للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ومنظمات أخرى ذات صلة، لبحث آليات تثبيت الهدنة ووقف إطلاق النار.

## مواقف المنظمات الدولية

على المستوى السياسي، كان للأمم المتحدة حضور ملموس في المسار الانتقالي السوداني قبيل اندلاع الأزمة، وذلك من خلال بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لدعم المرحلة الانتقالية في السودان «يوناتيميس»؛ إذ شاركت إلى جانب المنظمات الإقليمية في دعم المسار السياسي من خلال رؤيتها لدعم عملية الانتقال السياسي، والذي تجسد في طرح وقيادة ودعم جهود استعادة الشراكة بين المكونين المدني والعسكري.

وكانت البعثة الأممية قد طرحت مبادرة في مطلع عام 2022 لدعم الحوار بين المكونين المدني والعسكري إلى أن دخل معها فيما بعد المنظمات الإقليمية، نظرًا لتشكك القوى السياسية في حيادها، مما أدى إلى تشكيل الآلية الثلاثية في العام ذاته. ورغم العثرات التي واجهت عمل الآلية، إلا أنها في نهاية المطاف انحازت إلى مبادرة نقابة المحامين وما طرحته من دستور انتقالي، مثل الأساس للاتفاق الإطارى بين المجلس السيادي وقوى الحرية والتغيير

لكن لم يكن للبعثة الأممية تأثير إيجابي على مسار الأحداث، إذ كان انخراطها في المشهد مختلفاً حوله، وفي السادس والعشرين من مايو الماضي أرسل رئيس مجلس السيادة السوداني الفريق أول عبد الفتاح البرهان للأمين العام للأمم المتحدة يطالبه بتغيير المبعوث الأممي، نظراً لمزاعمه حول نجاح الاتفاق الإطاري رغم كونه السبب فيما آلت إليه الأحداث.

وسرعان ما أدان الأمين العام للأمم المتحدة الاشتباكات ودعا الأطراف لوقف فوري لإطلاق النار، كما تواصل مع القادة الإقليميين لبحث سبل تهدئة الأزمة، إذ تواصل مع الرئيس عبد الفتاح السيسي ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، كذلك تواصل مع طرفي الصراع، وعرض الأمين العام بذل مساعيه الحميدة، بالتنسيق عن كثب مع الجهود الجارية، لاستعادة الأمن وإكمال العملية السياسية الدائرة.

والذي تم توقيعه في ديسمبر 2022. ووفق مسار الأحداث، ساهم هذا الاتفاق الذي استثنى الكتلة الديمقراطية من الاتفاق في تأزم الموقف وصولاً إلى مسار المواجهة المسلحة بين القوات المسلحة والدعم السريع، نظراً للخلافات التي أظهرتها ورشة الإصلاح الأمني والعسكري إلى السطح.

وفور اندلاع الصراع، كانت الأمم المتحدة حاضرة في المشهد من خلال مواصلة المبعوث الأممي فولكر بيرتس لعمله، واستمرار مشاركته في دعوات التهدئة لوقف إطلاق النار، كما استمر في مراقبة الأحداث عن كثب لتقديم إحاطة للأمم المتحدة عما يجري في البلاد، إذ كشف خلال كلمته أمام مجلس الأمن في 25 إبريل الماضي عن عدم التزام طرفي الصراع بالهدن الإنسانية، وأسند إليهما المسؤولية عن سوء الأوضاع الإنسانية وتدمير البنية التحتية.



الإقليمية أو الدولية، وكذلك التنسيق داخل المنظمة الواحدة، وهو الأمر الذي تجلّى بوضوح في آلية الإيجاد، التي أثّرت التوازنات الإقليمية والسياسية على آلية اتخاذ القرار بداخلها، مما جعل هناك تحفظًا من الجانب السوداني على مخرجات القمة التي نقلت رئاسة آلية الإيجاد من جنوب السودان إلى كينيا.

تأتي هذه الجهود على خلفية سابقة مُنيت بالإخفاق، إذ كانت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والإيجاد حاضرين بقوة في المشهد السوداني، وساهمت جهودهم في إنجاز الاتفاق الإطارى، الذي مهد لفصل جديد مأزوم، مما يجعل مرجعيتهم السياسية محل شك لما يمكن أن تلعبه تلك المنظمات من أدوار مستقبلية في إدارة الأزمة.

ولا يمكن استبعاد جامعة الدول العربية من محدودية الدور والفاعلية في الأزمة، رغم انعقاد الاجتماع الطارئ حول السودان برئاسة مصرية في 7 مايو 2023، والذي خرج بتوصية لتشكيل لجنة سعودية مصرية للتواصل مع طرفي النزاع في السودان. لكن انحصار المباحثات في جدة على الوساطة الأمريكية السودانية، أدى إلى تهميش كافة المبادرات الإقليمية، التي تسعى للتنسيق وتوحيد الجهود، رغم تعارض الرؤى التي تحملها كافة الأطراف لتسوية الصراع.

وعقد مجلس الأمن الدولي جلسة حول السودان في مطلع يونيو 2023، أكّد خلالها على خارطة طريق الاتحاد الأفريقي، ودعا الأطراف إلى ضمان وصول المساعدات الإنسانية، وجاء في قراره تمديد تفويض «بعثة الأمم المتحدة المتكاملة (يونيتامس) لدعم المرحلة الانتقالية في السودان» حتى الثالث من ديسمبر 2023.

على المستوى الإنساني، تصدرت وكالات الأمم المتحدة قيادة الجهود الإنسانية في السودان، إذ أعادت الأمم المتحدة تعديل خطة الاستجابة الإنسانية للسودان. وتسعى خطة الاستجابة الإقليمية لدعم حصول دول الجوار الإقليمي على حوالي 470.4 مليون دولار، لتوفير الدعم للاجئين والمجتمعات المضيفة في كل من مصر وجنوب السودان وتشاد وأفريقيا الوسطى؛ إذ يهدف التمويل إلى دعم أكثر من مليون شخص.

ووفقًا للمفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فيليبو غراندي، ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ مارتين غريفيث، تحتاج الأزمة السودانية لالتزام قوي من المانحين والدول الشريكة لدعم خطط الاستجابة وتوسيع نطاق العمليات الإنسانية. وقد شاركت وكالات الأمم المتحدة الإنسانية في مؤتمر الاستجابة الإنسانية لدعم السودان، الذي انعقد في جنيف في 19 يونيو 2023 لبحث آليات تمويل الاحتياجات الإنسانية، برئاسة مصرية قطرية سعودية ألمانية وبمشاركة الاتحاد الأوروبي.

## حدود الدور ومعوقات الفاعلية

يبدو من الجهود الدبلوماسية التي أولتها المنظمات الإقليمية والدولية للأزمة في السودان، أنها لم ترقّ حتى الآن لبناء آلية حقيقية لوقف إطلاق النار وتثبيت الوضع الميداني، تجنبًا للمعاناة الإنسانية وتمهيدًا لبناء عملية سياسية متوافق حولها. كذلك يغيب التنسيق عن كافة الآليات الجماعية سواء



# 2

## الأزمة الإثيوبية

- ◀ اتفاق بريتوريا.. لماذا يبدو السلام "هشاً" في إثيوبيا؟
- ◀ انعكاسات اتفاق بريتوريا على استقرار أقاليم إثيوبيا
- ◀ كيف تُعمق مليشيا "فانو" الأزمة الداخلية في إثيوبيا؟



## اتفاق بريتوريا.. لماذا يبدو السلام «هشاً» في إثيوبيا؟

أسماء عادل

باحث بوحدة الدراسات الأفريقية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

انقضى عام على توقيع اتفاق وقف دائم للأعمال العدائية الذي تم إبرامه في نوفمبر 2022 في بريتوريا عاصمة جنوب أفريقيا بين الحكومة الفيدرالية الإثيوبية والجبهة الشعبية لتحرير التيجراي، وهو ما أسفر عن إنهاء صراع مسلح استمر لأكثر من عامين، والجدير بالذكر أن الاتفاق لم يتم توقيعه من جانب أطراف الصراع فحسب، بل وأيضاً من جانب لجان وسطاء تتبع الاتحاد الأفريقي والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، باعتبارها الجهات الضامنة. وقد تضمن اتفاق السلام أحكاماً تتعلق باستعادة القانون والنظام، واستعادة الخدمات الأساسية، فضلاً عن الوصول دون عوائق إلى الإمدادات الإنسانية.

من هذا المنطلق، تطرح هذه الورقة البحثية تساؤل رئيس مفاده هل حقق اتفاق بريتوريا الاستقرار في إثيوبيا؟ وتحاول تقييم مدى التقدم الذي تم إحرازه في تطبيق بنود اتفاق بريتوريا للسلام للإجابة عن هذا التساؤل.

## أبرز نقاط اتفاق بريتوريا

يمكن استعراض ورصد أبرز ما تضمنه فحوى اتفاق بريتوريا للسلام، وذلك على النحو التالي:

■ **إجراءات بناء الثقة بين طرفي الصراع:** وذلك من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات من جانب الحكومة الفيدرالية الإثيوبية وجبهة تحرير التيجراي. ويمكن توضيح ذلك حيث وافقت الحكومة الإثيوبية على وقف جميع العمليات العسكرية ضد مقاتلي الجبهة الشعبية لتحرير التيجراي، وتوفير وصول المساعدات الإنسانية واستعادة الخدمات الأساسية والضرورية إلى إقليم التيجراي في أسرع وقت ممكن، وإلغاء تصنيف الجبهة كمجموعة إرهابية، ونبذ العنف كوسيلة لحل الخلافات السياسية، وضمان تسوية دائمة للصراع، وتوفير إطار عمل لمعالجة المسائل الناشئة عن الصراع، وتعزيز المصالحة وإعادة تأهيل الروابط الاجتماعية، وإعادة الإعمار. وعلى صعيد جبهة تحرير التيجراي، فقد وافقت على تدابير الثقة التي تتمحور حول احترام التفويض الدستوري للحكومة الاتحادية بإرسال قوات الأمن إلى إقليم التيجراي، وكذلك احترام السيادة الإثيوبية وعدم تقويضها سواء بمفردها أو من خلال العلاقات مع القوى الأجنبية، والامتناع عن مساعدة وتحريض أو دعم أو التعاون مع أي جماعة مسلحة أو تخريبية في أي جزء من البلاد. وبموجب الاتفاق ستتولى الحكومة الفيدرالية الإثيوبية إدارة إقليم التيجراي، بما في ذلك في

العاصمة ميكيلي، وأن قوة الدفاع الوطني الإثيوبية وغيرها من المؤسسات الفيدرالية ذات الصلة يجب أن يتاح لها دخول المدينة بطريقة سلسة. وفي المقابل، ضمنت الحكومة الإثيوبية أن يجري تمثيل شعب التيجراي بشكل صحيح في المؤسسات الحكومية.

■ **نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج:** نص الاتفاق على الاعتراف بوجود جيش وطني واحد لجمهورية إثيوبيا الفيدرالية. كما اتفق الطرفان على تصميم وتنفيذ برنامج وطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج لمقاتلي الجبهة الشعبية لتحرير التيجراي بالتوافق مع الدستور الإثيوبي. علاوة على ذلك، تلزم الجبهة الشعبية لتحرير التيجراي بنزع السلاح الكامل في غضون 30 يومًا، على أن تكون البداية بالأسلحة الثقيلة ثم يتبعها الأسلحة الخفيفة، كجزء من عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

## المشهد الإثيوبي الراهن

في هذا الجزء، نحاول الإجابة عن تساؤل يتعلق بما الذي تم تطبيقه على أرض الواقع، وهل ألتزم طرفي الصراع بالتعهدات الواردة في اتفاق السلام الذي تم توقيعه في نوفمبر 2022. وسيتم الإجابة عن هذا التساؤل بشكل موضوعي من خلال استعراض المؤشرات الإيجابية المتعلقة بالإنجازات التي تحققت، وكذلك توضيح التحديات التي تواجه تفعيل بنود الاتفاق، وذلك على النحو التالي:

## مؤشرات إيجابية

■ **تعزيز الدبلوماسية الإثيوبية:** لا شك في أن اتفاق بريتوريا نجح في تحقيق أهدافه المباشرة والتي تتمثل في إنهاء الحرب التي استمرت عامين، وأدت إلى مقتل مئات الآلاف وأجبرت

الغذائية الحيوية في إثيوبيا في غضون شهر. وحتى قبل تعليق المساعدات، لم تكن كمية المساعدات المقدمة كافية، وهو ما يعرض العديد من المواطنين في إقليم التيجراي للموت بسبب الجوع وليس بسبب الصراع المسلح.

## مؤشرات سلبية

■ **عدم استعادة الأراضي المتنازع عليها:** عندما اندلعت الحرب بين جبهة تحرير التيجراي والحكومة الفيدرالية في نوفمبر 2020، قامت قوة شبه العسكرية في منطقة أمهرا تسمى «فانو» بضم غرب التيجراي، ويتم حكمها حاليًا كمنطقة جديدة في منطقة أمهرا، كما استولت هذه القوات على أجزاء من جنوب التيجراي، وهي منطقة أخرى متنازع عليها، والتي لا تزال الأمهرا تسيطر عليها. وبموجب اتفاق السلام، تعهدت الحكومة الفيدرالية الإثيوبية بمعالجة النزاعات المتعلقة بـ «المناطق المتنازع عليها» بما يتماشى مع المبادئ الدستورية المنصوص عليها في الدستور الفيدرالي لإثيوبيا. ويستلزم هذا الالتزام إعادة أراضي إقليم التيجراي إلى وضعها قبل حرب نوفمبر 2020. ومن الملاحظ أنه، قد مر عام تقريبًا منذ توقيع الاتفاقية، وخلال هذا الوقت، لم تظهر الحكومة الإثيوبية التزامًا كبيرًا باستعادة أراضي تيجراي وإدارتها، واكتفت بإصدار تصريح بأن مصير المناطق «المتنازع عليها» سيتم تحديده من خلال الاستفتاء، ونجد أن هناك خوفًا من جانب سكان إقليم التيجراي لعدم إمكانية إجراء استفتاء عادل، لأن الملايين من شعب الإقليم قد نزحوا وغير قادرين على العودة.

■ **عدم انسحاب القوات الإريتيرية:** هناك تجاهلاً واضحًا لبنود جوهرية في الاتفاق، فعلى الرغم من مرور عام على التوقيع فإن القوات الإريتيرية

الملايين على الفرار من منازلهم. وبموجب توقيع اتفاق السلام تمكنت الحكومة الإثيوبية من تحسين علاقاتها مع المجتمع الدولي، وهو ما اتضح جليًا في انضمامها لتكتل البريكس في أغسطس 2023.

## ■ العمل على تحسين العلاقات بين الحكومة

الفيدرالية وإقليم التيجراي: فقد قام مجلس نواب الشعب الاتحادي بإلغاء تصنيف جبهة تحرير التيجراي الشعبية كمنظمة إرهابية وأسقط جميع التهم الموجهة إلى قادتها وإطلاق سراح سجنائها. كما نجد أنه وفقًا للاتحاد الأفريقي، سلمت الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي بالفعل الأسلحة الثقيلة، وأعدت الحكومة الإثيوبية الخدمات الأساسية إلى إقليم التيجراي.

## ■ استئناف الخدمات في إقليم التيجراي وتسليم

المساعدات الإنسانية: استؤنفت الخدمات بما في ذلك الخدمات المصرفية والاتصالات والكهرباء والصحة والمدخلات الزراعية والنقل من وإلى ميكيلي عاصمة إقليم التيجراي، كما تم تسليم المساعدات الإنسانية بعد توقيع اتفاق السلام في نوفمبر 2022، والجدير بالذكر أن هناك تحديات تواجه استئناف المساعدات إلى إقليم التيجراي بعد اتفاق السلام في نوفمبر 2022، حيث أوقف برنامج الأغذية العالمي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) تقديم المساعدة الإنسانية في مايو 2023 بسبب تقارير تزعم بأن المساعدات الإنسانية لا تصل للمحتاجين إليها في منطقة ما بعد الصراع في إقليم التيجراي، ولكن في أغسطس 2023، أعلن برنامج الأغذية العالمي استئناف تقديم المساعدات الغذائية إلى الإقليم، كما أعلنت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في 15 نوفمبر 2023 عن خططها لاستئناف المساعدات

التيجراي في غضون 30 يومًا، ولكن نجد أن اجتماع المتابعة لكبار القادة في السابع من نوفمبر 2022 في العاصمة الكينية قدم خطة أكثر وضوحًا. وعلى المستوى الفيدرالي، تم إنشاء اللجنة الوطنية لإعادة التأهيل في ديسمبر 2022 للإشراف على تسريح وإعادة تأهيل المقاتلين السابقين. وحتى الآن، سجلت اللجنة 371.971 مقاتلاً سابقًا من ثماني ولايات إقليمية، حوالي 70% منهم ينحدرون من إقليم التيجراي.

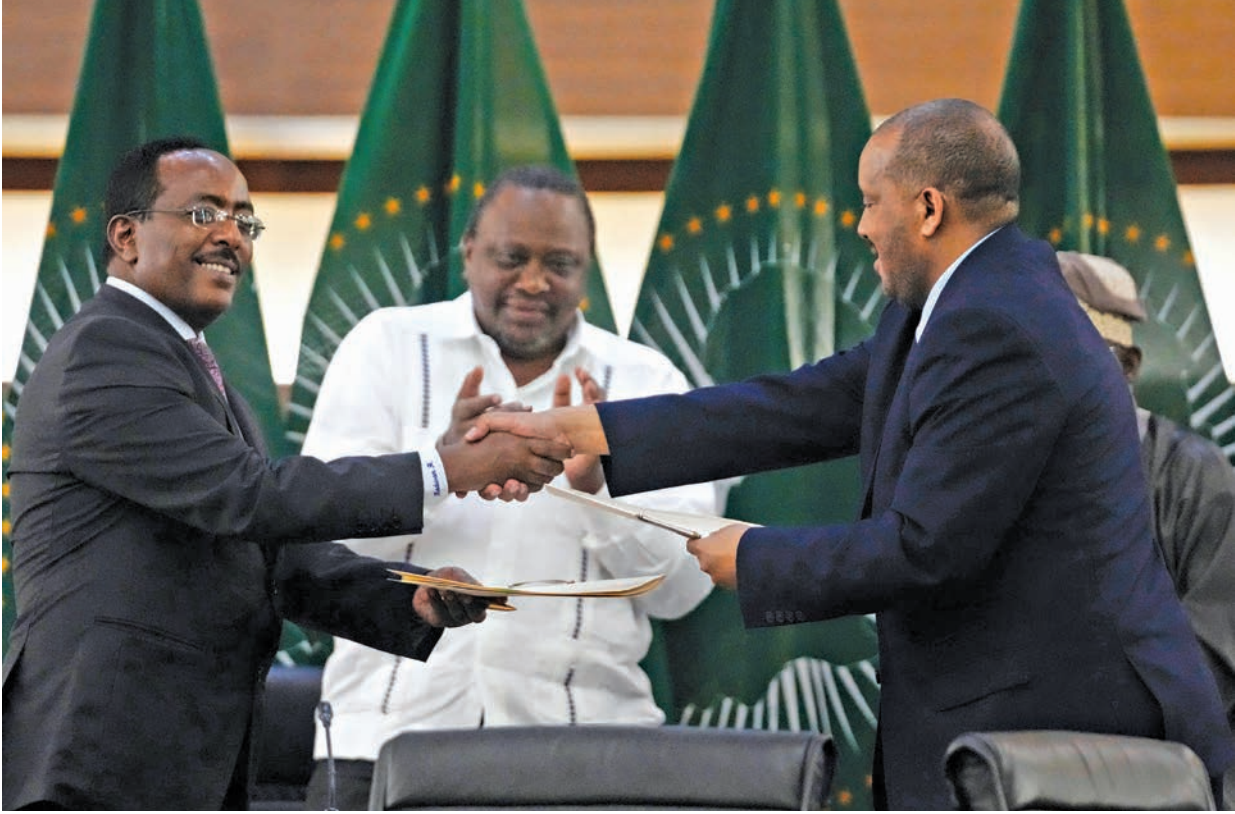
ونجد أن اللجنة الوطنية قد أعلنت أن هناك تأخيرًا في تنفيذ أنشطة التسريح، بسبب عدم كفاية الموارد الكبيرة المطلوبة لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لتحقيق النجاح الفعال، وهو ما يعنى أن فعالية الحكومة الفيدرالية في هذا الصدد قد تتعرض للتراجع بسبب النقص المحتمل في الدعم المالي من الأطراف الدولية التي تعهدت بالمساعدة خلال المفاوضات. وتُقدّر اللجنة ميزانية قدرها 800 مليون دولار للبرنامج، حيث يأتي 85% من التمويل من منظمات دولية مثل البنك الدولي، في حين تغطي الحكومة الفيدرالية الجزء المتبقي.

وفي الختام، يمكن القول إن اتفاق السلام قد حقق استقرار هش، صحيح أن الاتفاق الذي تم توقيعه في نوفمبر 2022 قد نجح في إسكات البنادق بين الحكومة الإثيوبية وجبهة تحرير التيجراي، ولكن لم يتم تنفيذ البنود الجوهرية التي تضمنها الاتفاق على الرغم من مرور عام، والمتعلقة بإجبار القوات الأجنبية (مسلحي الأمهرا والجنود الإريتريين) على الانسحاب من إقليم التيجراي، وضرورة ضمان عودة النازحين إلى ديارهم التي شردوا عنها بسبب الحرب.

عام على توقيع اتفاق وقف دائم للأعمال العدائية الذي تم إبرامه في نوفمبر 2022 في بريتوريا عاصمة جنوب أفريقيا بين الحكومة الفيدرالية الإثيوبية والجبهة الشعبية لتحرير التيجراي، وهو ما أسفر عن إنهاء صراع مسلح استمر لأكثر من عامين، والجدير بالذكر أن الاتفاق لم يتم توقيعه من جانب أطراف الصراع فحسب، بل وأيضًا من جانب لجان وسطاء تتبع الاتحاد الأفريقي والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

التي تحالفت مع الحكومة الإثيوبية في الحرب لم تنسحب من إقليم التيجراي، مما يصعب إمكانية عودة النازحين إلى مناطقهم، ولا تزال المناطق الغربية في إقليم تيجراي تخضع لسيطرة القوات الإريترية، التي لا زالت تتعامل مع هذه المناطق المتنازع عليها باعتبارها "غنيمة حرب" خصوصًا أنها تشكل الممر البري الوحيد لإقليم التيجراي نحو العالم الخارجي، ومن ثم خنق الإقليم وحرمانه من صلاته بالحدود الدولية، بغرض قطع الطريق على أي إمدادات عسكرية واقتصادية. كما أن هناك اتهامات موجهة للقوات الإريترية المتحالفة مع الحكومة الإثيوبية بارتكاب "جرائم حرب" في منطقة التيجراي قبل أيام وبعد توقيع اتفاق السلام، وقد جاء ذلك في تقرير أصدرته منظمة العفو الدولية بتاريخ 4 سبتمبر 2023، الذي أشار إلى استمرار الانتهاكات ضد المدنيين في إقليم التيجراي، حيث قام الجنود الإريتريون بارتكاب انتهاكات حيال النساء، كما تم إعدام الرجال المدنيين.

■ **تباطؤ وتيرة تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج:** فيما يتعلق بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فقد نص اتفاق بريتوريا على نزع السلاح الشامل لقوات



## انعكاسات اتفاق بريتوريا على استقرار أقاليم إثيوبيا

شيماء البكش

باحث بوحدة الدراسات الأفريقية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

بعد انقضاء أكثر من عام على اتفاق سلام بريتوريا بين الحكومة الفيدرالية الإثيوبية والجبهة الشعبية لتحرير تيغراي، يبدو أن إحلال السلام في الداخل الإثيوبي لا زال بحاجة لمزيد من العمل، ليس فقط على مستوى إقليم التيجراي الذي شهد صراعًا مسلحًا امتد لأكثر من عامين، قبل أن يضع اتفاق بريتوريا حدًا له؛ إنما أيضًا على مستوى الأقاليم الإثيوبية المختلفة

بحصر التعاملات مع الحكومة الفيدرالية فيما يتعلق بمتابعة الاتفاق من خلال الوسطاء.

وشارك في الحوار، الذي ناقش مخاوف بطء تنفيذ الاتفاق، بما ينذر بتجدد الصراع، خاصة على الأراضي المتنازع عليها في المناطق، كل من أوليسيجون أوباسانجو، الممثل الأعلى للاتحاد الأفريقي وعضو اللجنة المشرفة على عملية السلام، وأوهورو كينياتا، الرئيس الكيني السابق؛ ومايك هامر، المبعوث الأمريكي الخاص إلى القرن الأفريقي؛ وكذلك ممثلي الاتحاد الأوروبي وممثلي الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وقد تمّ تيسيره من قبل لجنة الاتحاد الأفريقي رفيعة المستوى المعنية بعملية السلام الإثيوبية. وضمّ الوفد الحكومي الإثيوبي وزير العدل جيدون تيموتوس، ورئيس وكالة أمن شبكات المعلومات (INSA) رضوان حسين، ورئيس لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل تيشومي توجا، فيما شارك في وفد التيجراي كل من ديرتسيون جبيريميكاثيل رئيس الجهة

تبدو هناك حالة من التوتر ظهرت بشكلٍ جليّ في التوترات التي شهدتها إقليم الأمهرا؛ على نحوٍ قد يعيق أية ترتيبات لبناء سلام إثيوبي مستدام؛ بما يتطلب المزيد من مبادرات السلام المعززة للحوار والتعاون نحو بناء هوية مشتركة. وعليه يثور التساؤل حول انعكاس اتفاق بريتوريا على حالة السلم في إقليم التيجراي، وكذلك حالة الاستقرار في كافة أرجاء البلاد، التي لم تسهم مساعي الحوار الوطني والاتفاقات السياسية المطروحة في إحلالها.

## آفاق السلام في إقليم التيجراي

استضاف الاتحاد الأفريقي اجتماع المراجعة الاستراتيجية لاتفاق بريتوريا في 11 مارس 2024، لمراجعة التحديات المستمرة بشأن تنفيذ بنود وقف إطلاق النار، وتحديدًا الإجراءات المتعلقة بالحوار السياسي والعدالة الانتقالية وتسريع عودة اللاجئين وبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج؛ وذلك بعد إسبوع من تصريحات إدارة التيجراي المؤقتة



■ **الأوضاع الإنسانية:** مكن قرار لجنة مكافحة الإزهاق برفع الحصار الفعلي عن تيجراي، في تيسير وصول المساعدات الإغاثية الإنسانية بما في ذلك الغذاء والإمدادات الطبية والوقود والخدمات مثل الاتصالات والنقل والكهرباء والخدمات المصرفية، ومع ذلك فإن التقديرات تفيد بأن 68% من الوفيات في تيجراي راجع إلى المجاعة. وتعود المجاعة في جزء كبير من المسببات إلى الاستخدام التجاري للمساعدات الغذائية، مما دفع برنامج الأغذية العالمي والوكالة الأمريكية للتنمية إلى وقف المساعدات لعدة أشهر، بعد عدة مشاهدات مرتبطة بتورط القوات الإريترية والحكومة الفيدرالية.

وتسلط الأوضاع الإنسانية في إقليم تيجراي الضوء على ضعف الالتزام والاستجابة من جانب الحكومة الإثيوبية، إذ على الرغم من توقف الحرب التي أودت بحياة 600 ألف مواطن في الإقليم الذي يبلغ عدد سكانه نحو 6 ملايين، ونزوح ما يقارب المليون شخص، فضلاً عن معاناة ما يقارب خمسة ملايين من المجاعة، في ظل الحصار الفيدرالي وقطع الخدمات الأساسية، إلا أن الأزمة الغذائية الطاحنة في أعقاب توقف المزارع وتلف المحاصيل ونفوق الماشية التي تركت نحو 90% من سكان الإقليم يعانون من سوء التغذية. وبينما كانت الأمم المتحدة على وشك الاعتراف بحالة المجاعة في الإقليم، أوقف برنامج الأغذية العالمي توزيع المواد الغذائية بين مارس وديسمبر 2023، بسبب شبهات طالت عملية تحويل المساعدات، مما فاقم من الأزمة الإنسانية في تلك الأثناء.

وتكشف تلك الأوضاع عن ضعف الالتزام الحكومي بالمتطلبات الإنسانية بموجب اتفاق وقف الأعمال العدائية، الذي يقتضي التعاون مع ممثلي الأمم المتحدة والشركاء المانحين لتيسير وصول المساعدات الإنسانية، في ظل وجود 15 مليون

الشعبية لتحرير التيجراي، وغيتاشو رضا رئيس إدارة تيجراي المؤقتة (TIA)، إلى جانب مشاركة الجنرال تسادكان جبيرتينساي والجنرال تاديسي ووريدا. ومن القضايا العالقة التي أثارها الاجتماع.

■ **الأراضي الحدودية:** على الرغم من عقد اجتماع بين الحكومة الفيدرالية برئاسة أبي أحمد ووفد ممثل للإدارة المؤقتة لتيجراي برئاسة جيتاشو رضا في 9 فبراير الماضي، لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق وقف العدائيات في بريتوريا نوفمبر 2022، لم يتم الإعلان عن أية مخرجات للاجتماع. غير أن جيتاشو رضا خلال مؤتمر صحفي تالي على الاجتماع، قال إن التغيير في التركيبة الديموغرافية لغرب تيجراي والنزوح المستمر يحول دون إجراء استفتاء، بما يشكل اختلافاً عن المواقف المتبناة من الحكومة الفيدرالية.

وقبل حلول الاجتماع الخاص بالاتحاد الأفريقي، أعلن وزير الدفاع، أبراهام بيلاي، عن خطط الحكومة لإعادة المدنيين النازحين لأماكن إقامتهم، تمهيداً لإجراء استفتاء يرمي لتسوية النزاع بشكل نهائي، من خلال تبني الحكومة الفيدرالية خططاً لإنشاء هيكل إداري مؤقت في مناطق غرب تيجراي وتخصيص مباشر للموازنة والتمكين المحلي، لحين إجراء الاستفتاء، وهو ما ترفضه إدارة التيجراي، التي ترى الحكومة الفيدرالية تعمل على تغيير الأوضاع الديموغرافية.

تأتي تلك التطورات وسط نزوح ما يقرب من 7000 مدني حديثاً في غرب وشمال غرب تيجراي، وهي المناطق الخاضعة لسيطرة قوات الأمهرات التابعة للحكومة الفيدرالية. وفي هذا الصدد، أكدت إدارة التيجراي سعيها الحثيث لإقامة سلام آمن واستخدام استراتيجيات حلّ النزاع سلمياً، خاصة حلّ النزاع الحدودي وفق اتفاق سلام بريتوريا والدستور الاتحادي.

شخص بحاجة للاستجابة الإنسانية، بما يصل إلى 3.237 مليار دولار.

■ **نزع السلاح:** يعد نزع السلاح من القضايا الشائكة المتعلقة بتنفيذ الاتفاق، فمنذ أن حدد اتفاق نيروبي في 12 نوفمبر 2022 الذي تلا اتفاق وقف الأعمال العدائية، الآليات التي من خلالها يتم تنفيذ المبادئ الرئيسية المتعلقة بنزع السلاح، لا زال النقاش بين الحكومة الإثيوبية وجبهة تحرير التيجراي قائمًا بشأن مراجعة القضايا العالقة لتنفيذ وقف العدائيات.

ووفق بيان صادر في 13 مارس 2024، تعقيماً على اجتماع المراجعة الاستراتيجية، أشارت الجبهة إلى بعض التطورات الإيجابية المرتبطة بوقف الأعمال العدائية وإعادة إنشاء مرافق الخدمة العامة في المنطقة، إلا أن عناصر جوهرية لا تزال عالقة، والتي قد تؤدي إلى تآكل الثقة بين الطرفين، فضلاً عن استمرار المحنة الإنسانية المستمرة للسكان.

فرغم ما تم اتخاذه من خطوات، تمثلت في إنشاء لجنة وطنية لإعادة التأهيل، تختص بمهمة إعادة تأهيل 250 ألف مقاتل على مدى عامين، وفي المجمل تتولى مسئولية تأهيل 400 ألف مقاتل في كافة أنحاء البلاد، يتركز نحو 70% منهم في إقليم التيجراي، وكذلك رفع جبهة تحرير التيجراي من التصنيف الإرهابي وتشكيل إدارة مؤقتة في الإقليم وتعزيز تدابير العدالة الانتقالية وبناء الثقة وقدرة الحكومة الفيدرالية على السفر إلى تيجراي دون تفاصيل أمنية ورفض الاشتباك ووقف جميع أشكال الخطاب العدائي، لقاء التنازلات التي قدمتها جبهة تحرير التيجراي والمتمثلة في استعادة النظام الدستوري وإنشاء قوة الدفاع الوطني الإثيوبية (ENDF) باعتبارها القوة العسكرية الوحيدة المكلفة بحماية أمن البلاد، فضلاً عن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج خلال 30 يومًا، والتي سببت انقسام

داخل التيجراي، خاصة من جانب المعارضة التي اعتبرته اتفاقاً غير متوازن؛ إلا أن الإشكاليات المرتبطة بعدم انسحاب القوات من مناطق غرب التيجراي يثير التوتر، في ظل تمسك الأمهرا بعدم الانسحاب.

## انتقال التوتر إلى إقليم الأمهرا

على الرغم من انتهاء الحرب في تيجراي باتفاق وقف الأعمال العدائية في نوفمبر 2022، إلا أن صراعاً آخر نشط في منطقة أمهرا، إذ تشهد إثيوبيا صراعات داخلية متعددة ومتزامنة، بما يفاقم خطر تصاعد التوتر العرقي، إذ تجددت الاشتباكات بين قوات الأمن الإقليمية ومليشيا فانو الأمهرية، مما أدى إلى اضطرابات واسعة النطاق في مدينة بحر دار عاصمة إقليم الأمهرا، في 29 فبراير 2024. ووفق سكان المنطقة، أدت المواجهات لتعطيل الرحلات الجوية بين بحر دار وأديس أبابا، وعدم حضور موظفي جامعة بحر دار؛ إذ كانت قوات الدفاع الوطني الإثيوبية وأفراد الأمن يقومون بعمليات مشتركة للبحث عن أعضاء الجماعة المتطرفة والقبض عليهم في المناطق السكنية. وامتدت القتال بين القوات الحكومية ومليشيا فانو الأمهرية ليشمل مناطق غرب وشمال جوجام وشمال شيوا وشمال وولو وديجا داموت ولايببيللا.

ترتبط القضايا الإقليمية الأوسع في إقليمي أورومو وأمهرا بالنقاشات المتعلقة بقضايا السلام، إذ اندلعت المواجهات للمرة الأولى بين القوات الحكومية ومليشيا فانو الأمهرية في إبريل 2023 والذي استمر طول هذا العام، إذ أعلنت حالة الطوارئ في المنطقة في 3 أغسطس 2023 بعد حالة من عدم الاستقرار، فاقمها اغتيال رئيس حزب الرخاء الحاكم في الإقليم في 27 إبريل 2023، بعد الاحتجاج على قرار الحكومة الفيدرالية بإعادة تنظيم القوات الخاصة الإقليمية إلى شرطة نظامية وجيش وطني؛ كأبرز تصعيد بين الإقليم والحكومة الفيدرالية، بعد أن زادت الفجوة بينهما على

مصالح الأمهرا وليس فقط مصالح مليشيا الفانو أو ممثلي حزب الإزدهار في الإقليم.

## توترات متنامية في الأقاليم المختلفة

لا تزال حالة الانقسامات السياسية والتوترات العرقية قائمة وممتدة على نطاق الأقاليم المختلفة، فعلى مستوى إقليم الأورومو، لا تزال التوترات قائمة بين الحكومة الفيدرالية والإقليم من ناحية، وبين الأورومو والأمهرا وغيرها من التوترات العرقية من ناحية أخرى. وتجددت المحادثات بين الحكومة الإثيوبية وممثلي جيش تحرير أورومو في عام 2023، حيث أجريت الجولة الثانية من المحادثات في 13 نوفمبر في تنزانيا، لتنتهي دون التوصل إلى اتفاق، وفق ما أعلن مستشار الأمن القومي رضوان حسين في 21 نوفمبر 2023. وقد انخرط الجانبان في محادثات ترمي إلى إنهاء الحرب التي أودت بحياة الكثير في الإقليم على مدار خمس سنوات، مدفوعين بحالة الحماس التي خلقها اتفاق بريتوريا؛ وذلك تأسيسًا على الدعوة التي قدمها شيميليس عديسا رئيس ولاية أوروميا الإقليمية.

وعقدت أول جلسة للمباحثات في 25 إبريل 2023 في زنجبار بتنزانيا بمشاركة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيجاد) وميسرين من النرويج وكينيا، دون أن يتوصل الطرفان لحلول للقضايا الخلافية، خاصة الحلول المستدامة للمشاكل السياسية متعددة الأبعاد، مع تمسك ممثلي الأورومو بعملية سياسية شاملة يشارك بها كافة أصحاب المصلحة المعنيين. وبعد ستة أشهر، استؤنفت الجولة الثانية من المحادثات في دار السلام بتنزانيا، بمشاركة قائد جيش تحرير الأورومو مومسا ديريبا المعروف بالجنرال جال مارو، ونائبه جيميشو ريجاسا المعروف باسم جال جيميشو أبوي، إضافة إلى ممثلين عن حكومة ولاية أوروميا

خلفية التناقضات حول اتفاقية وقف الأعمال العدائية مع التيجراي التي أثارت تحفظات القوميين الأمهرا، أحد الداعمين الرئيسيين لحزب الرخاء.

وفي 28 إبريل 2023، أعلنت فرق العمل المشتركة للأمن والاستخبارات الإثيوبية أنها بدأت اتخاذ إجراءات حاسمة ضد القوى المتطرفة، المتهمه بعرقلة سلطة الدولة الإقليمية من خلال انتهاك النظام الدستوري في الإقليم. ومنذ ذلك الحين، ويشهد الإقليم توترات متنامية، أسهمت في تمديد المشرعون لحالة الطوارئ في الإقليم لأربعة شهور أخرى، بدءًا من فبراير الماضي.

ولا يمكن فصل التوترات الجارية في إقليم الأمهرا عن القضايا السياسية الأوسع المتعلقة بالأقاليم المضطربة الأخرى في التيجراي وأورومو، فعلى الرغم من مناصرة الأمهرا لمشروع أبي أحمد السياسي والذي بمقتضاه تفجّر الصراع في إقليم التيجراي، إلا أن شعور الأمهرا باستمرار التهميش السياسي واستمرار التوترات مع جبهة تحرير أورومو، وعدم الرضا عن شكل التسوية مع التيجراي، خصوصًا مع عزم الحكومة الفيدرالية بحل القوات الإقليمية الخاصة في الأمهرا، رغم العوائق الماثلة أمام نزع سلاح التيجراي بموجب اتفاق بريتوريا واستمرار الخلاف على الأراضي الحدودية المتنازع عليها، كان العامل المحرك للاشتباكات بين مليشيا الفانو والقوات الاتحادية.

ورغم فوز ممثلي حزب الإزدهار الحاكم على مستوى إقليم الأمهرا في انتخابات 2021 المختلف عليها، إلا أن التسوية السياسية الأكثر استدامة، وفق حوار وطني يعالج التهميش السياسي والاقتصادي ويضمن تمثيل متوازن على المستوى الفيدرالي، يتطلب تشكيل حكومة إقليمية مؤقتة، تتضمن تمثيلًا متوازنًا للإقليم؛ يكون من اختصاصاتها الانخراط في الحوار الوطني وضمان التعبير عن

الإقليمية، دون التوصل لأي اتفاق، يتضمن إحلال السلام وإسكات البنادق.

وبالمثل، تشهد الأقاليم المختلفة توترات عرقية يتم فيها استقطاب الحكومة الفيدرالية على أساس تحالفات عرقية، على نحوٍ يعرقل السلام الإقليمي، فعلى سبيل المثال، ساهمت شكوك العيسى بالإقليم الصومالي في الدعم الفيدرالي للعفر التي دعمت الحملة العسكرية على إقليم التيجراي، مما يجعل الخلافات الحدودية المتجددة بين الطرفين، تتصل بشكل وثيق بالتدخلات والتدابير السياسية الفيدرالية، والتي تجلت بشكلٍ جلي حينما قرر المجلس الوطني للانتخابات في 2021 بضم 30 مركزاً للاقتراع للمناطق الصومالية مما أدى إلى اعتراض العفر وغلق مراكز الاقتراع، على نحوٍ دفع الإقليم الصومالي بالتهديد بعدم المشاركة في الانتخابات.

وبالقياس على أزمة غرب التيجراي والاستفتاء الدستوري المدعوم فيدراليًا لحل النزاع الحدودي بين التيجراي وأمهرا، فإنه من غير المتصور أن تدعم تلك التدخلات حسم القضايا الخلافية بين الأقاليم، بالنظر إلى الاستفتاء المدعوم فيدراليًا عام 2014 والذي تحللت منه قبائل العيسى بالإقليم الصومالي عام 2019، لرفض ضم الأراضي لإقليم العفر، باعتبار أن قبائل العيسى أغلبية في المنطقة.

وفي الوقت الذي كانت تقاتل فيه الحكومة الفيدرالية قوات التيجراي، كانت الصراعات تتمدد في الأقاليم المختلفة، حيث شهد إقليم بني شنقول عنف قبلي متكرر مارسته عرقية جوموز ضد عرقيات الأمهرا والأورومو والشينشا في ديسمبر 2020، وانخرطت قوات الأمن الإقليمية لأمهرا مع القوات الفيدرالية في بني شنقول، على نحوٍ هدد باتساع نطاق المواجهة بشكلٍ مماثل للتيجراي، في الوقت الذي لم تحل فيه جذور الأزمة في الإقليم والمتعلقة بالصراع بين السكان الأصليين والوافدين من عرقيات

الأمهرا والتيجراي والأورومو، إذ يندلع العنف في ميتهيل بين الأمهرا والجوموز وفي المناطق الجنوبية في الإقليم في كاماشي تندلع المواجهات بين جوموز والأورومو على الأراضي؛ وتزامن ذلك مع انتهاكات يتعرض لها أقلية الأمهرا القاطنة إقليم أوروميا.

وعلى نفس المنوال، تعاني منطقة جامبيلا من عنف إثني متكرر بين قبائل النوير والأنواك، كان آخره الذي تجدد في 18 يوليو 2023 وأدى إلى مقتل 24 شخصًا، إذ امتدت أعمال العنف إلى مقاطعات إيتانج وجوج وغامبيلا بالإضافة إلى المنطقة المعروفة باسم «الأمم والقوميات»، إذ شهدت المنطقة على مدار الأشهر التسعة الماضية مقتل 138 وإصابة 113 بسبب النزاعات بين المجتمعات المحلية واللاجئين. وهذا الصراع المتكرر، يفرض حتمية معالجة قضايا التهميش السياسي والوصول إلى الأرض.

**في الأخير،** تعكس تلك الأوضاع أن الحوار والسلام الوطني لا ينفصل عن السلام الإقليمي المتأزم، سواء بين الأقاليم وبعضها البعض أو بين الأقاليم والحكومة الاتحادية. فعلى الرغم من الخلافات الناشئة بين الحكومة الفيدرالية وإقليم التيجراي التي وصلت إلى حدّ المواجهة المسلحة، والناجمة بالأساس عن الخلافات على المشروع السياسي لأبي أحمد، الذي استهدف به إعادة صياغة النظام السياسي ومن ثمّ بناء الأمة؛ فإن الخلافات الجوهرية متجذرة ومتنامية بنفس السياقات والدوافع على كافة المستويات الإقليمية للأقاليم الإثيوبية، على النحو الذي يفرض أولويات حاسة للتركيز على الحوار الوطني باعتباره منصة أشمل لمعالجة القضايا التي لا تزال عالقة ولم تحسمها الاتفاقيات المنفردة بين الحكومة الاتحادية والأقاليم الفرعية من جهة وبين الأخيرة وبعضها البعض من جهة أخرى.



# كيف تُعمق مليشيا «فانو» الأزمة الداخلية في إثيوبيا؟

صلاح خليل

خبير بوحدة الدراسات الأفريقية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

يشكل الصراع في إقليم أمهرا بين مليشيا فانو "الأمهرية" والحكومة المركزية، بُعدًا آخر للأزمة الداخلية في إثيوبيا، ذات التركيبة الاجتماعية غير المتجانسة، كما تمثل تحديًا كبيرًا للدول الحبيسة. لا سيما بعد أن انقلبت هذه المليشيا على الدولة، إذ حتى وقت قريب كانت مليشيا فانو تقاتل جنبًا إلى جنب مع الجيش الفيدرالي في إقليم تيجراي ضد جبهة تحرير تيجراي (TPLF).



كما شاركت فانو في صراعات مسلحة مع جيش تحرير أورو مو (OLA)، فضلًا عن دورها الكبير في الحرب مع السودان في مناطق "الفشقة السودانية"، لكن نظرًا لهويتها القومية ووضع إثيوبيا الداخلي الهش فإن هذه الميليشيا التي تعد ممثلة لقومية ظلت مهيمنة على السلطة والثروة في إثيوبيا لفترات طويلة، إلا أنه الآن تمثل عائقًا حقيقيًا أمام الدولة وبنيتها الداخلية وسيادتها.

## البُعد التاريخي والهويتي لميليشيا فانو

تاريخيًا يعود تكوين ميليشيا فانو، خلال الحرب الإيطالية الإثيوبية الثانية في ثلاثينيات القرن الماضي، كمصطلح يعني المقاتلين الذين دافعوا بقوة للحفاظ على نظام الإمبراطورية الإثيوبية التي تنحدر أصولها إلى أمهرا "جوندر"، ثم تطورت الفكرة لاحقًا وأصبحت تنقسم إلى مكونين سياسي وعسكري، فالأول: عبارة عن حركة احتجاجية يقودها سياسيون ونشطاء، تتركز مطالبهم بضم العديد من المناطق إلى إقليم أمهرا، مثل "ولقايت - كفتا - الحمرا - تسيجيدي" تلك المناطق رسميًا تحت إدارة إقليم تيجراي. وعسكريًا: تعد فانو مجموعة شبه عسكرية تشكلت لمحاربة الحكومة الفيدرالية، التي تتهمها الميليشيا بارتكاب جرائم ضد قومية الأمهرا، وتكمن قوتها في قدرة الكبيرة في استيعاب قوات أمهرا الإقليمية الخاصة التي رفضت فكرة الاندماج في قوات الدفاع الوطني الإثيوبية (ENDF).

أما ثقافيًا فيعني مصطلح فانو بالأمهرية المقاتل المتطوع لخدمة قوميته ضد أي تدخل

خارجي أو أي قمع ضد الأمهرا بشكل عام، وبهذا المعيار تعد ميليشيا فانو ذات هوية أمهرية وتمتلك عقيدة قتالية غايتها الدفاع عن قومية الأمهرا ومقاومة أي اعتداء عليها، ومن ثمّ تعتمد التعبئة العسكرية على عرقلة أي مشروع لقومية الأورومو باعتبارها أكبر قومية في البلاد.

يضاف إلى ذلك مهمة أساسية وهي أن ميليشيا فانو يقع على عاتقها مسئولية وقف هجرة الأورومو لإقليم أمهرا، ومنعهم من الاستيلاء على مزيد من الأراضي الغنية بالموارد والتمدد فيها. وعلى الرغم من أن النخبة السياسية في إقليم أمهرا بنوا استراتيجيتهم على إشاعة هذا المصطلح "الميليشيا" من خلال عقود حكومة جبهة تحرير تيجراي، إلا أنه بالنسبة للمزارعين الأمهريين، احتفظوا بميليشيا فانو كجزء من مبادئ حق الدفاع والقتال عن مشروع القوميين الأمهرا التي تتبناه منظمة أمهرا الوطنية.

## تعزير مكانة فانو وفشل الاحتواء

لقد عادت ميليشيا فانو بقوة إلى المشهد السياسي بعد حرب تيجراي، إذ استفادت ميليشيا فانو من المشاركة في هذه الحرب إلى جانب الحكومة المركزية، وبالتالي أصبحت أكثر قوة من حيث العتاد العسكري والأفراد، لكنها انقلبت على

المكونة للنزع السلاح من المليشيا بعد حرب تيجراي. كما فرضت السلطات الأمنية إلى فرض قيود السفر والتنقل البري داخل إقليم أمهرا. كما اعتقلت السلطات دون أوامر قضائية، وفرضت حظرًا على التجمعات العامة بالإضافة إلى فرض حظر التجول في بعض أحياء مدن أمهرا.

أخيرًا، لا يقل التمرد في إقليم الأمهرا خطورة على أمن ووحدة التراب الإثيوبي عن تمرد التيجراي، باعتبار أن الأمهرا والتيجراي هما العرقيتان اللتان حكمتا إثيوبيا لسنين طويلة، مما يعني أن عدم نجاح الحكومة في وضع حل جذري لهذه الأزمة قد يشكل خطورة على وحدة البلاد وقد يعرضها للتفكك مستقبلاً. كما أن تمرد مليشيا فانو قد يدفع مليشيات في أقاليم أخرى إلى رفض تنفيذ قرار الاندماج في الجيش أو الشرطة أو الحياة المدنية، مثل جيش تحرير أورومو الذي يسيطر على مساحات شاسعة في إقليم أوروميا ويمتلك أسلحة وخبرات سياسية وعسكرية طويلة، خاصة وأن الأورومو الذين يشكلون أكبر عرقية في إثيوبيا، لا يزالون يشعرون بالتهميش، ورغم أن رئيس الوزراء أبي أحمد ينتمي سياسيًا إلى هذه العرقية، إلا أنهم يرون أن مناطقهم لا تزال تعاني من ضعف في التنمية.

ولتجنب انزلاق إثيوبيا في حرب جديدة، قد تلجأ حكومة أبي أحمد لعقد اتفاق مع مليشيا فانو، على غرار الاتفاق مع التيجراي، لكن أي اتفاق لن يسمح للمليشيا بالاستمرار والاحتفاظ بأسلحتها بإقليم أمهرا، لا يمكن أن تقبله قيادات المليشيا، لأن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى اعتراض بقية الأقاليم، وبغض النظر عن التطورات التي قد يصل إليها هذا الملف فلا يسع القول إلا أن أبي أحمد فشل فشلاً ذريعاً في إدارة شؤون البلاد وقد يجرفها نحو أزمة بنوية غير مسبوقة.

الجيش الفيدرالي، وباتت تشكل تهديدًا كبيرًا في إثيوبيا بعدما انقلبت على الجيش الفيدرالي في بداية من إبريل 2023، تم إعادة تنظيم المليشيا وقامت بشن هجمات عسكرية ضد أهداف للجيش والشرطة الفيدرالية الإثيوبية في إقليم أمهرا، بسبب خطة طرحتها الحكومة الفيدرالية، لعمليات الدمج ونزع السلاح.

لقد ساعد الوضع الأمني المتوتر ليس فقط في إقليم أمهرا، بل في إقليم أروميا، وتيجراي، وشعوب وأمم جنوب إثيوبيا وإقليم بني شنغول والعفر في يناير 2024 في ظل عمليات عسكرية مستمرة من قبل الجيش الإثيوبي للحد من خطورة المليشيات الإثنية في داخل الأقاليم إلى تكثيف مليشيا فانو لجهودها وتمرداها على الجيش، حيث قاومت سياسة الحكومة بما في ذلك حالة الطوارئ المفروضة منذ أغسطس 2023، وساعدت الاحتجاجات والاضطرابات داخل عدد من المدن المليشيا على تنفيذ العديد من العمليات العسكرية حيث استغلت حالة الفوضى وغياب الأمن.

وقد عمقت سياسة الحكومة الفيدرالية من الأزمة، فقد تفاقمت الأوضاع على إثر فرض الحكومة إجراءات أخرى عقابية بما في ذلك القيود والرقابة الشديدة للوصول إلى شبكة الإنترنت سواء كان عبر الهاتف أو في المقاهي، في العديد من الأقاليم المختلفة، وانقطاع الإنترنت خوفًا من ارتفاع وتيرة التصعيد من قبل الجماعات الإثنية التي تمثل ضغطًا كبيرًا لحكومة رئيس الوزراء أبي أحمد.

كما عزز الجيش الإثيوبي وجوده الكثيف في العديد من المناطق، مع نشر المدرعات على مستوى إقليم أمهرا، في مدن مثل "جوندر-بحر دار-ديسي - موتا - مومبولشا"، تخوفًا من اندلاع قتال في أي وقت بين الجيش ومليشيا فانو خاصة بعد أن رفضت المليشيا تسليم أسلحتها للجنة



# 3

## الأزمات الإقليمية

- ◀ تأثيرات أزمات الداخل على السياسة الخارجية للصومال
- ◀ تداعيات اتفاق إثيوبيا وأرض الصومال على الأمن الإقليمي
- ◀ دوافع تفاقم التوتر بين إثيوبيا والصومال في القرن الأفريقي
- ◀ تحديات الوساطة الكينية في الأزمة الصومالية-الإثيوبية



# تأثيرات أزمات الداخل على السياسة الخارجية للصومال

أسماء عادل

باحث بوحدة الدراسات الأفريقية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

السياسة الخارجية للدولة هي مرآة للأوضاع الداخلية، تؤثر عليها وتتأثر بها، وكلما كانت السياسات الداخلية أكثر قوة وتماسكًا، ساهم ذلك في زيادة فاعلية السياسة الخارجية والداخلية نتاجًا للنظام السياسي. ومن هذا المنطلق، نحاول تطبيق ذلك على وفي هذا الإطار، تهدف هذه الدراسة إلى رصد وتحليل تأثير التحولات الداخلية التي شهدتها جمهورية الصومال الاتحادية خلال الفترة الزمنية (2017-2022) على توجهات السياسة الخارجية للصومال.

وهذه الدراسة تهتم بالفترة التي ترأس فيها السيد محمد عبد الله فرماجو رئاسة الصومال خلال هذه الفترة الزمنية من فبراير 2017 حتى مايو 2022، حيث خسر الانتخابات الرئاسية، والتي فاز بها حسن شيخ

محمود برئاسة الصومال للمرة الثانية (2022-2026)؛ فقد سبق أن تولى حسن شيخ محمود الرئاسة من العام 2012 وحتى العام 2017.

وقد شهدت جمهورية الصومال الفيدرالية عددًا من التطورات الهامة خلال الفترة الزمنية المذكورة؛ إذ اتسمت الأوضاع الداخلية بالتوتر وعدم الاستقرار السياسي إبان عهد الرئيس الصومالي السابق محمد عبد الله فرماجو، على إثر محاولات لعرقلة إتمام الانتخابات التشريعية والرئاسية، وهو ما أدى إلى تصاعد في الاحتجاجات السياسية، بسبب انتهاء المدة الدستورية للمؤسسات التشريعية في ديسمبر 2020، وانتهاء فترة الرئيس الصومالي محمد عبد الله فرماجو في فبراير 2021، دون إجراء انتخابات تسمح بالانتقال السلمي للسلطة في الصومال، وهو ما شكل مصدرًا رئيسيًا لتهديد استقرار النظام السياسي ووحدة الدولة وتماسكها؛ حيث استغلت التنظيمات الإرهابية، لا سيما حركة الشباب الإرهابية، المشهد السياسي المضطرب لتنفيذ هجمات تستهدف زعزعة الاستقرار في الداخل الصومالي؛ حيث ازدادت وتيرة حدة الهجمات التي تشنها حركة الشباب الإرهابية؛ إذ طالت العاصمة مقديشو خلال الأزمة السياسية التي شهدتها الصومال (2020-2022). واستهدفت هذه الهجمات القيام بعمليات اغتيال ضد المسؤولين السياسيين والأمنيين في مقديشو.

ولا شك أن تزايد عمليات التفجير التي طالت العاصمة يُمثل مؤشرًا خطيرًا على هشاشة الأوضاع الأمنية، ومحدودية قدرة الأجهزة الأمنية الصومالية على إحباط هجمات حركة الشباب. ونجد كذلك أن حركة الشباب الإرهابية لم تقتصر هجماتها على استهداف الأجهزة الأمنية الصومالية، بل عملت على مهاجمة بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، وكانت العملية الأبرز التي قامت بها الحركة مطلع شهر مايو 2022، وهو ما أسفر عن مقتل 30 جنديًا بورونديًا.

لكن نجد أن الصومال قد تمكنت من الخروج من النفق المظلم بإتمام الانتخابات التشريعية والرئاسية في مايو 2022، وهو ما يعكس إرساء مبدأ التداول السلمي للسلطة والوصول إلى الحكم عن طريق الانتخابات، والابتعاد عن شبح انهيار الدولة الصومالية وتفكك المجتمع الصومالي.

من هذا المنطلق، تركز الدراسة على تحليل مشكلة بحثية جوهرية، أساسها التساؤل عمّا إذا كانت التغييرات في القيادة السياسية لها أثر على تغير السياسة الخارجية للدولة، أم ليس لها تأثير نظرًا لوجود مجموعة من المصالح والأهداف للدولة تسعى لتحقيقها بغض النظر عن تأثير القائد السياسي. وبالتطبيق على الحالة محل الاهتمام، تُحاول الدراسة معرفة ما إذا كانت التحولات التي تطرأ في الداخل الصومالي، لا سيما التغيير في القيادة السياسية، تؤدي إلى إحداث تغير في توجهات السياسة الخارجية الصومالية تجاه دول الجوار الإقليمي.

في هذا الإطار، تهدف هذه الدراسة إلى رصد وتحليل توجهات السياسة الخارجية لجمهورية الصومال الاتحادية تجاه دول الجوار الإقليمي، خلال الفترة التي تولى فيها الرئيس السابق محمد عبد الله فرماجو رئاسة الصومال (فبراير 2017 - مايو 2022)، وكذلك تحاول الدراسة معرفة ما إذا حدث تغير في السياسة الخارجية بتولي حسن شيخ محمود رئاسة الصومال منذ مايو 2022.

وللوقوف على أهم التحولات التي طرأت على الصومال خلال الفترة الزمنية (2017-2022)، تستعرض الدراسة في المحور الأول أبرز التوترات الداخلية التي حدثت في الصومال، ويتناول المحور الثاني تفكيك أزمات الصومال، وفي المحور الثالث سيتم تفسير التحولات التي طرأت على السياسة الخارجية الصومالية، وتختتم الورقة باستعراض التنافس بين

خلال عرقلة مسار العملية الانتخابية؛ فقد نشبت خلافات سياسية بين رأسي السلطة التنفيذية حول الاتفاق بشأن آلية تنظيم الانتخابات وخاصة الأجهزة الفنية التي تتولى ملف إدارة تنظيمها (اللجنة الفيدرالية للانتخابات)، وهو ما أدى إلى عدم الانتهاء من إجراء انتخابات مجلس الشعب في الخامس والعشرين من ديسمبر 2021.

وفيما يتعلق بقرارات إقالة مسئولين في جهاز المخابرات الصومالي، التي قد اتخذها رئيس الوزراء الصومالي روبلي، وقيام فرماجو بإعادتهم لمناصبهم؛ فإن هذه القرارات المتضاربة تكشف عن الخلافات بين الرجلين، المتعلقة بالانفراد بتبعية الجهاز الاستخباراتي؛ فقد تصاعد التوتر بين الرجلين بعدما قامت الوكالة الصومالية للأمن والاستخبارات بإجراء تحقيق حول اختفاء إحدى عناصرها، والتي تُدعى إكرام تهليل. وفي ضوء نتائج التحقيق التي اعتبرها روبلي غير مقنعة، أصدر قرارًا في الخامس من سبتمبر 2021 بإقالة رئيس الاستخبارات الصومالي فهد ياسين المقرب من فرماجو. لكن نجد أن هذا القرار قد تم إلغاؤه بواسطة فرماجو، الذي انفرد بتعيين رئيس جديد لجهاز الاستخبارات، وتعيين فهد ياسين مستشارًا للأمن القومي.

وبمرور الوقت تصاعدت الأزمة بين رأسي السلطة التنفيذية في الصومال؛ فقد اتهم فرماجو رئيس الوزراء الصومالي السابق روبلي بقضايا فساد تتعلق بالاستحواذ على أراضٍ تابعة للجيش، وبناءً على ذلك اتخذ فرماجو قرارًا في أواخر عام 2021، يقضي بإحالة رئيس الوزراء للتحقيق، وتعليق مهامه. ويمكن تفسير هذا القرار على اعتبار أنه يهدف إلى إبعاد روبلي من المشهد السياسي، وإفساح الطريق أمام فرماجو من أجل التدخل في العملية الانتخابية بما يصب في صالحه والفوز بولاية ثانية. ونجد أن

القوى الدولية لتعزيز الحضور في الصومال باعتبارها إحدى الدول الحيوية داخل إقليم القرن الأفريقي؛ إذ يكتسب الإقليم أهمية استراتيجية نتيجة اعتبارات عدة على رأسها الموقع الجغرافي؛ إذ يرتبط بعدد من الممرات المائية الحيوية التي تُعد حلقة الوصل بالنسبة للتجارة الدولية بين قارات العالم، مثل البحر الأحمر الذي تتزايد أهميته؛ كونه يمر عبره 15%-13% من حجم التجارة العالمية، فهو ممر تجاري مهم للعديد من السلع الاستراتيجية مثل النفط والغاز.

## الأزمة الممتدة تحت رئاسة فرماجو

شهدت الصومال في فبراير 2017 فوز محمد عبد الله فرماجو في الانتخابات الرئاسية، وكانت هناك آمال لبداية عهد جديد يسوده الديمقراطية ومحاربة الفساد ومواجهة التحديات الاقتصادية والأمنية، لكنه حاول الانفراد والهيمنة على المشهد السياسي في الصومال، والإبقاء في السلطة لأطول فترة ممكنة، من خلال عرقلة إتمام الانتخابات التشريعية والرئاسية، وهو ما أفضى إلى أن الصومال شهدت في عهده حالة من حالات عدم الاستقرار السياسي، واندلاع الاضطرابات الداخلية، لتأجيل الاستحقاقات الانتخابية؛ حيث لم يتم الالتزام بالجدول الزمنية المقررة لانعقاد الانتخابات، فقد كان من المقرر أن يتم انتخاب أعضاء البرلمان بغرفتيه، وعددهم 329 عضوًا، في موعد أقصاه 27 من شهر ديسمبر 2020، وأن يتم انتخاب رئيس البلاد في 8 فبراير 2021. وفي هذا المحور، سيتم توضيح أبعاد الأزمة السياسية التي شهدتها الصومال:

1. **الخلافات السياسية بين رأسي السلطة التنفيذية:** حاول الرئيس الصومالي السابق محمد عبد الله فرماجو عرقلة مهام رئيس الوزراء الصومالي السابق محمد حسين روبلي، المتمثلة في تهيئة المناخ لإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية، وذلك من

هذه المحاولة قد تم إفشالها في ضوء الرفض الدولي لهذا القرار ومساندة رئيس الوزراء لاستكمال مهامه.

## 2. تدهور العلاقات بين الحكومة المركزية

**الصومالية والولايات الفيدرالية:** يمكن الوقوف على علاقة الرئيس الصومالي السابق محمد عبد الله فرماجو، إبان فترة حكمه، بالولايات الصومالية الإقليمية الخمس؛ إذ عمل على إحكام سيطرته على الولايات الإقليمية، لضمان فوزه بولاية رئاسية ثانية، وفي سبيل ذلك عمل على أتباع مجموعة من السياسات تضمنت العمل على تغيير النظام الانتخابي، فقد حاول فرماجو تغيير نظام الانتخابات من النظام العشائري (4.5) إلى الاقتراع المباشر. وعلى الرغم من ديمقراطية الاقتراع المباشر، فإن رغبة فرماجو لتطبيقه كوسيلة وليس كهدف لتحقيق الديمقراطية؛ حيث سيتمكن من النجاح في حصد الأصوات في المناطق التي تخضع لسيطرته بسهولة توجيه الناخبين، بالإضافة إلى عدم تمكن العشائر المعارضة من التصويت.

كما تعددت محاولات رئيس الجمهورية لبسط الهيمنة على الولايات الفيدرالية، لضمان وصول حكام ومرشحين مواليين له إلى مجلس النواب، وذلك بتشكيل اللجان الانتخابية، الإقليمية والفيدرالية، المشرفة على اختيار نواب البرلمان، الذي يختار رئيس البلاد من عناصر الأجهزة الأمنية والموظفين والمواليين له. وقد تمكن فرماجو من ضمان تأييد نواب ولايات جنوب الغرب، وولاية غلمدغ، وولاية هيرشبيلي، لاختياره رئيسًا في الانتخابات، كما انفرد بتشكيل اللجنة الانتخابية الخاصة بأرض الصومال، والتي كان من المخطط إجراء انتخاباتها في العاصمة مقديشو. وفيما يتعلق بولايتي جوبالاند وبوتتلاند، لم يتمكن فرماجو من بسط السيطرة عليهما كما فعل في الولايات الأخرى؛ حيث شهدت ولاية جوبالاند

انتخابات البرلمان الإقليمي ورئاسة الولاية، في أغسطس 2019، وفاز رئيس الولاية، أحمد محمد إسلام مدوبي، بفترة رئاسية جديدة، ولم تعترف الحكومة الاتحادية بشرعية الانتخابات ونتائجها، ولكن قد تم التراجع في ضوء الضغوط الدولية، وأعلنت حكومة الرئيس فرماجو اعترافها بمدوبي كرئيس مؤقت لمدة عامين للولاية، في يونيو 2020. وقد استخدم فرماجو قوات الجيش في بسط هيمنته على إقليم غدو، التابع لولاية جوبالاند، وهو ما يُعتبر انتهاكًا للدستور والنظام الفيدرالي الصومالي، وهو ما أدى إلى اشتعال صراع بين الحكومة الاتحادية وحكومة الولاية.

## 3. اتباع نهج التفاوض كاستراتيجية لإطالة

**الفترة الرئاسية لفرماجو:** حاول الرئيس الصومالي السابق فرماجو جمع الأطراف السياسية المعارضة له، من خلال الانخراط في مفاوضات لتحقيق الهدف المُعلن، وهو الاتفاق حول إجراءات انعقاد الانتخابات، ولكن نجد أن الهدف الحقيقي المستتر من انعقاد جولات المفاوضات هو إطالة فترة بقاء الرئيس الصومالي في السلطة. ويمكن قراءة ذلك من خلال استعراض جولات المفاوضات بين النخبة السياسية الفاعلة في المشهد الصومالي للخروج من المأزق السياسي الناجم عن الخلافات حول الانتخابات العامة، التي كان من المخطط إجراؤها في الصومال نهاية عام 2020 ومطلع عام 2021. وقد استهدفت جولات المفاوضات تحديد النموذج الأمثل للانتخابات. ووفقًا للمُعارضة الصومالية، إن الرئيس الصومالي محمد عبد الله فرماجو قد تمسك بالنموذج الانتخابي «الاقتراع المباشر» للبقاء لولاية رئاسية ثانية، بينما ترغب المعارضة في إجراء الانتخابات وفقًا للنظام المُحاصصة العشائرية.

فقد استضافت مدينة طوسمريب عاصمة ولاية غلمدغ عددًا من الجولات التشاورية بهدف تحديد آليات دستورية لإجراء الانتخابات غير المباشرة، فنجد أن الجولة الأولى نظّمها رؤساء الولايات الفيدرالية في 11 يوليو 2020، وقد شارك الرئيس الصومالي ورئيس حكومته في الجولة الثانية في 23 يوليو 2020، وتم الاتفاق على إجراء الانتخابات في موعدها، لتبديد مخاوف المعارضة ورؤساء الولايات من التمديد. وقد وصلت المفاوضات في الجولة الثالثة التي انطلقت في 15 أغسطس 2020 إلى طريق مسدود لعدم مشاركة قادة ولايتي بونتلاند وجوبالاند.

وعمل الرئيس الصومالي، محمد عبد الله فرماجو، على كسر الجمود الذي أصاب الجولة الثالثة من مفاوضات طوسمريب، وحاول احتواء الأزمة وحل القضايا الخلافية بينه وبين كافة رؤساء الولايات الفيدرالية، من خلال تنظيم مؤتمر في مقديشو، في 13 سبتمبر 2020، وقد تم التوصل في ختام المؤتمر إلى اتفاق بين كافة الأطراف السياسية، وقد عُرف بـ «اتفاق 17 سبتمبر 2020». وبموجب هذا الاتفاق، نجد أن المعارضة الصومالية نجحت في تغيير موقف الرئيس فرماجو بشأن إجراء الانتخابات بنظام الاقتراع المباشر، واستمرار العمل بالنظام العشاري (صيغة 4.5).

وعلى الرغم من حالة التفاؤل بشأن التوصل إلى «اتفاق 17 سبتمبر 2020»، قد اختلفت الأطراف السياسية الصومالية على تنفيذ ما تم الاتفاق عليه، ونشب خلاف حول قيام رئيس الوزراء الصومالي محمد حسين روبلي، في نوفمبر 2020، بشكل منفرد ودون التشاور مع الشركاء الآخرين، بتعيين أعضاء لجنة الانتخابات التي تعمل على الإشراف على سير العملية الانتخابية، وتشكيل لجنة أخرى من 21 عضوًا تعمل على حل الخلافات في الانتخابات البرلمانية والرئاسية. ونجد أن هناك رفضًا لقيام الحكومة الفيدرالية بتشكيل اللجنة الانتخابية التي

تضم أشخاصًا مقربين من الرئيس فرماجو وعناصر من الأجهزة الأمنية، وهو ما يعني أن هذه اللجنة الانتخابية لا تتسم بالحيادية.

ومع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية، دعا الرئيس محمد فرماجو إلى عقد مؤتمر في طوسمريب في الثالث من شهر فبراير 2021، لمناقشة القضايا الخلافية مع المعارضة، المتعلقة بتشكيل اللجان الانتخابية المتنازع عليها، والخلاف بين الحكومة الفيدرالية وولاية جوبالاند بشأن من يدير انتخابات إقليم غدو التابع لولاية جوبالاند، ولكن لم يتم التوصل إلى توافق بين الأطراف السياسية الصومالية، وهو ما أدى إلى عدم انعقاد الانتخابات الرئاسية في موعدها.

## تفكيك الأزمة السياسية بإتمام الانتخابات

هناك تطور شهدته الصومال بحدوث انتقال منظم للسلطة من خلال إتمام الانتخابات التشريعية والرئاسية خلال عام 2022، وذلك على الرغم من محاولات الرئيس الصومالي السابق فرماجو للإبقاء في السلطة لأطول فترة ممكنة؛ حيث إن هذه المحاولات قد تم إحباطها على إثر الضغوط في الداخل الصومالي، وكذلك الضغوط الدولية التي تزايدت لتسريع العملية الانتخابية، وكذلك الضغوط الدولية التي تزايدت لتسريع العملية الانتخابية؛ فقد فرضت الولايات المتحدة الأمريكية قيودًا على التأشيرات للمتورطين في تقويض المسار الديمقراطي في الصومال، وحذرت منظمة الأمم المتحدة القادة السياسيين الصوماليين من مغبة عدم استكمال الاستحقاقات الانتخابية، وهو ما يُشكل عامل ضغط على النخبة السياسية الصومالية لتنحية الخلافات السياسية جانبًا، والالتزام بإتمام انتقال سلس للسلطة.

فمن ناحية الانتخابات التشريعية، تم الانتهاء من انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ في نوفمبر 2021، وتم انتخاب عدي حاشي عبد الله رئيسًا لمجلس

الأفريقي، حماية مكان انعقاد الانتخابات التي عُقدت في منطقة «أفسيونى» بالقاعدة الجوية على محيط المطار الدولي بمقديشو. ويُمكن تفسير تولي بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال مهمة حماية الانتخابات الرئاسية، بأن الوضع الأمني في الصومال يتسم بالهشاشة، ولذلك أرادت اللجنة التي تدير العملية الانتخابية إسناد المهمة إلى بعثة حفظ السلام لتأمين إجراء الانتخابات، بحيث يصعب على الجماعات الإرهابية استهدافها وعرقلتها.

ووفقاً للدستور الصومالي المؤقت، الفائز في الانتخابات هو الذي يحصل على ثلثي أصوات النواب في الجولة الأولى. ونجد أنه لم يستطع أي مرشح حسم هذه النسبة، ولذلك تم اختيار المرشحين الأربعة الحاصلين على أعلى الأصوات لخوض الجولة الثانية، وهم سعيد عبد الله دني رئيس ولاية بونتلاند الذي حصل على 65 صوتاً، ومحمد عبد الله فرماجو الرئيس الصومالي المنتهية ولايته الذي أحرز 59 صوتاً، وحسن شيخ محمود الرئيس الصومالي السابق الذي حصل على 52 صوتاً، وحسن علي خيرى رئيس الوزراء السابق الذي حصل على 47 صوتاً. وتم إجراء جولة ثالثة، تمكن فيها الرئيس الأسبق حسن شيخ محمود من حسم الانتخابات لصالحه؛ إذ حصل على 214 صوتاً، بينما حصل الرئيس المنتهية ولايته محمد عبد الله فرماجو على 110 أصوات. وقد كانت خسارة الرئيس فرماجو مُتوقعة؛ فهو لا يحظى بدعم النواب في مجلسي النواب والشيوخ، وبالتالي أدى ذلك إلى عدم تمكنه من الاحتفاظ بمنصبه.

**2. أولويات الرئيس الصومالي الجديد: نجد**  
أن الرئيس الصومالي الجديد حسن شيخ محمود ليس بوجه جديد على الساحة الصومالية، فقد شغل منصب رئيس الصومال خلال الفترة من 16 سبتمبر 2012 حتى 8 فبراير 2017. وقد أحرز عددًا من الإنجازات خلال فترة حكمه؛ فقد دعم النظام الفيدرالي،

الشيخ الصومالي الفيدرالي، وفيما يتعلق بانتخابات مجلس الشعب، فقد تم الانتهاء منها في إبريل 2022، وانتُخب الشيخ عدن محمد نور رئيسًا لمجلس النواب، وبمجرد الانتهاء من انتخابات المجالس التشريعية تم البدء في تنظيم إجراء الانتخابات الرئاسية في مايو 2022؛ حيث إن انتخاب الرئيس الصومالي يتم بشكل غير مباشر من جانب السلطة التشريعية. وفي هذا الجزء يمكن استعراض الإجراءات التنظيمية التي اتخذت لإتمام عملية الانتخابات الرئاسية، على النحو التالي:

**1. إجراء الانتخابات الرئاسية: بموجب القانون**  
الصومالي، يتم انتخاب رئيس البلاد من قبل 329 عضوًا في البرلمان (54 مُشَرَّعًا في مجلس الشيوخ و275 مُشَرَّعًا في مجلس النواب)، وقد تم اعتماد هذا النموذج الانتخابي غير المباشر في مؤتمر رعته جيبوتي عام 2000. وقد تألفت اللجنة من 17 عضوًا، 11 من مجلس الشعب و6 من مجلس الشيوخ، وتتولى هذه اللجنة مهمة تسجيل الراغبين في الترشح لمنصب الرئيس، وتنظيم إجراءات انتخاب الرئيس في يوم الاقتراع. وحددت اللجنة موعد انطلاق الانتخابات الرئاسية في الخامس عشر من مايو 2022.

وقد أصدرت اللجنة القائمة النهائية للمرشحين، وتضم 39 مرشحًا من بينهم امرأة واحدة، ولكن نجد أن هناك عددًا من المرشحين قد انسحبوا من السباق الرئاسي، ليصل العدد إلى 36 مرشحًا. نجد أن الوجوه القديمة هي التي تصدرت السباق على رئاسة الصومال مثل الرئيس المنتهية ولايته محمد عبد الله فرماجو، والرئيسين السابقين حسن شيخ محمود، وشريف شيخ أحمد، ورئيس الوزراء السابق حسن علي خيرى.

وعلى المستوى الأمني، طلبت اللجنة المنظمة بالبرلمان من قوة حفظ السلام التابعة للاتحاد

مقاتلين جدد لها، وهو ما سيؤدي إلى تراجع العمليات الإرهابية.

أما القوة الناعمة، فتتضح في تعيين قيادي سابق في حركة الشباب الإرهابية وزيراً للأوقاف في الحكومة الصومالية، فقد اختار رئيس الوزراء الصومالي حمزة عبدي بري القيادي السابق في حركة «الشباب» شيخ مختار ربو أبو منصور وزيراً للأوقاف والشؤون الدينية في حكومته، وكان أبو منصور المتحدث الرسمي باسم حركة الشباب. وتعكس هذه الخطوة الرغبة في محاربة الحركة أيديولوجيًا، فالقيادي السابق في حركة الشباب يعرف الخطاب والتكتيكات التي تتبناها الحركة لضم وتجنيد المقاتلين لصفوفها، وبالتالي لديه القدرة على تنفيذ ودحض الأفكار المتطرفة. كما تعمل الحكومة الصومالية على ضمان الدعم العشائري والقبلي، ويمكن القول إنه إذا استطاعت الحكومة الصومالية توثيق علاقاتها بالعشائر الصومالية، فيمكنها إضعاف حركة الشباب وطردها من الأماكن التي تسيطر عليها.

**4. استعادة الطبيعة السلمية للتفاعلات السياسية:** هناك سعى من الرئيس الصومالي حسن شيخ محمود في سبيل تعزيز العلاقات بين الحكومة الفيدرالية الصومالية وحكومة الولايات، فقد اتسمت العلاقات بالتدهور إبان عهد الرئيس الصومالي السابق فرماجو. ولذلك حاول حسن شيخ محمود إصلاح العلاقات مع الحكومات الفيدرالية، وهو ما اتضح من خلال قيامه بجولة في الولايات الفيدرالية الخمس (جوبالاند، وبونتلاند، وهيرشبيلي، وجلمدغ، وجنوب غربي الصومال) لتعزيز العلاقة بين المركز والأطراف، ودفع البلاد نحو نظام سياسي متصالح معه بدلاً من تدهور العلاقات إبان فترة الرئيس السابق فرماجو، كما عمل على إحياء مسار المفاوضات المتعثرة مع

ولذلك يتمتع بعلاقات وثيقة مع زعماء الولايات الفيدرالية وخاصة حكام ولايات هيرشبيلي وبونتلاند وجوبالاند، وخلال فترة رئاسته عمل على محاربة حركة الشباب الإرهابية، واتسمت السياسة الخارجية خلال فترة رئاسته بالتوازن، وعدم الانجرار إلى إثارة التوترات مع القوى الإقليمية والدولية. وفي ضوء المشهد الصومالي الراهن، تضمنت أولويات الرئيس الصومالي حسن شيخ محمود خلال الفترة الرئاسية الثانية (-2022 2026) عددًا من البنود، تضمنت:

### 3. استعادة الأمن والاستقرار: يُعد ملف

استعادة الأمن والاستقرار في الصومال أبرز أولويات الرئيس الجديد، والعمل على مواجهة حركة الشباب الإرهابية ليس فقط عن طريق السلاح، بل أيضًا مواجهة الحركة أيديولوجيًا؛ وذلك لتقليل الهجمات الإرهابية التي تشنها الحركة، ومنع انضمام أعضاء جدد للحركة. وهو ما يعني أن المقاربة التي تتبناها الحكومة الصومالية حيال مكافحة الإرهاب تقوم على المزج بين القوة الصلبة والقوة الناعمة. وتتمثل القوة الصلبة في شل الحركة عسكريًا وماليًا، ويتضح ذلك في البُعد العسكري في العمليات العسكرية التي تنفذها قوات الجيش الصومالي المدعوم بقوات بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال «أتميص»، بالإضافة إلى الدعم الغربي -لا سيما دعم الولايات المتحدة الأمريكية- على الصعيد العسكري لمحاربة الحركة. كذلك العمل على تقويض نشاط الحركة ماليًا، وعرقلة نشاطها الاقتصادي لتجفيف منابع تمويل الحركة، ولا شك في أن قيام الحكومة الصومالية بتحسين الأوضاع الاقتصادية، سيساهم بشكل نسبي في تقليل انضمام

## السياسة الإقليمية للصومال

اتخذت الإدارة الصومالية الجديدة في عهد حسن شيخ محمود خطوات فعالة لاستعادة التوازن في سياسة الصومال الخارجية؛ حيث يتبنى سياسة خارجية محايدة تقوم على تجنب الانخراط في الصراعات الإقليمية، وتصفير المشاكل مع دول الجوار والإقليم، والانخراط في التعاون الأمني مع المجتمع الدولي لمواجهة التنظيمات الإرهابية في إقليم القرن الأفريقي. نجد أن التحدي الذي يواجهه حسن شيخ محمود هو إصلاح علاقات الصومال مع جوارها الإقليمي، التي تدهورت إبان عهد الرئيس الصومالي السابق فرماجو؛ فقد كانت السياسة الخارجية في عهده تركز على الاصطفاف والانضمام لمحاور، وهو ما يعني توتر العلاقات الصومالية ببعض الدول.

1. العلاقات الصومالية العربية: اتسمت السياسة الخارجية في عهد الرئيس السابق فرماجو بالتحيز - والاصطفاف في المحاور الإقليمية السائدة خلال فترته (2017-2021)، وهو ما أدى إلى تدهور العلاقات مع بعض الدول العربية. ويمكن قراءة ذلك من خلال التزام الحكومة الصومالية الحياد حيال الأزمة الخليجية التي اتخذت فيها دول مجلس التعاون الخليجي قرارًا بمقاطعة قطر في يونيو 2017، وقد تم تفسير الموقف الصومالي بأنه انحياز للمحور القطري-التركي؛ فقد تنامت العلاقات الصومالية مع قطر وتركيا على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية والإنسانية. وفي المقابل، نجد أن العلاقات الصومالية-الإماراتية قد توترت في عهد الرئيس الصومالي السابق فرماجو، إثر ضبط السلطات الصومالية في إبريل 2018، مبلغًا ماليًا قدره 9 ملايين و600 ألف

أرض الصومال؛ فالحوار هو السبيل الوحيد لإقناع ساسة أرض الصومال، وثنيتهم عن فكرة الانفصال عن جمهورية الصومال الفيدرالية. وكذا من المُحتمل أن يعمل الرئيس حسن شيخ محمود على استكمال الدستور المؤقت 2012، وعرضه للتصويت الشعبي ليصبح دستورًا رسميًا للبلاد؛ إذ لا يفصل الدستور المؤقت في الصلاحيات بين المؤسسات التنفيذية والتشريعية، وهو ما يؤدي إلى نشوب الخلافات بين الأطراف السياسية، وكذلك إيصال البلاد إلى إجراء الانتخابات الرئاسية بشكل مُباشر بدلاً من الانتخابات التي تركز على نظام المحاصصة القبلية، وهو ما يتطلب تهيئة المناخ للأحزاب السياسية للانخراط في العمل السياسي.

### 5. التخفيف من حدة الأزمة الاقتصادية:

فيما يتعلق بالأوضاع المعيشية، فهي تتسم بالتدهور لارتفاع أسعار المواد الغذائية. ويرجع ذلك إلى عدد من العوامل، أبرزها الجفاف الذي يضرب الصومال، والذي أدى إلى تراجع الإنتاج الزراعي، وقد تسبب الجفاف بنزوح العديد ممن يعملون في حرفتي الزراعة والرعي. ولا يمكن إغفال تأثير الصومال بالتداعيات السلبية التي خلفتها الحرب الروسية الأوكرانية، فيما يتعلق بتقلبات أسعار المنتجات الغذائية. وأسهمت هذه العوامل بدورها في ازدياد معدلات البطالة والتضخم في البلاد، وتشير التقديرات الأممية إلى أن أكثر من ثلثي الصوماليين يعيشون تحت خط الفقر. ولذلك هناك جهود حثيثة من جانب الإدارة الصومالية الحالية للحصول على الدعم المالي والفني من المؤسسات المالية الدولية، كالبנק الدولي وصندوق النقد الدولي، لدعم الاقتصاد الصومالي وإجراء إصلاحات اقتصادية.

والأمنية، ومنح الإمارات مساعدات إنسانية للصومال لمواجهة الجفاف.

## 2. العلاقات الصومالية الأفريقية: اتسمت

السياسة الخارجية الصومالية حيال دول الجوار الإقليمي إبان عهد الرئيس الصومالي السابق فرماجو، بالتقارب مع إثيوبيا، خاصة بعدما تولى رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد 2018، كما ساهم أبي أحمد في تقارب العلاقات الصومالية- الإريترية؛ فقد تم إبرام اتفاق ثلاثي في سبتمبر 2018 بشأن تعزيز التعاون في مجال مكافحة التهديدات المشتركة، خاصة قضايا الإرهاب والأسلحة والاتجار بالبشر والمخدرات. كما شهد مطلع عام 2020 انعقاد قمة ثلاثية بالعاصمة الإريترية أسمرة بحضور رئيس وزراء إثيوبيا أبي أحمد، والرئيسين الإريترى وأسيس أفورقي، والصومالي محمد عبد الله فرماجو، وتم إجراء مناقشات حول تطورات منطقة القرن الأفريقي. جاءت هذه القمة لتوطيد العلاقات بين الدول الثلاث، والتفاهم حول قضايا المنطقة دبلوماسيًا، من خلال مناقشة القضايا الأمنية والسياسية والاقتصادية محل الاهتمام المشترك، وهو ما يساهم في تقليل التوترات في هذه المنطقة. وقد بلغت علاقات التحالف الثلاثي ذروتها، فيما يتعلق بالتعاون العسكري؛ حيث قد أرسلت الصومال في عهد فرماجو جنودًا صوماليين للتدريب في إريتريا، بغية الانخراط في حرب الحكومة الفيدرالية الإثيوبية ضد إقليم التيجراي.

في المقابل، نجد أن العلاقات الصومالية- الكينية قد شهدت تدهورًا؛ حيث قررت الصومال قطع علاقاتها الدبلوماسية مع كينيا في الخامس عشر من ديسمبر 2020، بسبب تدخلاتها السافرة بشأن الداخلي الصومالي، وذلك بحسب البيان الذي

دولار كان على متن طائرة إماراتية في مطار مقديشو، بذريعة أنها مشبوهة، ولكن نجد أن الرد الرسمي الإماراتي قد نفى الاتهامات الصومالية؛ إذ كانت هذه المبالغ المالية مخصصة لدعم الجيش الصومالي، وقد بلغت الأزمة ذروتها بإنهاء الصومال التدريب العسكري المشترك مع الإمارات.

كما يمكن القول إن العلاقات الصومالية-المصرية قد اتسمت بالفتور، وتتجلى مؤشرات ذلك في تحفُّظ الصومال على قرار للجامعة العربية في 2020، يطالب إثيوبيا بالامتناع عن البدء في ملء خزان سد النهضة من دون التوصل لاتفاق مع مصر والسودان حول قواعد الملء والتشغيل. كما اتخذت حكومة فرماجو قرارًا في 2020 بإلغاء بروتوكول التعاون التعليمي مع القاهرة، وطالبت البعثة التعليمية المصرية بمغادرة البلاد، من دون إبداء أسباب.

ونجد أن هناك تحولًا حدث في السياسة الخارجية الصومالية بانتخاب حسن شيخ محمود في مايو 2022، الذي عمل على تبني نهج الانفتاح على الجميع والتخلي عن سياسة المحاور، وتبني سياسة التوازن في العلاقات الخارجية، ولذلك عمل على إصلاح العلاقات الصومالية العربية. وقد تجلى هذا التوجه من خلال تعزيز العلاقات الصومالية- المصرية وإعادة العلاقات الطيبة مع مصر؛ فقد عمل حسن شيخ محمود على توثيق أوامر التعاون مع مصر، من خلال المباحثات الثنائية التي تمت مع نظيره المصري عبد الفتاح السيسي بقصر الاتحادية في 25 يوليو 2022، فقد تم تبادل وجهات النظر حيال الأوضاع في إقليم القرن الأفريقي، إلى جانب تعزيز الصلات الدبلوماسية الاقتصادية والتعاون في مجال مكافحة الإرهاب. كما اتضح الحرص على طي صفحة التوتر مع الإمارات العربية المتحدة جليًا في زيارة الرئيس الصومالي للإمارات. وقد أثمرت تلك الزيارة تعزيز العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية

الإرهاب والتطرف، بوصفه عدوًا مشتركًا لكلا البلدين، وتكثيف الجهود لمكافحة التحديات البيئية المشتركة كالجفاف؛ فالبلدان يواجهان موجات جفاف متكررة تهدد حياة السكان، وهو ما يتطلب ضرورة تكثيف الجهود للتصدي لهذه التحديات، وحث الأصدقاء الدوليين لتقديم الدعم للبلدان المتضررة من الجفاف. وكذلك الاتفاق بشأن توسيع التعاون في مجالات التجارة والاستثمار والاتصالات والأمن والسياسة، بالإضافة إلى زيادة المنح التعليمية والتدريبية التي تقدمها إثيوبيا للشعب والعاملين وقوات الأمن والمؤسسات الصومالية.

كما ظهر التوجه نحو استمرار تعزيز العلاقات الثنائية مع إريتريا؛ فقد قام الرئيس حسن شيخ محمود بزيارتين لإريتريا في منتصف شهر يوليو 2022 ومطلع شهر نوفمبر 2022، لتعزيز التعاون الدبلوماسي والاقتصادي والأمني، كما بحث حسن شيخ محمود مع الرئيس الإريتري قضية الجنود الصوماليين بغرض عودتهم للصومال بعدما تلقوا تدريبات عسكرية في إريتريا إبان فترة الرئيس الصومالي السابق فرماجو. ونجد أنه من مصلحة الحكومة الصومالية عودة الجنود لإشراكهم في المعارك الداخلية التي تقودها لمكافحة أنشطة حركة الشباب الإرهابية، وخاصة مع تصاعد التهديد الإرهابي الذي تمثله الحركة في الآونة الأخيرة.

ويضاف هذا لاتجاه الرئيس الجديد للعمل على إصلاح العلاقات الصومالية- الكينية بعدما تدهورت إبان عهد فرماجو، فقد قام حسن شيخ محمود بزيارة رسمية لكينيا، وعقد مباحثات مع الرئيس أوهورو كينياتا، وقد تمخضت المباحثات عن استئناف العلاقات الدبلوماسية والتجارية بين البلدين، بما فيها إعادة تشغيل رحلات الخطوط الجوية الكينية بين مقديشو ونيروبي، وتسهيل إجراءات حصول المواطنين الصوماليين على التأشيرة الكينية، إضافة إلى إعادة تصدير نبتة القات إلى الصومال،

أصدرته الحكومة الصومالية. اتصالاً بالسابق، نجد أن العلاقات الصومالية- الجيبوتية أيضًا اتسمت بالفطور؛ حيث إن التقارب الصومالي- الإريتري جاء على حساب جيبوتي، فقد طالب الرئيس الصومالي السابق فرماجو برفع حظر السلاح على إريتريا التي تحتل جيبوتي، وقد أعربت جيبوتي في أغسطس 2018 عن استيائها الشديد من دعوة الرئيس الصومالي محمد عبد الله فرماجو، لرفع حظر السلاح المفروض على إريتريا على اعتبار أن إريتريا تثير التوترات الأمنية مع جيبوتي. كما شهدت العلاقات فصلًا من التوتر عندما أعلنت الصومال في سبتمبر 2021 احتجاز جيبوتي فهد ياسين حاج المستشار الأمني للرئيس الصومالي، عندما كان متوجهًا من تركيا إلى العاصمة مقديشو عبر جيبوتي، كما اتهمت الصومال جيبوتي بانتهاكها حقوق المسافرين وقوانين السفر الدولي.

وتشهد العلاقات الصومالية- الأفريقية انفراجة بعدما تم انتخاب الرئيس حسن شيخ محمود؛ فقد عمل على تعزيز العلاقات الثنائية إلى جانب إصلاح وترميم العلاقات التي توترت خلال عهد فرماجو. وعلى مستوى العلاقات الصومالية- الإثيوبية، قام رئيس الصومال حسن شيخ محمود، بزيارة رسمية إلى إثيوبيا لمدة يومين في أواخر شهر سبتمبر 2022، بعد تلقيه دعوة من رئيس وزراء إثيوبيا أبي أحمد. وأجرى الرئيس ورئيس الوزراء محادثات بحثت القضايا المشتركة بين البلدين، لا سيما التعاون في مكافحة الإرهاب والتطرف، وتعزيز الاقتصاد والتكامل الإقليمي. وجاءت تلك الزيارة في ظل سياق ضاغط، نظرًا للتوترات التي يشهدها الداخل الإثيوبي بعد تجدد القتال في أواخر أغسطس 2022 بين قوات جبهة تحرير تيجراي من ناحية والقوات الإثيوبية ومليشيات الأمهرة التابعة لها من ناحية أخرى. وقد نتج عن القمة الصومالية- الإثيوبية إبرام اتفاق تعاون ثنائي بين البلدين، تضمن بنودًا عشرة تركزت حول التعاون بين الأجهزة الأمنية المشتركة في مكافحة

وفي المقابل، تصدر مقديشو أطنانًا من الأسماك إلى نيروبي. كما حرص حسن شيخ محمود على القيام بزيارة رسمية لجيبوتي في منتصف يوليو 2022، وإجراء مباحثات مع الرئيس الجيبوتي إسماعيل عمر جيلي، وقد انصبت المباحثات على تعزيز العلاقات في كافة المجالات الدبلوماسية والاقتصادية والأمنية، والتأكيد على العمل المشترك لتعزيز المصالح المشتركة.

## علاقات الصومال بالقوى الدولية

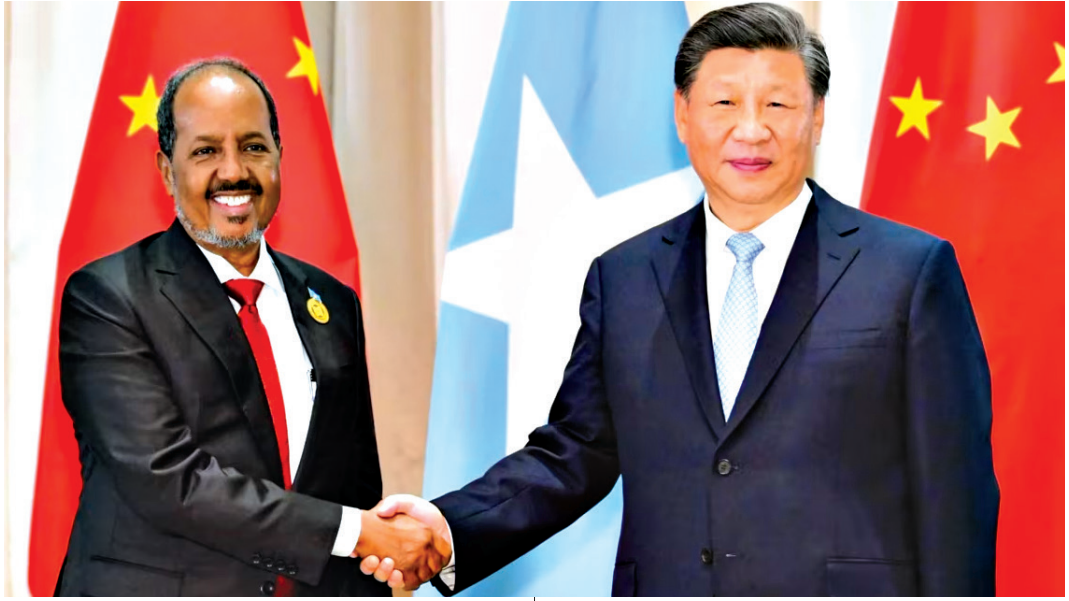
تحظى دولة الصومال باهتمام العديد من القوى الدولية؛ حيث تُعد المعبر والشريان للتجارة الدولية، نتيجة امتداد معابرها المائية من مضيق باب المندب وصولًا للبحر الأحمر، وهو ما ساهم في اشتداد التنافس الدولي الأمريكي - الصيني لتعزيز الحضور في الصومال.

1. **العلاقة مع الولايات المتحدة:** شهدت تغير السياسة الأمريكية باختلاف القيادة السياسية؛ فقد انتهج الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب في أواخر عهده سياسة تركز على سحب القوات الأمريكية المتواجدة في الصومال؛ حيث أصدر قرارًا في الرابع من ديسمبر 2020 يقضي بسحب القوات الأمريكية من الصومال؛ إذ كان يتواجد حوالي 700 عنصر من قوات العمليات الخاصة الأمريكية لمساعدة القوات الأمنية الصومالية في محاربة حركة الشباب، وكانت القوات الأمريكية تدعم القوات الصومالية بمعلومات استخباراتية إلى جانب الغارات الجوية. ويُعد قرار ترامب خطوة غير محسوبة؛ حيث مهد الطريق لتضاؤل النفوذ الأمريكي في الصومال، وهو ما تنبته له إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن، الذي أصدر قرارًا يتناقض مع سياسة سلفه ترامب في منتصف شهر مايو 2022، بشأن إعادة مئات القوات الأمريكية إلى الصومال؛ إذ سيتم نشر

أقل من 500 عسكري أمريكي لمساعدة القوات الصومالية في تحجيم حركة الشباب الإرهابية التي توسعت عملياتها ونفوذها خلال الآونة الأخيرة. ونجد أن هناك عددًا من العوامل التي دفعت بايدن إلى اتخاذ قراره بشأن إعادة نشر القوات الأمريكية في الصومال، كما تُحاول الإدارة الأمريكية اتخاذ خطوات وقائية لمنع تكرار ما فعلته حركة طالبان التي سيطرت على الحكم في أفغانستان في أغسطس 2021، مُستغلة الفراغ الأمني الذي حدث عندما سحبت الولايات المتحدة الأمريكية قواتها بالكامل من أفغانستان، وقيام حركة طالبان بالسيطرة على الحكم في أفغانستان، ولذلك تعمل الإدارة الأمريكية على تفادي هذه الخطوة من خلال إعادة القوات الأمريكية للصومال.

## 2. **العلاقة مع الصين:** تحاول الصين زيادة

نفوذها في إقليم القرن الأفريقي باستخدام أدواتها الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية، وقد برهنت على ذلك من خلال تعيين مبعوث خاص مطلع عام 2022 لتعزيز الاستقرار الدائم والسلام والازدهار في القرن الأفريقي، وهو ما يُشكل فرصة سانحة للصين لتوطيد علاقاتها بدول المنطقة، لا سيما الصومال. وعلى الصعيد الدبلوماسي، ونظرًا للموقع الجغرافي المُتميز الذي يتمتع به الصومال، اهتمت الصين بتعزيز العلاقات مع الصومال من خلال عقد لقاءات رفيعة مع المسؤولين الصوماليين، ويتضح ذلك من خلال زيارة المبعوث الصيني الخاص لشئون القرن الأفريقي شيويه بينغ إلى العاصمة مقديشو في 17 مارس 2022، لبحث العلاقات الصومالية الصينية وسبل تعزيزها وتطويرها في كافة المجالات.



ما يساعدها في حربها ضد الجماعات الإرهابية وعلى رأسها حركة الشباب الإرهابية. وبلا شك، فإن استقرار الأوضاع الأمنية في الصومال سينعكس بشكل إيجابي على المصالح الصينية هناك.

أما على الصعيد الاقتصادي، فتحرص الصين على تعزيز العلاقات الثنائية مع الصومال، لحماية مصالحها الاقتصادية في منطقة القرن الأفريقي. ويتجلى ذلك في الحرص على أمن الملاحة في الممرات المائية، وتوفير الحماية لسفنها التي تمر من خلال مضيق باب المندب، وهو ما يساعد على تأمين احتياجات الصين من المواد الخام والطاقة، والتي تُعد الركيزة الأساسية للاقتصاد الصيني؛ إذ إن إقليم القرن الأفريقي يزخر بالنفط والغاز الطبيعي، وهو ما يدفع الصين إلى توطيد علاقاتها بدول المنطقة.

ختامًا، يمكن القول إن فترة الجمود السياسي التي شهدتها الصومال على الصعيد الداخلي والخارجي إبان عهد الرئيس الصومالي السابق محمد عبد الله فرماجو، قد انتهت بإتمام العملية الانتخابية التي أفرزت فوز حسن شيخ محمود في الانتخابات الرئاسية. وقد توصلت الدراسة إلى أن التغيير في القيادة السياسية سيكون له انعكاسات

وكذا جرت مُناقشات بين وزير الخارجية والتعاون الدولي الصومالي ونظيره الصيني في 23 مارس 2022، لتعزيز العلاقات التاريخية والتعاون بين البلدين على كافة الأصعدة الأمنية والاقتصادية والتنموية، والتأكيد على أن العلاقة بين البلدين تركز على مبادئ احترام السيادة الإقليمية والسياسية وعدم التدخل في الشأن الداخلي. ونجد أن الصين تعمل على تعزيز حضورها من خلال آلية المساعدات الإنسانية، وهو ما يمكنها من تعزيز القوة الناعمة الصينية، وهو ما يبرهن على أن الصين عازمة على لعب دور يتسم بالديناميكية في الصومال.

وعلى الصعيد الأمني والعسكري، تشارك الصين في دعم قوات حفظ السلام الأفريقية الموجودة في الصومال، وتزويدها بمعدات عسكرية متطورة للحفاظ على الأمن والاستقرار، كما تحرص الصين كذلك على مكافحة القرصنة، والتي قد تعرض المصالح الصينية التجارية المارّة في خليج عدن ومضيق باب المندب للخطر. ونجد كذلك أن الصين تعمل على رفع قدرات المؤسسات الأمنية الصومالية، وقد اتضح ذلك جليًا في قيام الصين بتزويد الحكومة الصومالية بمعدات عسكرية في مارس 2022، وهو

لمكافحة الإرهاب، وهو ما سيشكل فرصة سانحة لحركة الشباب الإرهابية لتصعيد هجماتها الإرهابية.

وفيما يتعلق بملف السياسة الخارجية، فمن المتوقع أن الرئيس الصومالي سيعمل على توظيف علاقات الصومال على الصعيدين الإقليمي والدولي، بما يساعد على حلحلة التحديات في الداخل الصومالي، التي على رأسها استعادة الأمن والاستقرار في الصومال وتقوية المؤسسات الأمنية وتعزيز قدراتها القتالية لمواجهة حركة الشباب الإرهابية، ولذلك فمن المتوقع أن الرئيس حسن شيخ محمود لن يعمل على إثارة التوتر مع دول الجوار الإقليمي، بل سيعمل على تعزيز العلاقات مع دول الجوار الإقليمي - لا سيما إثيوبيا - لمحاربة حركة الشباب الإرهابية؛ إذ يُعد تسلل حركة الشباب الإرهابية من الصومال إلى داخل الأراضي الإثيوبية في يوليو 2022 مؤشراً خطيراً على رغبة حركة الشباب في التمدد بالخارج، وهو ما يتطلب تعزيز التعاون العسكري والاستخباراتي بين البلدين للتصدي لهجمات الحركة.

كما أنه من المتوقع أن يعمل حسن شيخ محمود على توظيف العلاقات الجيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية في عهد جو بايدن، لحلحلة التحديات الداخلية التي تواجهها الصومال؛ حيث يرغب حسن شيخ محمود في الحصول على مزيد من الدعم الأمريكي في الحرب على الإرهاب، والحصول على مساعدات لدعم الاقتصاد الصومالي، ودعم الصومال فيما يتعلق بمساعدتها في أزمة المجاعة، بزيادة التمويل وتوسيع جهود الإغاثة لدعم المتضررين من الأزمة التي تضرب أجزاءً كبيرة من الصومال.

على الداخل الصومالي، وكذلك صياغة توجهات السياسة الخارجية؛ فالسياسة الخارجية لأي دولة لا تنبع من فراغ، حيث تلعب توجهات القائد السياسي دورًا كمحدد لتلك السياسة، بحيث يصبغها بصبغة معينة ويدفعها نحو الأخذ بشكل معين.

ويمكن أن نستشرف وضع الصومال في المستقبل القريب؛ حيث إن الرئيس الصومالي الجديد حسن شيخ محمود ليس بوجه جديد على الساحة الصومالية، فقد شغل منصب رئيس الصومال خلال الفترة من 16 سبتمبر 2012 حتى 8 فبراير 2017، وقد أحرز عددًا من الإنجازات خلال فترة حكمه؛ فقد دعم النظام الفيدرالي، ولذلك يتمتع بعلاقات وثيقة مع زعماء الولايات الفيدرالية، وخاصة حكام ولايات هيرشبيلي وبوتتلاند وجوبالاند، وخلال فترة رئاسته عمل على محاربة حركة الشباب الإرهابية، كما اتسمت السياسة الخارجية خلال فترة رئاسته بالتوازن، وعدم الانجرار إلى إثارة التوترات مع القوى الإقليمية والدولية.

ويُتوقع أن يشهد الداخل الصومالي تغيرات إيجابية خلال فترة الرئاسة الحالية لحسن شيخ محمود، فيما يتعلق بإنهاء فترة التوتر السياسي؛ فهناك توجه من جانب الرئيس الصومالي لتقليل الصراعات الداخلية، وتحقيق حالة من الوفاق السياسي بين الحكومة الفيدرالية المركزية والولايات الفيدرالية، وهو ما تبرهن في سعى الرئيس الصومالي حسن شيخ محمود للقيام بجولات في بعض الولايات الفيدرالية لتعزيز العلاقات وتوحيد الرؤى إزاء التحديات التي تواجهها الصومال، والتي يأتي على رأسها التحديات الأمنية. ويبدو أن الحكومة المركزية لا ترغب في الدخول في صدام مع الولايات الفيدرالية على إثر القرارات الأخيرة المتعلقة بتمديد فترة رئاسة الولايات الفيدرالية من 4 إلى 5 سنوات؛ حيث إذا حدث صدام بين الحكومة المركزية وحكومات الولايات فسيعرقل الجهود المشتركة



## تداعيات اتفاق إثيوبيا وأرض الصومال على الأمن الإقليمي

شيماء البكش

باحث بوحدة الدراسات الأفريقية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

أثار الاتفاق المعلن بين إثيوبيا وأرض الصومال حول حصول الأولى على حق الوصول للبحر الأحمر عبر ميناء بربرة مقابل الاعتراف منحها حصة في الخطوط الجوية الإثيوبية والوعد بالاعتراف بها كدولة مستقلة؛ أزمة دبلوماسية بين إثيوبيا والصومال التي لا تعترف باستقلال أرض الصومال؛ والتي ألفت بظلالها إقليميًا، مع دخول الدول والمنظمات على خط الأزمة، مؤيدة حق الصومال المشروع في الحفاظ على سيادتها ووحدة أراضيها.

بين أديس أبابا وجيبوتي والمار عبر إقليم العفر الإثيوبي، مما عكس الضغوط الاستراتيجية على أديس أبابا من وراء العزلة الجغرافية.

ومنذ مجيئه للسلطة، طرح آبي ذلك الطموح معززًا بالتشارك والتكامل الإقليمي في منطقة القرن الأفريقي، مما يدعم طموحاته للهيمنة الإقليمية في مناطق البحر الأحمر وحوض النيل والبحيرات الكبرى. إذ يعتمد في ذلك على ربط الاقتصاد الإثيوبي باقتصادات المنطقة، في إطار مشروعه الأكبر للتعاون والتكامل الإقليمي وجعل إثيوبيا مركزًا اقتصاديًا متقدمًا في شرق أفريقيا، والذي انعكس في قيادته لإعادة صياغة تحالفاته.

وقد وقعت أديس أبابا مع باريس في عام 2019، اتفاقًا يقضي بإعادة تأسيس البحرية الإثيوبية، بالتوازي مع محاولات الوصول للبحر، منها الاتفاقية التي ألغيت مع أرض الصومال في 2018. وقد طرح خطاب آبي أحمد أمام البرلمان الإثيوبي في أكتوبر 2023، قضية الوصول للبحر باعتبارها مسألة وجودية لبلاده شأنها شأن نهر النهر، ودعا إلى طرح الخيارات للوصول للبحر عبر الحوار، مع عدم نفي إمكانية الدخول في مواجهة محتملة إذ لم يفض الحوار إلى مبتغاه؛ وهو أمر ينذر بتصاعد التوترات مع جيرانه الإقليميين، الذين يخشون من مساعيه للهيمنة الإقليمية.

## انتهاك السيادة الصومالية

يعد الاتفاق الأخير بين إثيوبيا وأرض الصومال، أحد تجليات التهديد الذي تمثله طموحات إثيوبيا بشأن الوصول للبحر، وسعيها الحثيث للبحث في البدائل المتاحة في هذا الصدد، مما يثير من تأهب دول الجوار التي تخشى تهديد مصالحها وسيادتها الإقليمية.

وتثير هذه الأزمة الدبلوماسية بدورها العديد من التساؤلات حول طبيعة ومستقبل التحالفات في منطقة القرن الأفريقي، وما ستقود إليه بالتبعية من توازنات في منطقة البحر الأحمر؛ في ضوء التنافس وعدم الاستقرار الإقليمي والاستقطاب الدولي المتصاعد في المنطقة.

## كسر العزلة الإثيوبية

في إطار مساعي إثيوبيا لكسر العزلة وتحقيق حلمها بالوصول للبحر، وقّعت مع أرض الصومال اتفاقًا في الأول من يناير الجاري، يقضي بموافقة الأخيرة على منح البحرية الإثيوبية حق الوصول 12 ميلًا للبحر عبر ميناء بربرة لمدة 50 عامًا، مقابل الاعتراف رسميًا بأرض الصومال كدولة مستقلة وحصولها على حصة من الخطوط الجوية الإثيوبية.

وأبرم هذا الاتفاق بعد شهرين من مخاطبة رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد برلمان بلاده في 10 أكتوبر 2023؛ بضرورة وصول دولته الحبيسة للبحر، عبر أيّ دولة كانت؛ سواء الصومال أو إريتريا أو جيبوتي؛ كمطلب حاسم في ظل أولويات التنمية وتزايد عدد السكان.

ولا تنفصل الأولويات التنموية عن التهديدات الإقليمية، التي تتحسب لها إثيوبيا ولتبعاتها على عملية التجارة واستقرار سلاسل الإمداد، ولانعكاساتها على مكانة إثيوبيا الإقليمية، التي تسعى منذ تفكيك بحريتها عقب استقلال إريتريا عام 1991، إلى الوصول للبحر.

ويدعم هذا الطموح الخيارات الاستراتيجية أمام نفاذ إثيوبيا للبحر، في ضوء الاعتماد الكلي على جيبوتي، مما يقيد من تحركاتها في ظل تصاعد التنافس الإقليمي وتبدل التحالفات في المنطقة، وقد تأكد ذلك الهدف أثناء الصراع في إقليم التيجراي؛ حينما أغلق الطريق الرابط

ويزيد التقارب الإثيوبي مع أرض الصومال من تأجيج الموقف بين الأخيرة والصومال، خصوصًا مع تمسكها بسيياريو الانفصال، وهو ما تجلى في

وردًا على التحرك الأخير؛ تحفظت الصومال على الخطوات التي من شأنها انتهاك سيادتها، إذ اجتمعت حكومة الصومال برئاسة حمزة عبي



بري في اليوم التالي على إعلان الاتفاق، الذي اعتبرته باطلًا، كما استدعت سفيرها لدى إثيوبيا للتشاور، فضلًا عن مطالبة الاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن بعقد اجتماع بشأن هذه القضية، وإدانة التحركات الإثيوبية. هذا فضلًا عن توقيع الرئيس الصومالي حسن شيخ محمود، قانونيًا يقضي بإلغاء الاتفاقية المبرمة بين إثيوبيا وأرض الصومال، عاقدًا العزم على التصدي لأية تحركات إثيوبية من شأنها انتهاك سيادة بلاده.

موقف الرئيس موسى عبي من مبادرة أوغندا لقيادة الوساطة بينهم وبين الصومال في سبتمبر الماضي؛ إذ أكد على الموقف الراض للحديث عن الوحدة، محدّدًا بنود إدارة العلاقات فقط بين الطرفين كمجال للحديث.

وليست هذه أول سابقة في محاولات أديس أبابا الدءوبة للوصول للبحر، إذ وقعت اتفاقية مماثلة للاستحواذ على 19% من ميناء بربرة عام 2018، أُلغيت لاحقًا لاعتراضات الصومال آنذاك، التي ترى في ميناء بربرة مصدرًا هامًا للموارد.

لذا، تشكل أية تحركات أحادية مع أرض الصومال انتهاكًا للسيادة الصومالية بموجب دستورها الذي لا يعترف باستقلال أرض الصومال؛ ويعيد طرح المسألة المثارة بين الطرفين بشأن إعادة التواصل والحوار؛ فمع انتظار إعادة فتح حوار موسع لإدارة القضايا الخلافية بين الطرفين، توجج التحركات الإثيوبية الموقف، لما يعكسها تقاربها مع أرض الصومال من تهديد مباشر للأمن القومي الصومالي.

وجاء الإعلان عن ذلك الاتفاق تاليًا على اتفاق الصومال وأرض الصومال باستئناف الحوار بينهما في القضايا الأمنية خلال الفترة القادمة، وذلك أثناء محادثات استضافتها جيبوتي في 28 ديسمبر الماضي بين وفدين الطرفين برئاسة كل من الرئيس الصومالي حسن شيخ محمود ورئيس أرض الصومال "غير المعترف بها" موسى بيهي عبي.

## تصاعد الاستقطاب الإقليمي

لا يبدو أن التوتر الجاري تتوقف حدوده عند الصومال، التي تستاء من التحركات الإثيوبية المعززة لعدم الاستقرار الإقليمي، بل تنامي تلك المخاوف لدى دول الجوار الإقليمي والدول

وقد جاءت تلك الخطوة بعد تعليق أرض الصومال للمحادثات عام 2022، وبعد آخر محادثات استضافتها جيبوتي بينهما عام 2020، مما يعيد تحريك المياه الراكدة بين الطرفين، خصوصًا بعد اندلاع أزمة لاس عانود، بين أرض الصومال وإقليم بونتلاند الصومالي.

المشاطة للبحر الأحمر، التي ترى في التحركات الإثيوبية تهديدًا لمصالحها الاستراتيجية وللسلام والاستقرار في المنطقة.

وسبق أن عبرت دول المنطقة عن تلك المخاوف في أعقاب خطاب أبي أحمد في أكتوبر الماضي، الذي حمل في طياته مواجهات محتملة مع دول الجوار؛ فقد عبرت جيبوتي في هذا الشأن عن مخاوفها، نظرًا لاعتماد إثيوبيا عليها في 95% من تجارتها بعوائد تصل إلى 1.5 مليار دولار منذ أن استقلت عنها إريتريا، وعلى الرغم من ذلك تنظر إلى الطموح الإثيوبي باعتباره رغبة ليس في الانتفاع بالموانئ ولكنه سعى إلى الهيمنة، مما دفع أحد مستشاري الرئيس إسماعيل عمر جيلة للتأكيد على سلامة وسيادة أراضي بلاده في ردًا على التصريحات الإثيوبية.

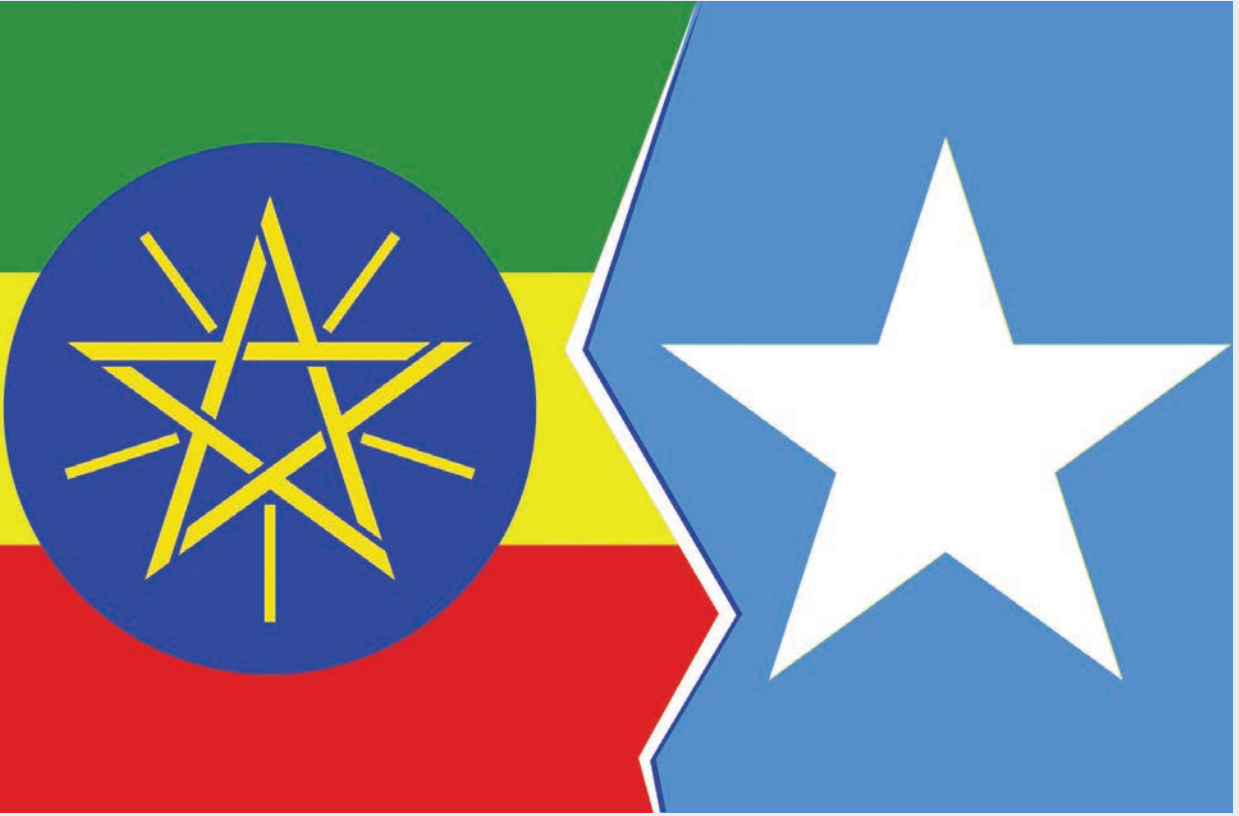
والأمر نفسه بالنسبة للصومال التي كانت تنسق عبر رئيسها السابق، محمد عبد الله فرماجو، صيغة جديدة لإعادة رسم خريطة التحالفات في المنطقة، لكن هذا الأمر لم يثنها عن إبداء مخاوفها وتأكيد حرصها على سيادة واستقرار أراضيها، وفق ما عبر عنه وزير الدولة للشئون الخارجية على عمر.

أما إريتريا، فتعد من أكثر الدول تخوفًا بشأن الطموحات الإثيوبية، خاصة وأنها الأقرب لسيناريو المواجهة في محاولة لإعادة التوحيد مرة أخرى للوصول إلى موانئ عصب ومصوع، مما يعزز الإرث التاريخي المحمل بالصراع، فرغم التحالف المؤقت بين أبي أحمد وأسياس أفورقي لمواجهة التيجراي، إلا أنه تحالف لن ينفي احتمالية نشوب مواجهة مستقبلية قد تدعمها التناقضات الاستراتيجية في المنطقة، مما دفع الحكومة الإرترية للحديث عن عدم انجرارها للحوار فيما أثير مؤخرًا من دعوات الوصول إلى البحر.

وربما المخاوف السابقة هي جزء من كل، مما قد تشيره إثيوبيا في المنطقة من توترات، حال أقدمت على أي عمل مهدد للاستقرار الإقليمي، وهو ما دفع دول الجوار للتعبير عن تضامنها مع وحدة وسيادة الصومال. فمن منطلق الأمن الإقليمي وتهدة حدة التوترات والاستقطاب في البحر الأحمر، أعلنت مصر في الثالث من يناير دعمها لسيادة الصومال ووحدة أراضيه، وهو موقف مدعوم بعضوية مصر في مجلس الدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن الذي تأسس عام 2020، وسعت إثيوبيا للانضمام له منذ ذلك الحين.

ولا يمكن النظر إلى الطموح الإثيوبي بأنه داعمًا فقط لأهداف التنمية والتجارة، بل يهيئ لها إمكانية إقامة قاعدة عسكرية على البحر الأحمر، وفق ما عكسه تعليق رضوان حسين مستشار الأمن القومي الإثيوبي، على مذكرة التفاهم الجديدة، وهو طموح إن تحقق سيفاقم من عسكرة منطقة البحر الأحمر، التي عادت إليها صور مختلفة من التهديدات الأمنية بما في ذلك القرصنة والإرهاب.

**في الأخير،** يبدو أن التحركات الإثيوبية الأخيرة تأتي في سياق من عدم الاستقرار الداخلي والإقليمي على السواء، على نحو يعيد توجيه أنظار الداخل الإثيوبي إلى الخارج، ويعزز في الوقت ذاته من حدة الاستقطاب الإقليمي، ويزيد من التهديدات الأمنية المتصاعدة في المنطقة، خاصة مع عودة القرصنة إلى البحر الأحمر، وتهديدات الحوثيين لحركة الملاحة، فضلًا عن تهديدات حركة الشباب لإثيوبيا وتحركاتها، مما قد ينذر بتمدد عملياتها للخارج، في ضوء الضغط الذي تمارسه عليها حكومة شيخ محمود في الداخل.



## دوافع تفاقم التوتر بين إثيوبيا والصومال في القرن الأفريقي

أسماء عادل

باحث بوحدة الدراسات الأفريقية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

يشهد القرن الأفريقي توترات متصاعدة بين الصومال وإثيوبيا؛ إذ اندلعت أزمة دبلوماسية بين البلدين، في ضوء إعلان الحكومة الصومالية يوم الخميس الموافق الرابع من إبريل 2024، إن وزارة الخارجية تلقت توجيهات بـ”إبلاغ سفير الحكومة الإثيوبية في مقديشو بمغادرة البلاد خلال الـ 72 ساعة المقبلة لإجراء مشاورات معمقة”، وأضافت أنها ستأمر بإغلاق قنصليتي إثيوبيا في منطقة صوماليلاند “أرض الصومال” وفي إقليم بونتلاند “أرض البنط” التي تحظى بحكم شبه ذاتي وبمغادرة الدبلوماسيين والموظفين فيهما في غضون أسبوعين. وجاء في البيان أيضًا أن الحكومة الإثيوبية “تتدخل بشكل فج في شئون الصومال الداخلية، في انتهاك لسيادة الصومال”.

ومن الجنوب الشرقي المحيط الهندي بينما تحدها إثيوبيا من الجنوب، وقد أعلن إقليم "بونتلاند" الحكم الذاتي عام 1998. وقد عمل إقليم "بونتلاند" المتمتع بالحكم الذاتي على تعزيز العلاقات مع إثيوبيا في الآونة الأخيرة، وهو ما اتضح في الاجتماع الذي انعقد في الرابع من إبريل 2024، بين وزير الدولة الإثيوبي للشئون الخارجية، السفير ميسغانو أرغا، والوفد الوزاري الرفيع المستوى من بونتلاند، برئاسة وزير المالية محمد فرح محمد، وقد أحدث الاجتماع تحولاً كبيراً؛ إذ اتفق الجانبان على تعزيز علاقتهما متعددة الأوجه، مع التركيز على التجارة والاستثمار والتعاون في مجال الطاقة ومشاريع البنية التحتية المشتركة. ومن المتوقع أن يوفر هذا التعاون دفعة كبيرة لاقتصاد بونتلاند.

نجد أن التقارب الأخير بين إقليم "بونتلاند" وإثيوبيا، قد تزامن مع إعلان إقليم "بونتلاند" الأحد 31 مارس 2024، الانسحاب من النظام الاتحادي للصومال، وأن الإقليم سيحكم نفسه بشكل مُستقل، وهو أثار غضب الحكومة المركزية الصومالية. والجدير بالذكر أن، قرار إقليم "بونتلاند" جاء في ضوء رفض الإقليم التعديلات الدستورية التي تم الإعلان عنها في 30 مارس 2024، وتشمل تغيير نظام الحكم في الصومال من البرلماني إلى الرئاسي، ومنح رئيس البلاد سلطة تعيين رئيس الوزراء، واعتماد نظام الاقتراع العام المباشر بدلاً من انتخابه عن طريق البرلمان، وتمديد الفترة الرئاسية إلى 5 سنوات بدلاً من 4 سنوات. ويتهم إقليم "بونتلاند" الحكومة الصومالية المركزية بانتهاك دستور عام 2012، الذي تمت صياغته بشق الأنفس من خلال مشاورات مكثفة وتسويات، كما أنه من شأن التعديلات الدستورية الجديدة أن تؤدي إلى تركيز السلطة بشكل

وتحاول هذه الورقة البحثية التطرق للأسباب التي أدت إلى تفاقم التوتر في العلاقات بين البلدين، ودفعت حكومة الصومال لطرد السفير الإثيوبي، وإغلاق قنصليتي إثيوبيا في إقليم "أرض الصومال" وإقليم "بونتلاند"، واستعراض التدايعات المُحتملة في ضوء التصعيد الأخير.

## أسباب توتر العلاقات

هناك مجموعة من الأسباب التي حفزت حكومة الصومال لطرد السفير الإثيوبي، وإغلاق قنصليتي إثيوبيا في "أرض الصومال" وإقليم "بونتلاند"، فقد انتهجت إثيوبيا في الآونة الأخيرة عدد من التحركات الاستفزازية التي تُهدد وحدة وسلامة الأراضي الصومالية؛ إذ نجد أن هناك توتر في العلاقات بين إثيوبيا والحكومة المركزية الصومالية، بينما يعمل أبي أحمد على توثيق علاقاته مع الولايات الصومالية التي لديها نزعة انفصالية، لا سيما "أرض الصومال"، و"بونتلاند"، ويُمكن استعراض ذلك على النحو التالي:

الصدام مع الرئيس الصومالي: اتهم الرئيس الصومالي حسن شيخ محمود قوات الأمن الإثيوبية بمحاولة منعه من الوصول إلى أعمال القمة السابعة والثلاثين للاتحاد الأفريقي، والتي انطلقت في فبراير 2024، في خطوة نددت بها مقديشو ووصفتها بـ"العمل الاستفزازي". ونجد أن الرد الإثيوبي حول هذه الواقعة، قد تجلّى في تصريح "بيلين سيوم" المتحدث باسم رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد بأن "الوفد الصومالي، قد تم منعه عندما حاول عناصر الأمن التابعون له من دخول مقر الاتحاد الأفريقي حاملين أسلحة".

## التقارب الإثيوبي مع الولايات الصومالية

1. إقليم بونتلاند: يقع إقليم "بونتلاند" في شمال شرق الصومال، يحدها من الغرب "أرض الصومال" ومن الشمال خليج عدن،

## تداعيات مُحتملة

يُحاول هذا الجزء من الورقة البحثية استعراض التداعيات المُحتملة في ضوء التصعيد الأخير بطرد الصومال للسفير الإثيوبي، وإغلاق قنصليتي "أرض الصومال" و"بونتلاند"، ويمكن تناول ذلك على النحو التالي:

1. **تقويض جهود مكافحة الإرهاب:** لا شك أن تدهور العلاقات الدبلوماسية بين إثيوبيا والصومال، سيقوض جهود مكافحة الإرهاب، حيث يتواجد 3000 جندي إثيوبي في الصومال في إطار مهمة حفظ سلام تابعة للاتحاد الأفريقي لمحاربة مسلحي حركة "الشباب" التابعة لتنظيم "القاعدة". بالإضافة إلى ذلك تراجع عملية تنسيق تبادل المعلومات الاستخباراتية وانخفاض القدرة على الاستجابة بصورة نشطة للتهديدات والهجمات الإرهابية. والأكثر ترجيحًا هو استغلال جماعة الشباب الإرهابية الخلاف الحالي بين الصومال وإثيوبيا

**اتهم الرئيس الصومالي حسن شيخ محمود قوات الأمن الإثيوبية بمحاولة منعه من الوصول إلى أعمال القمة السابعة والثلاثين للاتحاد الأفريقي، والتي انطلقت في فبراير 2024، في خطوة نددت بها مقديشو ووصفتها ب"العمل الاستفزازي."**

لتجنيد المزيد من الشباب، لشن المزيد من الهجمات الإرهابية عبر الحدود بين البلدين، وهو ما سيؤدي إلى زعزعة الاستقرار الهش في المنطقة.

2. **تزايد عمليات القرصنة:** تُثير الأزمة المتصاعدة بين الصومال وإثيوبيا مخاوف من تفاقم ظاهرة القرصنة في منطقة خليج عدن والبحر الأحمر، فقد يؤدي التوتر بين البلدين

كبير في يد الرئيس، وهو ما يرفع من إمكانية تفاقم الصراعات بين الفصائل السياسية.

2. **أرض الصومال:** قام رئيس الوزراء الإثيوبي مطلع العام الجاري بأبرام اتفاقية مع إقليم أرض الصومال الانفصالي، وبموجب الاتفاق سيسمح لإثيوبيا الحبيسة بتأجير 20 كيلومترًا حول ميناء بربرة على خليج عدن، مع إمكانية الوصول إلى البحر الأحمر لمدة 50 عامًا لأغراض بحرية وتجارية، وبذلك ستصبح إثيوبيا في المقابل أول دولة تعترف بأرض الصومال بصفة دولة مستقلة. ويهدف الرئيس الإثيوبي أبي أحمد من الاتفاق تأمين الوصول إلى البحر الأحمر، ما شكل مصدرًا للتوتر بين إثيوبيا وجيرانها، ويثير مخاوف من نشوب صراع جديد في القرن الأفريقي.

واتصالًا بما سبق ذكره، نجد أن موقف ولاية "بونتلاند" الصومالية، وإقليم "أرض الصومال" حيال غلق القنصلية الإثيوبية، يتضح جليًا من خلال التصريحات الرسمية الصادرة عن ولاية بونتلاند الصومالية التي قللت من أهمية إغلاق الصومال للقنصلية الإثيوبية في "جاروي"، مؤكدة أن علاقاتها الطويلة الأمد مع إثيوبيا تعتمد على التعاون العميق في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية وحرية الحركة، كما أن القرار الذي أصدرته حكومة الصومال الفيدرالية في 4 إبريل 2024، يقوض مصالح الشعب الصومالي ويقوم على العداء والحقد والتخريب ضد شعب ولاية "بونتلاند" الصومالية. وفيما يتعلق بموقف إقليم أرض الصومال، قد أعلنت "رودا المسيعيد"، نائبة وزير خارجية أرض الصومال، إن القنصلية الإثيوبية في هرجيسا "ستظل مفتوحة بغض النظر عما تقوله مقديشو"، مؤكدة أن "أرض الصومال دولة مستقلة ذات سيادة".

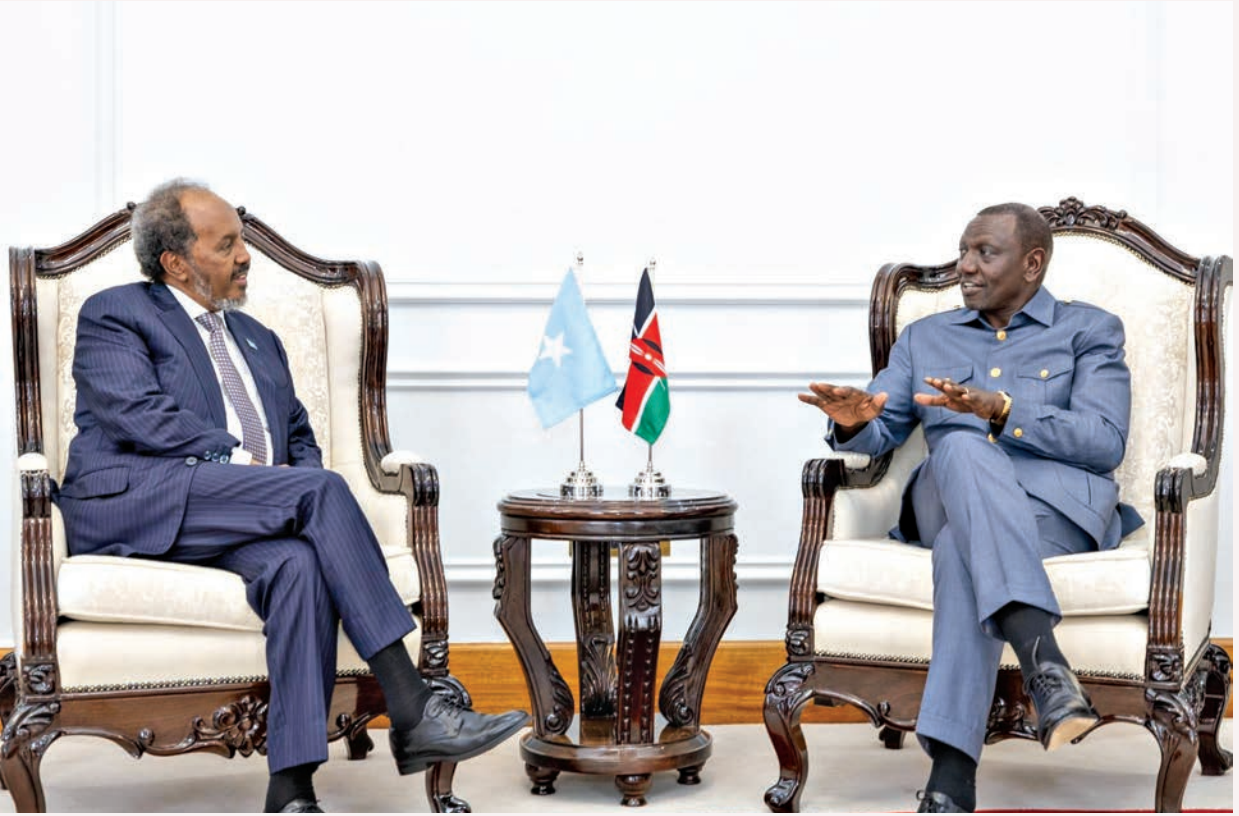
إثيوبيا. ويُخشى أن تؤدي هذه التطورات إلى تصعيد التوتر في المنطقة، مما قد يؤدي إلى صراع مسلح مباشر بين البلدين. وتُعد منطقة خليج عدن والبحر الأحمر من أهم الممرات المائية للتجارة العالمية، مما يجعل أي صراع مسلح في المنطقة له تداعيات خطيرة على الأمن والسلم الدوليين.

**وفي الختام،** يمكن القول إن الخطوات التصعيدية الأخيرة التي اتخذتها الصومال ضد إثيوبيا، من طرد للسفير الإثيوبي وإغلاق قنصليتي "أرض الصومال" و"بونتلاندي"، تعكس انزعاج الصومال من التصرفات الإثيوبية الانتهازية التي تهدد وحدة وسلامة الأراضي الصومالية، حيث تعمل إثيوبيا على استغلال الخلافات في الداخل الصومالي بين الحكومة المركزية الصومالية والولايات الفيدرالية التي لديها نزعة انفصالية، وحرص رئيس الوزراء الإثيوبي على استقطاب هذه الولايات، وتعزيز العلاقات معها وتشجيعها على عدم الانصياع لسلطة الحكومة المركزية الصومالية، لتحقيق طموحاته التوسعية في إقليم القرن الأفريقي. ولا شك أن هناك عوامل مُحفزة لاحتمالية اندلاع صدام مباشر بين البلدين، وهو ما يتطلب من الأطراف الإقليمية والدولية الفاعلة سرعة القيام بالجهود الدبلوماسية النشطة لتخفيف التوتر بين البلدين، ودعوتها إلى الحوار والتفاوض لحل الأزمة سلميًا.

إلى تشتيت انتباههما عن جهود مكافحة القرصنة، مما قد يُتيح الفرصة للقراصنة لزيادة نشاطهم. كما تستغل الجماعات المتطرفة، مثل حركة الشباب، حالة الفوضى الناتجة عن الأزمة لتمويل أنشطتها من خلال القرصنة. وعلى الرغم من أن ظاهرة القرصنة قد توقفت في الصومال منذ فترة، إلا أن هناك رجوع لهذه الظاهرة، وهو ما يعود إلى التوترات السياسية والأمنية التي تشهدها الصومال، كما أن الحكومة الصومالية لا تزال تفتقر إلى قدرات كافية لفرض الأمن البحري في سواحلها. ويمكن استعراض تداعيات ظاهرة القرصنة، لا سيما التأثير على التجارة الدولية، حيث تُشكل القرصنة تهديدًا لحرية الملاحة في البحر الأحمر، وهو ما سيؤدي إلى تُعرض السفن التجارية للخطر، والتسبب في خسائر اقتصادية فادحة، وهو ما سيؤدي إلى ارتفاع تكاليف الشحن.

### 3. تصاعد الاستقطاب الإقليمي: يشهد

الصومال وإثيوبيا توترًا متزايدًا في علاقاتهما الثنائية، مما يثير مخاوف من انزلاق الأوضاع إلى صراع مسلح مباشر. وتزداد حدة هذه المخاوف مع ازدياد التواجد البحري العسكري في المنطقة، خاصة مع وجود قوى بحرية دولية لمكافحة القرصنة، بالإضافة إلى الاتفاقية الدفاعية التي وقعتها الصومال مع تركيا في فبراير الماضي. وبموجب هذه الاتفاقية، ستوفر تركيا التدريب والمعدات للبحرية الصومالية على مدار عشر سنوات، مما يسمح للصومال بحماية موارده البحرية ومياهه الإقليمية من التهديدات مثل الإرهاب والقرصنة والتدخل الأجنبي". ويُنظر إلى هذه الاتفاقية على أنها خطوة من قبل الصومال لتعزيز قدراته البحرية في ظل التوتر مع



## تحديات الوساطة الكينية في الأزمة الصومالية-الإثيوبية

نسرین الصباحی

باحث بوحدة الدراسات الأفريقية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

أعلنت كينيا في 11 إبريل 2024 عن مقترح للوساطة بين إثيوبيا والصومال في إطار الجهود الإقليمية الرامية لتخفيف حدة التوترات جراء التصعيد الأخير بين البلدين نتيجة مذكرة التفاهم بين أديس أبابا وإقليم أرض الصومال في الأول من يناير 2024، حيث شكلت تداعيات ذلك موجة من الاضطرابات المتصاعدة في منطقة القرن الأفريقي، مما يُمثل تهديدًا للاستقرار الإقليمي، وقد أدى ذلك إلى خلق مناخ من عدم الثقة، وبلغ ذروته بطرد الصومال للسفير الإثيوبي وإصدار أوامر بإغلاق القنصليتين الإثيوبيتين في أرض الصومال وبونتلاند في 4 إبريل 2024.

اندلعت الأزمة بين أديس أبابا ومقديشو نتيجة توقيع الأولي مذكرة تفاهم مع إقليم أرض الصومال الانفصالي، مما خلق بؤرة توتر في العلاقات بين البلدين، في ضوء التحولات المتسارعة في مستوى التصعيد، ويمكن توضيح ذلك تاليًا:

### 1. توقيع مذكرة التفاهم بين إثيوبيا وأرض الصومال:

يمنح الاتفاق إثيوبيا حق الوصول إلى 20 كيلومترًا من الساحل البحري، بما في ذلك ميناء بربرة من خلال عقد إيجار مدته 50 عامًا. وفقًا لمستشار الأمن القومي لآبي أحمد، «رضوان حسين»، فإن الاتفاق لا يتضمن وصول إثيوبيا التجاري إلى البحر فحسب، بل يتضمن أيضًا قاعدة عسكرية مستأجرة. في المقابل، تعترف أديس أبابا بأرض الصومال، وحصول الأخيرة على حصة في الخطوط الجوية الإثيوبية «شركة إثيو تيليكوم»، وكذلك تطوير البنية التحتية بين القاعدة والميناء وإجراء مزيد من المناقشات حول مجالات التعليم والصحة والتعاون العسكري المشترك.

### 2. موقف الحكومة الصومالية: اعتبرت

الحكومة الصومالية هذا الاتفاق بمثابة تهديد مباشر لسيادة الصومال وسلامه أراضييه، وقالت إن الاتفاق الذي أبرمته إثيوبيا مع إقليم أرض الصومال الانفصالي، لاغ ولا أساس له من الصحة، وإن تصرف إثيوبيا الذي يشمل أيضًا الاعتراف بأرض الصومال دولة مستقلة عندما يحين الوقت المناسب، يُشكل خطرًا على السلام والاستقرار في المنطقة، وأكدت أن أرض الصومال جزءًا من الصومال بموجب الدستور الصومالي، بحيث أن الصومال تعتبر هذا الإجراء انتهاكًا لسيادتها ووحدتها. كما

أكد الرئيس الصومالي «حسن شيخ محمود» في فبراير 2024، أن بلاده ستدافع عن نفسها إذا مضت إثيوبيا قدمًا في الاتفاق. فيما صرح رئيس الوزراء الصومالي، «حمزة عبيدي بري»، أن الصومال ستدافع عن أراضيها بشتى السبل القانونية الممكنة بعد الاتفاق الذي يمنح إثيوبيا منفذًا على البحر من خلال مرفأ في الجمهورية المعلنة من طرف واحد.

### 3. مواقف دولية وإقليمية داعمة لوحدة

وسيادة الصومال: دعمت جهات دولية عدة من بينها الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة التعاون الإسلامي، والاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، ومصر، وتركيا، الموقف الصومالي صراحة، معتبرة مذكرة التفاهم خرقًا للسيادة الصومالية ومبادئ القانون الدولي، باعتبار أن إبرامها تم مع جهة غير معترف بها دوليًا ولا تُمثل إرادة الشعب الصومالي. كما أعربت مجموعة السبع بعد اختتام اجتماع وزراء خارجيتها الذي عُقد في كابري بإيطاليا خلال الفترة من 17 إلى 19 إبريل 2024، عن قلقها بشأن مذكرة التفاهم، مع تشجيع الدول الأعضاء الصومال وإثيوبيا على ضرورة إبقاء جميع قنوات الحوار مفتوحة لتجنب مزيد من التصعيد.

### 4. تصاعد الأزمة الدبلوماسية بين مقديشو

وأديس أبابا: أعلنت الحكومة الصومالية في 4 إبريل 2024 طرد السفير الإثيوبي، متهمه أديس أبابا بالتدخل الفج في شئونها الداخلية، وأضافت أنها ستأمر بإغلاق قنصليتي إثيوبيا في أرض الصومال، وبونتلانند، وبمغادرة الدبلوماسيين والموظفين فيهما في غضون أسبوعين. على الرغم من موقف الحكومة الصومالية الحازم، إلا أن قدرتها على

في حين قال وزير الدولة الصومالي للشئون الخارجية «علي عمر» إنه قبل مناقشة الوصول إلى الموانئ بشكل ثنائي، يتعين على إثيوبيا إلغاء اتفاقها مع أرض الصومال، «الصومال لن يقبل أبدًا بقاعدة بحرية». وأضاف أن «الصومال مستعد لمناقشة المقترحات طالما أنها تُلبي مصالح البلاد التي تتمثل في حماية سيادتنا واستقلالنا السياسي ووحدةنا».

**في هذا السياق،** اتخذ الرئيس الكيني «وليام روتو» خطوات محورية للتوسط في تخفيف حدة التوترات بين إثيوبيا والصومال من خلال سلسلة من الاجتماعات رفيعة المستوى في نيروبي، مع رئيس الوزراء الإثيوبي «أبي أحمد»، والرئيس الصومالي «حسن شيخ محمود»، على هامش اجتماعات الدورة السادسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة (Unea-6) بنيروبي في فبراير 2024، وقد تركزت المناقشات على تهدئة الخلافات بين البلدين وتعزيز العلاقات الثنائية.

**2. تعزيز دور كينيا كوسيط للسلام في المنطقة:** يأتي ذلك انطلاقًا من حالة الاستقرار النسبي التي تحظى بها نيروبي، وخدمة طموحاتها الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بتقديم ميناء لامو كبديل لسعي إثيوبيا للوصول البحري، ويُحفز هذا المسعى للعب أدوار قيادية في المنطقة، في ظل تراجع الدور الإثيوبي في المنطقة جراء الحرب في إقليم تيجراي بشمال البلاد التي انتهت بعد عامين من الحرب من خلال توقيع اتفاق سلام بريتوريا في نوفمبر عام 2022، لكن لا تزال تُعاني من العديد من الاضطرابات الأمنية، بجانب ذلك تصاعد حدة التوترات في الأقاليم الإثيوبية المختلفة جراء تصاعد نشاط الجماعات والمليشيات المسلحة.

فرض إغلاق القنصليات الإثيوبية في الصومال محدودة للغاية، ولم تظهر هذه المناطق أي ميل للامتنال لأمر الحكومة الفيدرالية. وزاد الوضع تعقيدًا بعد قيام الحكومة الفيدرالية الصومالية بوضع دستور جديد في 30 مارس 2024. ودفعت هذه الخطوة بونتلاندا إلى سحب عضويتها وعدم الاعتراف بالحكومة الفيدرالية، مما يُسلط الضوء على الانقسامات العميقة داخل الصومال والتحديات التي تواجهها الحكومة الفيدرالية في الحفاظ على الوحدة الوطنية، وكان اجتماع بونتلاندا اللاحق مع كبار المسؤولين الإثيوبيين في أديس أبابا في 3 إبريل 2024 لمناقشة تعزيز العلاقات التجارية وتحديدًا فيما يتعلق باستخدام ميناء غاراكاد (Garacad)، بمثابة تحدي مباشر لسلطة الحكومة الفيدرالية.

## حسابات وأبعاد الوساطة

تنطلق نيروبي من عدة عوامل مُحفزة للانخراط في مُعالجة الأزمة بين أديس أبابا ومقديشو، سواء بالنسبة لتعزيز دورها كوسيط للسلام أو إبراز قدرتها على حل الأزمات واحتواء تداعيات النزاعات في دول المنطقة بما يتماشى مع طموحاتها الاقتصادية والتنموية، ويمكن تفصيل ذلك من خلال:

**1. مضمون الطرح الكيني:** قال «كوريير سينجوي» وزير الخارجية الكيني لروبرتز، إن كينيا اقترحت معاهدة بحرية إقليمية لحل التوترات بين إثيوبيا والصومال، وهذا الاقتراح بالتشاور مع دولة جيبوتي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيجاد)؛ إذ تشمل هذه المعاهدة وصول الدول غير الساحلية في المنطقة إلى الموانئ البحرية بشروط تجارية، في ظل قدرة منظمة «إيجاد» على صياغة معاهدة لتقاسم الموارد البحرية.

الشباب في جنوب البلاد بحلول عام 2024.

اتصالًا بالسابق، من المرجح أن تصعد حركة الشباب هجماتها ضد القوات الإثيوبية في منطقة القرن الأفريقي، والاستفادة من المشاعر المعادية لإثيوبيا بين الصوماليين لتعزيز حملات الاستقطاب والتجنيد وتحديداً في جنوب الصومال، حيث استفادت هذه الحركة تاريخياً من المشاعر المعادية لإثيوبيا لتعزيز الدعم لها بين السكان الصوماليين في جميع أنحاء القرن الأفريقي. كما تصف إثيوبيا بأنها العدو اللدود للمسلمين الصوماليين، وقد طرحت تاريخياً خطاباً صومالياً متصلاً في المشاعر المعادية

اعتبرت الحكومة الصومالية هذا الاتفاق بمثابة تهديد مباشر لسيادة الصومال وسلامة أراضيه، وقالت إن الاتفاق الذي أبرمته إثيوبيا مع إقليم أرض الصومال الانفصالي، لاغ ولا أساس له من الصحة، وإن تصرف إثيوبيا الذي يشمل أيضاً الاعتراف بأرض الصومال دولة مستقلة عندما يحين الوقت المناسب، يُشكل خطراً على السلام والاستقرار في المنطقة، وأكدت أن أرض الصومال جزءاً من الصومال بموجب الدستور الصومالي، بحيث أن الصومال تعتبر هذا الإجراء انتهاكاً لسيادتها.

لإثيوبيا، ويصور هذا الخطاب إثيوبيا كمحتل أجنبي في الأراضي الصومالية التي تسعى إلى استبعاد الصومال، وإحياء الإمبراطورية الإثيوبية، والسيطرة على الموانئ البحرية الصومالية.

وقد حذر الرئيس الصومالي ورئيس الجامعة العربية بشكل منفصل من أن تحرك إثيوبيا من شأنه أن يؤدي إلى تصعيد خطير في أنشطة التطرف العنيف. من شأن ذلك، تمدد أنشطة حركة الشباب إلى كينيا في ضوء تعرضها لعددٍ من الهجمات

كما لعبت دورًا مهمًا للغاية في اتفاقيات السلام في دول المنطقة، سواء كان ذلك فيما يتعلق بالوضع في جنوب السودان واتفاق السلام الذي تم تشييطه منذ عام 2018، أو دعم جهود وسياسات الاستقرار الإقليمي، والتوسط في النزاعات في دول مثل جنوب السودان، والسودان، والصومال، وإثيوبيا، وبوروندي، وشرق الكونغو الديمقراطية.

### 3. احتواء التهديدات والتوترات الإقليمية:

تحرص نيروبي على احتواء التوترات بين دول الجوار، ومنع تصعيد الصراعات الداخلية، تخوفاً من تداعيات هذه الأزمات على الداخل الكيني، في ظل سياق الحدود الطويلة التي يسهل اختراقها، وتداخل الامتدادات الإثنية والقبلية والارتباطات بين الداخل والخارج في منطقة القرن الأفريقي وشرق أفريقيا. علاوة على ذلك، تخوفات نيروبي من تقويض جهود مكافحة الإرهاب في المنطقة، فقد يترتب على قطع الصومال العلاقات الدبلوماسية مع إثيوبيا، التأثير على استمرار الوجود القانوني للجنود الإثيوبيين في الصومال الذين يقاتلون حركة الشباب، حيث يوجد حالياً ما لا يقل عن 4000 جندي إثيوبي في الصومال كجزء من بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال (أتميس--AT-MIS) و1000 جندي آخر منتشرين كجزء من الاتفاقيات الثنائية مع الصومال، وتُشكل القوات الإثيوبية ما بين ربع وثلث قوة «أتميس» التي يبلغ قوامها 14 ألف جندي، وهي مسؤولة عن قطاعات في وسط وجنوب غرب الصومال المتاخمة لإثيوبيا، في ظل موعد انسحاب البعثة بالكامل بحلول نهاية عام 2024، وقد يعقد هذا الاتفاق من خطط الحكومة الصومالية للقضاء على حركة

الإرهابية المتكررة في المناطق الحدودية الشمالية الشرقية (لامو، ومقاطعتي واجير ومانديرا).

## تحديات قائمة

على الرغم من محاولات دول الجوار الإقليمي في مقدمتها كينيا وجيبوتي وأوغندا، تقديم مبادرات وساطة لحلحلة الأزمة المتصاعدة بين مقديشو وأديس أبابا، لكن تظل هناك تحديات قائمة تُعرقل أية خطوات جادة لمحاولة نزع فتيل هذه التوترات، ومنها رفض الصومال الوساطات الخارجية في ظل التأكيد على أن المناقشات لا يمكن أن تتم إلا بعد أن تلغي إثيوبيا الاتفاق، مع نص بيان وزارة الخارجية الصومالية، « لا مجال لوساطة ما لم تنسحب إثيوبيا من مذكرة التفاهم غير القانونية، وتعيد التأكيد على سيادة الصومال ووحدة أراضيه ومبدأ عدم التدخل». كما جاء بيان الحكومة الفيدرالية الصومالية تعليقيًا على بيان مجموعة السبع، أنه يتعين على «إثيوبيا إظهار الاحترام الكامل لسيادة الصومال وسلامته الإقليمية بما يتماشى مع القانون الدولي لتجنب المواجهات المستقبلية». في حين تتمسك إثيوبيا بأحقية الوصول المشروع للبحر باعتباره مسألة استراتيجية، في ضوء سعيها لتنويع منافذ الوصول إلى الموانئ البحرية.

على جانبٍ آخر، تعقد العلاقة بين الحكومة الفيدرالية الصومالية وحكومات الأقاليم الصومالية من ناحية، وتنامي التقارب بين حكومات الأقاليم الصومالية وإثيوبيا من ناحيةٍ أخرى، وتحديداً بعد تصاعد التوترات بين إقليم بونتلاند والحكومة الصومالية في أعقاب التعديلات الدستورية الأخيرة، بعد رفضها هذه التعديلات، ومخططاتها للعودة إلى الاقتراع العام من التصويت الانتخابي القائم على أساس العشائر، ومدى تأثير قرار بونتلاند على حالة التماسك الداخلي في البلاد، وإمكانية حدوث انقسامات وحركات انفصاليةٍ أخرى في هياكل

الفيدرالية الصومالية، في ضوء التحديات الأمنية المستمرة والحرب ضد حركة الشباب الإرهابية. بالإضافة إلى ذلك، تدهور مسارات الانفراجة وجهود جيبوتي في المصالحة بين مقديشو وهرجيسا بعد التوصل إلى اتفاق في ديسمبر 2023 بشأن استئناف المفاوضات الثنائية بينهما، وقد تسببت مذكرة التفاهم بين أديس أبابا وأرض الصومال في العودة إلى مربع الصفر.

حاصل ما تقدم، يحمل تدهور العلاقات الصومالية الإثيوبية عواقب بعيدة المدى على دول منطقة القرن الأفريقي وإقليم البحر الأحمر، وتُضيف الأعمال العسكرية المستمرة من قبل الحوثيين في اليمن، حلقةً أخرى من سلسلة التعقيد في منطقة حزام الأزمات، مع احتمال الانعكاسات السلبية للاتفاق بين إثيوبيا وأرض الصومال على تفاهم حدة التوترات الإقليمية، وتساعد أنشطة الجماعات الإرهابية والتطرف العنيف، وتعطيل ممرات الشحن البحري والتجارة الدولية، واضطراب مسارات التعاون والتكامل الاقتصادي، وتقويض جهود مكافحة الإرهاب في الصومال والقرن الأفريقي. لذلك، تُمثل الوساطة الكينية خطوة إيجابية لاحتواء تصاعد الأزمة بين البلدين، ومحاولة لتجنب الارتدادات الخطرة على دول المنطقة ككل.





# 4

## قضايا إقليمية

- ◀ تداعيات أزمات القرن الأفريقي على أمن البحر الأحمر
- ◀ اتجاهات الإرهاب في القرن الأفريقي.. تنظيم الشباب نموذجًا
- ◀ التغيرات البيئية وأثرها على أمن واستقرار القرن الأفريقي
- ◀ الأدوار الإقليمية المتطورة لمنظمة "الإيجاد" في القرن الأفريقي



# تداعيات أزمات القرن الأفريقي على أمن البحر الأحمر

د. أحمد أمل

رئيس وحدة الدراسات الأفريقية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

جاءت هجمات الحوثيين على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر لتشكّل متغيّرًا بالغ الخطورة بالنسبة لتهديد الملاحة الدولية في أحد أهم ممراتها البحرية حول العالم. ومما فاقم من التداعيات السلبية لهذه التهديدات الأوضاع المعقدة على الضفة الأخرى في منطقة القرن الأفريقي وامتداداتها الشمالية حتى السودان. حيث تعاني الصومال من استمرار التهديدات الإرهابية من جانب تنظيم الشباب المجاهدين، خاصة مع غموض آفاق الدعم الدولي بعد انتهاء تفويض البعثة الأفريقية بنهاية العام الجاري.

يأتي هذا الوضع نتيجة الاهتمام التقليدي لدى تنظيم الشباب باستهداف الموانئ الرئيسية كأهداف رئيسية وهي المناطق التي تنتشر فيها القوات البوروندية والأوغندية والكنينية التابعة للبعثة الأفريقية. فقد سبق للتنظيم أن سيطر على ميناء كسامبو الرئيسي بين عامي 2008 و2012 ونجح في تشغيله للتبادل التجاري الدولي كمصدر مهم للعوائد المالية. وبعد طرد التنظيم من الميناء استمر في استهداف موانئ الصومال، على نحو ما ظهر في الاعتداء على ميناء بوحاصو في ولاية بونتلاندي فبراير من عام 2019.

ومما يزيد من فرص تمدد تنظيم الشباب باتجاه الساحل عدم قدرة الضربات التي جرى توجيهها إلى عناصر حركة «الشباب» منذ تولي الرئيس حسن شيخ محمود السلطة عام 2022 على حسم المواجهة بصورة نهائية. وكذلك ما يفرضه استعداد البعثة الأفريقية لإتمام انسحابها من الصومال من وضع أممي غير مستقر، فضلاً عن الارتباك الراهن في العلاقة بين الصومال وإثيوبيا بعد توقيع مذكرة التفاهم بين إثيوبيا وأرض الصومال والتي تمنح الأولى حضوراً عسكرياً على الساحل الشرقي للقارة الأفريقية، مما قد يعطل التعاون الأمني والاستخباراتي بين أديس أبابا ومقديشيو، وهو ما ينعكس سلباً على جهود مكافحة الإرهاب.

ويظل المههد الأبرز في هذا الشأن ما يتعلق بالعلاقات الممتدة لتنظيم الشباب بكل من إيران والحوثيين، والتي يمكن أن تسمح بتوظيف قدرات التنظيم لممارسة أدوار تكاملية مع ما يقوم به الحوثيون حالياً في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر.

■ **استدعاء المتنافسين الدوليين:** عجزت دول البحر الأحمر تقليدياً عن تأسيس نظام إقليمي فاعل للأمن الجماعي وذلك لأسباب عديدة في مقدمتها التباين الكبير في القدرات العسكرية

كذلك، جاءت المساعي الإثيوبية للحصول على قاعدة عسكرية بحرية في أي من دول جوارها لتشكل مصدر توتر إقليمي متصاعد. فبعد تحفظ كل من إريتريا وجيبوتي والصومال، لم تجد إثيوبيا مفرّاً من تحقيق هدفها عبر توقيع مذكرة تفاهم مع حكومة إقليم أرض الصومال غير المعترف به كدولة ذات سيادة من أي دولة في العالم. كما جاءت تحولات خريطة الصراع في السودان بين القوات المسلحة وقوات الدعم السريع منذ ديسمبر 2023 لتفرض تعقيدات إضافية على المشهد بعد أن تمكنت قوات الدعم السريع من السيطرة على ولاية الجزيرة جنوب الخرطوم والتي اتخذتها نقطة لإطلاق الهجمات على جبهات إضافية من بينها جبهة الشرق سعياً منها للوصول إلى ساحل البحر الأحمر.

## تداعيات رئيسية

يمكن تحديد ثلاثة تداعيات سلبية رئيسية للأزمات والصراعات في القرن الأفريقي على أمن البحر الأحمر فيما يمر به من لحظة بالغلة الدقة، وذلك على النحو الآتي:

■ **إتاحة الفرصة لتمدد نشاط تنظيمات الإرهاب باتجاه السواحل:** لطالما شكلت العمليات ضد الحضور العسكري الأجنبي في الصومال الغطاء الدعائي الأبرز لتنظيم الشباب المجاهدين باعتبارها حركة هادفة لاستعادة السيادة الصومالية، خاصة بعد الاستهداف المتكرر لمعسكرات القوات التابعة للبعثة الأفريقية في الصومال، فضلاً عن مد نطاق العمليات للعمق الكيني والإثيوبي بزعم محاولة إثناء الدولتين عن الاستمرار في التواجد العسكري داخل الصومال. وتظهر العديد من العوامل التي تعزز من فرص توظيف تنظيم الشباب المجاهدين للتطورات الأخيرة في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر بصورة تفاقم من حدة التهديدات.

في ظل التواجد الأمريكي والصيني القائم بالفعل إلى جانب المساعي الروسية للحضور عسكريًا في هذا الموقع المهم.

إذ تنشط الولايات المتحدة عبر القوة البحرية المشتركة Combined Maritime Forces - CMF في تأمين الملاحة الدولية، خاصة بعد إطلاق القوة 153 والتي تركز على منطقة البحر الأحمر ومضيق باب المندب وخليج عدن. كما تنشط القيادة العسكرية الأمريكية في أفريقيا (أفريكوم) في مهام تأمين المناطق الساحلية كقواعد انطلاق رئيسية عبر وسائل متنوعة من بينها الزيارات الدورية، وتقديم الدعم الفني والمساعدات العسكرية. في المقابل، شكلت القاعدة العسكرية الصينية في جيبوتي بعد افتتاحها عام 2017 سابقة في تاريخ العسكرية الصينية والتي تأسست بموجب اتفاق يمتد لعشرة أعوام قابلة للتجديد وتتمتع بتجهيزات عسكرية متنوعة كهبوط

بين دول شمال البحر الأحمر كمصر والسعودية وبين دول جنوب البحر الأحمر كإريتريا وجيبوتي واليمن. أمام هذا الوضع، وفي ظل الأهمية الدولية الكبرى للبحر الأحمر كممر رئيسي للملاحة الدولية، تم ملء الفراغ الذي خلفه غياب نظام للأمن الجماعي من الدول المطلة على البحر الأحمر عبر تكثيف التواجد الدولي، خاصة على الساحل الغربي للمدخل الجنوبي بعدما تحولت جيبوتي إلى نقطة استضافة رئيسية للعديد من القواعد العسكرية الأجنبية.

وإذا كان الحضور العسكري الدولي قد ينظر له من منظور وظيفي باعتباره أحد العوامل المساهمة في الحفاظ على أمن واستقرار البحر الأحمر، إلا أن طبيعته القائمة في الوقت الراهن تشير إلى خطر ضمني ناجم عن ارتفاع مستوى التنافس بين القوى الدولية الحاضرة عسكريًا جنوب البحر الأحمر، خاصة



وإقلاع الطائرات المروحية والطائرات المسيرة، واستقبال القطع العسكرية البحرية الضخمة.

كذلك، بدأت التحركات الروسية بقوة لإيجاد موطئ قدم مستقر على سواحل البحر الأحمر. فبين عامي 2012 و2013 جرت مفاوضات بين روسيا وجيبوتي لاستضافة قاعدة عسكرية روسية، عطلها تفجر الصراع في أوكرانيا عام 2014. كما تم الإعلان في مايو من عام 2019 عن بدء استخدام السفن الروسية منشآت ميناء بورتسودان السوداني، قبل أن يتم الإعلان في ديسمبر من عام 2020 عن اتفاق بشأن تأسيس قاعدة للدعم اللوجستي للسفن الحربية الروسية في شمال مدينة بورتسودان، تم إكمال عملية مراجعته في مارس 2023؛ إلا أن نشوب الصراع في السودان بين القوات المسلحة وقوات الدعم السريع أعاق تنفيذه. هذا بجانب ما أعلنه وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف عن مفاوضات جارية بين البلدين لتأسيس قاعدة روسية للدعم اللوجستي على السواحل الإريترية.

■ **عودة القرصنة:** منذ تفجر أزمة الملاحة في البحر الأحمر بسبب هجمات الحوثيين بداية من نوفمبر 2023 عادت عمليات القرصنة على السفن التجارية في خليج عدن للتنامي بصورة لافتة لتفاقم من مخاطر العبور من هذا الممر الملاحي المهم، حيث وقعت هجمات متكررة على السفن التجارية بعد أن حولت مسارها من البحر الأحمر باتجاه الجنوب في ظاهرة لا تعد مفاجئة في ظل الهشاشة الأمنية المزمنة في الصومال.

وقد سبق أن تمت مواجهة ظاهرة القرصنة بنجاح بسبب الإجماع الدولي الذي تم بناؤه في عام 2008 بصدر قرار مجلس الأمن رقم 1816 بإجماع أعضائه والذي سمح للدول المتعاونة مع الحكومة الانتقالية في الصومال بأن تستخدم جميع الوسائل

الضرورية في مكافحة هذه التهديدات داخل المياه الإقليمية الصومالية. وفي ديسمبر من العام نفسه صدر القرار رقم 1851 بإجماع الأعضاء والذي دعا مجلس الأمن فيه الدول والمنظمات القادرة على تقديم المساعدة للمشاركة في مكافحة نشاط القرصنة والسطو المسلح على السفن في المياه الإقليمية الصومالية وذلك من خلال نشر السفن الحربية والطائرات العسكرية، وهو ما تجسد في تشكيل مجموعة الاتصال المعنية بالقرصنة قبالة سواحل الصومال Contact Group on Piracy off the Coast of Somalia-CGPCS والتي تضم نحو ستين دولة ومنظمة عالمية.

لكن خلافاً للتجربة السابقة الناجحة، لا يتصور أن يتم بناء إجماع دولي مشابه في اللحظة الراهنة بسبب اتساع مساحة التناقضات بين القوى الدولية الكبرى خاصة منذ تفجر الحرب الروسية الأوكرانية في فبراير من عام 2022، وكذلك بسبب تحول منطقة القرن الأفريقي إلى واحدة من أكثر الساحات التي تشهد تنافساً بين القوى الدولية.

**ختامًا،** لم تكتفِ الأوضاع القائمة في منطقة القرن الأفريقي بأن تعيق دول المنطقة عن تقديم مساهمة إيجابية في جهود استعادة الأمن والاستقرار في البحر الأحمر أمام ما يمر به من تهديد كبير بسبب هجمات الحوثيين، وإنما جاءت لتفرض ضغوطًا إضافية على أمن المنطقة بما فرض وضعها على قائمة المهام ذات الأولوية من أجل ضمان عودة البحر الأحمر لطبيعته كمر ملاحى دولي رئيسي.



# اتجاهات الإرهاب في القرن الأفريقي.. تنظيم الشباب نموذجًا

د. أحمد أمل

رئيس وحدة الدراسات الأفريقية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تُعد تجربة الإرهاب في القرن الأفريقي هي الأطول عمرًا والأكثر استدامة مقارنة بتجلياتها في مختلف الأقاليم الأخرى في أفريقيا جنوب الصحراء، فمنذ واقعة تفجير السفارتين الأمريكيتين في نيروبي ودار السلام عام 1998، أثبت النشاط الإرهابي حضورًا مكثفًا في ساحات متعددة من القرن الأفريقي. ومنذ بداية نشاط تنظيم الشباب المجاهدين في طوره الأكثر تنظيمًا عام 2007، تحولت ظاهرة الإرهاب في القرن الأفريقي إلى أحد ثوابت التفاعلات الأمنية والسياسية في الإقليم.

وعلى الرغم من فقدان تنظيم الشباب السيطرة الفعالة على معاقل حضرية رئيسية منذ انسحابه من العاصمة مقديشو في أغسطس 2011 ثم انسحابه من مدينة وميناء كساميو في سبتمبر 2012، فإنه منذ ذلك الحين أجاد إدارة عملية التكيف مع واقعه الجديد. فخلال عقد كامل أثبت التنظيم أن نهاية مشروعه

في السيطرة الفعالة على نطاقات جغرافية ممتدة من وسط وجنوب الصومال لا تعني بأي حال توقفه عن العمل؛ حيث أعاد تنظيم نفسه من خلال التمرکز في المناطق الداخلية والضواحي المحيطة بالمدن الصومالية، والتي توفر لعناصر التنظيم فرصة ملائمة للاختباء، على أن يتخذها منطلقاً لتنفيذ هجمات غطت كامل الخريطة الصومالية من جوبالاند جنوباً وحتى بونتلاند شمالاً.

أما على مستوى التفاعلات الداخلية، فقد أثبت تنظيم الشباب تمتعه بقدر من الاستقرار النسبي، مكنه من تجنب العديد من المشكلات التقليدية التي عانت منها تنظيمات أخرى عملت في مجال نطاقه؛ حيث تمكن التنظيم من احتواء حالات الانشقاق عبر الحفاظ على كتلة رئيسية قوية من الأعضاء، وبنية متماسكة للقيادة في مختلف مناطق انتشاره، وهو ما مكنه أولاً من تجاوز الخلافات الداخلية في عام 2011 بعد مغادرة المقاتلين الأجانب لساحات القتال الجديدة في الشرق الأوسط، وانسحاب عناصر أخرى بعد تقلص القدرات الاقتصادية للتنظيم، ثم تجاوز أزمة مباحة بعض العناصر لتنظيم داعش بعد ظهوره؛ حيث استمر القطاع الأغلب من عناصر التنظيم محافظين على بيعتهم لتنظيم القاعدة منذ عام 2012، على نحو جعل من تجربة داعش في الصومال واحدة من أضعف مظاهر تواجد التنظيم في القارة الأفريقية إذا ما قورنت بفروعه في غرب القارة ووسطها.

بهذا المنطق، وأمام ما أثبتته تنظيم الشباب من قدرة على التكيف والاستدامة، يمكن تفسير التمدد الأخير في نشاط تنظيم الشباب من خلال ما شهدته جهود مكافحة الإرهاب في الصومال في العقد الأخير من مظاهر الاضطراب على مستوى التخطيط والتنفيذ كذلك، من خلال التأثير الشديد بالتحويلات السياسية الصومالية، وكذلك التحويلات في توجهات القوى الإقليمية والدولية المنخرطة

في عمليات مكافحة الإرهاب في الصومال. وقد سمح هذا الاضطراب بخلق «شقوق» في عمليات مكافحة الإرهاب، تمكن التنظيم من النفاذ خلالها وإحراز العديد من مظاهر التقدم الميداني والرمزي.

ويسعى هذا الجزء لاستكشاف الاتجاهات المتعددة لظاهرة الإرهاب، وجهود مكافحته في القرن الأفريقي، بالتركيز على نشاط تنظيم الشباب المجاهدين في الصومال ودول جوارها، وذلك خلال الفترة الزمنية القريبة التي تعبر عن التحولات الأكثر حداثة واتصالاً بالواقع القائم، والتي تمتد بين عامي 2020 و2022. ويساهم تتبع اتجاهات ظاهرة الإرهاب في القرن الأفريقي بالكشف عن المسببات الرئيسية لاستمرار الظاهرة حتى الآن، وهي المسببات التي تتجاوز الاعتبارات المحلية الصومالية لتشمل متغيرات إقليمية ودولية. وتعتمد الدراسة بصورة كبيرة على الأرشيف اليومي لمواقع الصومال الجديد والصومال اليوم وموقع Garwe Online، وذلك في رصد مختلف مظاهر نشاط التنظيم، والتي شكلت المادة الأولية للتحليل الذي قامت عليه الدراسة.

## دمج الاعتبارات الميدانية والرمزية

منذ نشأته المبكرة، يسعى تنظيم الشباب المجاهدين للتوظيف الإعلامي المكثف لنشاطه الميداني، بما يساهم في تعزيز التصورات بشأن قدراته لدى الحكومة الصومالية والقواعد الجماهيرية كذلك. على هذا الأساس، يحرص التنظيم على اختيار أهدافه بعناية فائقة بما يحقق مكاسب ميدانية وإعلامية كذلك؛ حيث عادة ما تشمل قائمة الأهداف المقار الحكومية الرسمية في العاصمة مقديشو وعواصم الولايات، ومقار الشرطة والسجون، فضلاً عن حملات الإغارة على البلدات الطرفية والسيطرة عليها لبعض الوقت، بما يبرز ضعف الحكومة الصومالية وأدورها العسكرية والأمنية.

## 1. الهجوم على المواقع المهمة في العاصمة

**مقديشو:** تشكل المقار الحكومية والمناطق المحيطة بها في العاصمة مقديشو أهدافًا تقليدية لتنظيم الشباب، الذي يسعى باستمرار لتأكيد قدرته على تنفيذ عمليات تحمل أبعادًا رمزية تتجاوز الحسابات الميدانية. فمن خلال استهداف القصر الرئاسي أو مقار الوزارات الفيدرالية وغيرها من المباني الحكومية في العاصمة، يثبت التنظيم قدرته على اختراق كافة الترتيبات الأمنية، بما فيها الأكثر تحصينًا، بما يثبت عجز الحكومة الفيدرالية الصومالية عن حماية نفسها، ما يحول دون أي حديث جاد بشأن قدرتها على حماية جموع المواطنين الصوماليين. وتشكل مثل هذه العمليات علامات فارقة في تطور اتجاهات الإرهاب في الصومال؛ حيث عادة ما يعقبها تمدد لنشاط التنظيم، استغلالًا لدخول الأجهزة الأمنية الصومالية في مرحلة من إعادة التقييم وتطوير الإجراءات.

فعلى سبيل المثال، وقع تفجير انتحاري بسيارة مفخخة في السادس عشر من أغسطس 2020 في فندق إلبتي في العاصمة الصومالية مقديشو، والذي أعقبه تبادل كثيف لإطلاق النار بين مقاتلي حركة الشباب ورجال الأمن، ليخلف الهجوم ستة عشر قتيلًا، وثلاثة عشر مصابًا. في العاشر من سبتمبر، تعرضت أحياء متعددة في العاصمة مقديشو لقصف مدفعي مجهول المصدر، بعد سقوط عشر قذائف في محيط القصر الرئاسي وفي أحياء وطigli وحرر جج وبونطيري وشنغاني ووابري، وذلك بعد يوم واحد من وقوع تفجير انتحاري في نقطة تفتيش قريبة من القصر الرئاسي في العاصمة، سقط على إثره ثلاثة قتلى من المدنيين. وفي نوفمبر من العام نفسه وقع هجوم انتحاري استهدف مطعمًا

في مديرية حمر جج في العاصمة مقديشو، أسفر عن مقتل ستة وإصابة ثمانية بجروح.

وفي يناير من عام 2021 شهدت العاصمة الصومالية مقديشو وقوع تفجير في تقاطع بيحاني، أسفر عن مقتل خمسة من مرافقي النائبين السابقين في البرلمان محيي الدين حسن أفرح وحسين عرالي، بعد أن تم تفجير عبوة ناسفة على جانب الطريق. وفي الثالث عشر من فبراير أعلنت الشرطة الصومالية أن سبعة أشخاص قد أصيبوا نتيجة تفجير سيارة مفخخة بقيادة انتحاري قام بتفجير نفسه في نقطة تفتيش قريبة من القصر الرئاسي. وفي الشهر التالي سقطت عدة قذائف هاون على المناطق القريبة من مطار آدم عدي الدولي في العاصمة، ما أسفر عن مقتل ثلاثة مدنيين وإصابة آخرين بجروح، وهو الهجوم الذي تزامن مع انعقاد اجتماع رؤساء الولايات وممثلي المجتمع الدولي في أحد الفنادق الموجودة في داخل المطار. وفي إبريل لقي مدنيان مصرعهما بعد سقوط عدد من قذائف الهاون على بعض المناطق القريبة من القصر الرئاسي، أفادت بعض المصادر بوقوع ثلاثة منها داخل القصر الرئاسي. وفي يونيو 2021 قُتل عشرة أشخاص نتيجة تفجير انتحاري قام به أحد عناصر تنظيم الشباب في مقهى مزدحم بالقرب من فندق جوبا في مقديشو، الواقع على مسافة قصيرة من مجمع لمؤسسات حكومية مشدد الحراسة يضم مقر وكالة المخابرات والأمن القومي.

وفي التاسع والعشرين من أكتوبر 2022، واصل تنظيم الشباب المجاهدين شن عملياته الكبيرة داخل العاصمة الصومالية مقديشو؛ حيث نفذ عناصر التنظيم تفجيرًا مزدوجًا استهدف وزارة التعليم الصومالية، بدأ بتفجير أول لسيارة مفخخة أصاب مبنى الوزارة، قبل أن يستهدف تفجير ثانٍ تجمع سيارات الإسعاف والمواطنين في موقع التفجير الأول، ما ساهم في ارتفاع حصيلة الضحايا إلى

بصورة ملموسة، لتقتصر على بعض التجمعات القروية المتناثرة في جنوب ووسط الصومال، لا تزال عمليات الإغارة على المدن والبلدات ذات الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية -ولو لوقت قصير- تشكل أحد الأنماط المهمة لعمليات تنظيم الشباب المجاهدين في الصومال، خاصة في مناطق وسط وجنوب الصومال.

ففي السابع من سبتمبر 2020، أغار مقاتلو تنظيم الشباب على مدينة بلعد الواقعة على بعد 30 كيلومترًا من العاصمة مقديشو، وتمكنوا من السيطرة عليها بعد شن هجوم متعدد المحاور أسفر عن إطلاق سراح سجناء في مركز الشرطة، وطرد القوات الأمنية من المدينة، والسيطرة على مركز الإدارة المحلية للمدينة قبل الانسحاب بعد عدة ساعات. وفي أكتوبر ونوفمبر 2020 شهدت مدينة دوسميرب عاصمة ولاية غلمدغ اشتباكات مسلحة بين القوات المسلحة الصومالية ومقاتلي حركة الشباب المجاهدين، أسفرت عن خضوع مناطق عديدة من ضواحي المدينة لسيطرة عناصر تنظيم الشباب لفترة استمرت لأسابيع.

وفي يناير 2021 قام مقاتلو تنظيم الشباب المجاهدين بالسيطرة على منطقة ماشلاي بالقرب من مدينة قريولي في إقليم شبيلي السفلى بولاية جنوب الغرب، وذلك بعد أن أجبروا القوات المسلحة الأوغندية العاملة في إطار بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على الانسحاب، على إثر مواجهات عنيفة. كما تمكن مقاتلو تنظيم الشباب المجاهدين من السيطرة على بلدة عمارا في إقليم مدغ بولاية غالمدغ في أغسطس، وذلك بعد هجوم تقليدي بدأ بتفجير استهدف قاعدة قوات الجيش الصومالي، الأمر الذي أدى لانسحاب القوات الخاصة الصومالية وقوات الدراويش التابعة للحكومة الإقليمية. وفي يناير 2022، استرد مقاتلون من حركة الشباب السيطرة على مدينة

ما يفوق المائة قتيل والثلاثمائة مصاب. ولا تكمن أهمية الهجوم في حجمه وعدد ضحاياه، وإنما فيما يحمله من دلالات مهمة تكشف عمًا يمكن أن تتخذ الأوضاع الأمنية والسياسية في الصومال من تحولات في المستقبل القريب.

**2. استهداف السجون ومراكز الشرطة: بجانب أهميتها الرمزية، تحمل الهجمات التي يشنها مقاتلو تنظيم الشباب على المقار الأمنية قيمة كبيرة نتيجة لتسببها في حالة من الإرباك لأجهزة الأمن الصومالية. وعادة ما تشمل هذه الهجمات تنفيذ عمليات تستهدف السجون ومقار الاحتجاز، والتي تسفر عادة عن تحرير عدد من عناصر التنظيم من قبضة الأمن، وهو الإجراء الذي يحمل أهمية بالغة في تعزيز ثقة مقاتلي التنظيم في قادتهم.**

وقد شهد سجن مقديشو المركزي في العاشر من أغسطس 2020 قتالاً بين بعض من عناصر حركة الشباب المحتجزين وحرس السجن، مما أدى إلى مقتل أربعة من الحرس بعد أن امتد القتال لست ساعات متواصلة، تمكن خلالها مبارك إبراهيم إيدالي أحد قيادات الحركة، المحكوم عليه بالسجن لعشرة أعوام، من الفرار. كما تعرض السجن المركزي في مدينة بوضاصو بولاية بونتلاندي في مطلع عام 2021 لهجوم شنه عناصر تابعة لتنظيم الشباب المجاهدين، أسفر عن تمكن العناصر المهاجمة من إحراق سيارات داخل السجن وتهريب عدد من المسجونين، بعد أن استمر لساعتين متواصلتين أسفرتا عن سيطرة عناصر تنظيم الشباب جزئيًا على السجن، مع قطع كافة الطرق المؤدية إليه، ما سمح بتهريب أعداد من المسجونين تجاوز عددهم أربعمئة سجين.

**3. الإغارة على المدن والسيطرة عليها وقتيًّا:** على الرغم من تقلص الرقعة الجغرافية الخاضعة للسيطرة المباشرة لتنظيم الشباب

بلعد بإقليم شبيلي الوسطى في ولاية هيرشبيلي، بعد تمكنهم من السيطرة على الأحياء الخمس التي تتكون منها المدينة، وأسفر القتال العنيف عن سقوط ضحايا من الجيش الصومالي ومن المدنيين كذلك. وقد دام الهجوم الذي تم تنفيذه عبر ثلاثة محاور لساعات أسفرت عن سيطرة مقاتلي التنظيم على مقر إدارة المدينة ومركز الشرطة.

## تكثيف اغتيال المسؤولين الحكوميين

تشكل سياسة الاغتيالات ركيزة أساسية لنشاط تنظيم الشباب المجاهدين في الصومال؛ حيث يستهدف من خلالها تقييد جهود المسؤولين السياسيين والأمنيين والعسكريين، خاصة فيما يتعلق بالعمل الميداني. واللافت أن سياسة الاغتيالات التي تبناها التنظيم في الأعوام الثلاثة بين 2020 و2022 قد ركزت على المسؤولين المحليين بصورة أساسية، وذلك في ظل حرص التنظيم على إحداث الأثر النفسي الأكبر لدى المجتمعات المحلية المتعددة في الصومال.

1. اغتيال المسؤولين المحليين: في مارس 2020، استهدف التنظيم عبد الله ديري رئيس إدارة منطقة رأس كامبوني في إقليم جوبا السفلى الجنوبي في مارس 2020، ما أدى لمصرعه بعد أن شغل منصب رئيس إدارة رأس كامبوني منذ أكثر من تسع سنوات. وفي مايو من العام نفسه استهدف التنظيم أحمد موسى نور محافظ إقليم مدغ في ولاية غلمدغ، أثناء تواجده في مدينة جالكعيو. وفي يوليو قام مسلحو التنظيم باختطاف محمد محمود سياد النائب في برلمان ولاية هيرشبيلي، قبل أن تقتاده لمنقطة ياقلي بشبيلي الوسطى لتقتله هناك. وفي أغسطس قام مسلحون باغتيال النائب عبد القادر أبو بكر محمود وزير الزراعة والري في ولاية هيرشبيلي، بعد مدهامته في

مدينة جوهر. كما وقع تفجير انتحاري في مدينة كسمايو، أوقع شافي رابي كاهن رئيس الغرفة التجارية في ولاية جوبالاند قتيلاً في سبتمبر. وفي الشهر ذاته اغتال مسلحون نور حاشي ورسمي نائب وزير الأوقاف في حكومة ولاية هيرشبيلي. وعلى مستوى العناصر الأمنية، قام مسلحو تنظيم الشباب باغتيال أربع من عناصر جهاز المخابرات الصومالي في مديرية وابري بالعاصمة الصومالية مقديشو في ديسمبر 2020.

كما شهدت مدينة جالكعيو الواقعة على الحدود بين ولايتي بونتلانغ وغلمدغ، تفجيراً انتحاريًا كبيراً في السابع عشر من ديسمبر 2020، أسفر عن مصرع عدد من القيادات العسكرية التي كانت محتشدة في المدينة تمهيداً لزيارة رئيس الوزراء محمد حسين روبلي؛ حيث أسفر التفجير عن مصرع عشرة أشخاص، من بينهم قائد الفرقة الحادية والعشرين من الجيش الصومالي، وقائد القوات الصومالية الخاصة في ولاية غلمدغ، ونائبه، والعمدة السابق للمدينة.

2. اغتيال المسؤولين الفيدراليين: على مستوى المسؤولين في الحكومة الفيدرالية ونواب البرلمان الفيدرالي، فقد تمكن التنظيم من اغتيال نائب وزير الأمن في الحكومة الصومالية الفيدرالية عبد الناصر سعيد موسى، عبر تفجير لغم زرع في جانب الطريق في مديرية هدن بالعاصمة مقديشو، وذلك في يوليو 2020 بعد أيام قلائل من نجاة قائد الجيش الجنرال أودوا يوسف راغي من تفجير مشابه. وفي السابع عشر من أغسطس.

وفي يناير 2022، أكدت الشرطة الصومالية أن المتحدث الرسمي باسم الحكومة محمد إبراهيم معلمو، أصيب جراء تفجير انتحاري في العاصمة مقديشو في السادس عشر من يناير. وقد ذكرت

الإعدام كأداة سياسية، ففي الثاني من سبتمبر 2021، وخلال الاستعداد لعقد الانتخابات البرلمانية، وجه المتحدث باسم تنظيم الشباب علي محمود راغي تحذيرًا لجميع الصوماليين من التعامل مع مَنْ وصفهم بـ«الكفار» من خلال المشاركة في الانتخابات، موجهاً تحذيرًا خاصًا لشيخ العشائر، معتبرًا أن أي شخص يساهم في نشر ما يسمى بـ«الديمقراطية» يعتبر مرتدًا ويكون هدفًا لمقاتلي التنظيم.

ويتضح الاتجاه المتصاعد لعمليات الإعدام بتتبع عدد من العمليات التي نفذها التنظيم بحق المدنيين، ففي إبريل 2020 اغتال تنظيم الشباب طبييًا بمديرية دركينلي أمام مركزه الطبي بالعاصمة مقديشو، بعد اتهامه بالتعاون مع الاستخبارات الصومالية. كما نفذت الحركة حكم الإعدام في ست أشخاص في مدينة جامي في إقليم جوبا السفلي بولاية جوبالاند جنوب البلاد، بعدما احتجزتهم لتعاون أربعة منهم مع مخابرات الحكومة الفيدرالية، وتعاون أحدهم مع مخابرات ولاية جوبالاند، وتعاون آخر مع مخابرات ولاية جنوب الغرب.

وفي مايو 2020 قام مقاتلو حركة الشباب في مدينة آدم بيال في إقليم شبيلي الوسطى بولاية هيرشبيلي، بإعدام مواطن صومالي بتهمة التجسس لصالح المخابرات الأمريكية، بعد أن قالت الحركة بأنه اعترف أمام محكمة شكلتها الحركة، بتعاونه مع ضابط أمريكي في منطقة حلني، مقر بعثة الاتحاد الأفريقية في مقديشو، كان قد كلفه بجمع بيانات عن قيادات حركة الشباب. وفي يونيو نفذ التنظيم عملية إعدام بحق اثنين، وذلك في ميدان عام في منطقة رون نرغود، بتهمة التجسس لصالح المخابرات الصومالية.

واستمرارًا لسلسلة الإعدامات الجماعية التي تنفذها حركة الشباب بحق مدنيين متعاونين مع أجهزة الأمن، قام مقاتلو حركة الشباب في سبتمبر

الشرطة أن انتحاريًا استهدف سيارة كانت تقل معلمو الذي يتولى أيضًا منصب كبير المستشارين الإعلاميين لرئيس الوزراء، عند مفرق طرق مكتظ قرب القصر الرئاسي. كما لقيت آمنة محمد النائبة في مجلس الشعب الصومالي مصرعها، نتيجة هجوم نفذه انتحاري عند مدخل القصر الرئاسي في مدينة بلدوين، بمركز إقليم هيران بولاية هيرشبيلي، في تفجير كبير أسفر عن مصرع 48 شخصًا وإصابة 108 آخرين.

## التوسع في إعدام المدنيين

توسع تنظيم شباب المجاهدين في تنفيذ «أحكام الإعدام» بحق أعداد متزايدة من المدنيين، من أجل إرسال رسالة مزدوجة لكل من مواطني المناطق التي تنتشر فيها الحركة، وللحكومة في الوقت ذاته، الغرض منها إرهاب المواطنين بما يحول دون تعاونهم مع أجهزة الأمن والاستخبارات في تضيق الخناق على مقاتلي الحركة، بجانب تعزيز صورة الحركة كطرف قادر على ممارسة أعمال من صميم صلاحيات أجهزة الدولة، بما يصورها في أذهان المواطنين بصورة الكيان العاجز عن ممارسة اختصاصه والمتخلي عنه لصالح تنظيم شباب المجاهدين.

وخلال الفترة الممتدة بين عامي 2020 و2022، أشار نمط عمليات الإعدام إلى ثلاثة مؤشرات مستجدة بالغة الأهمية، أولها امتداد عمليات الإعدام إلى مناطق جديدة بعدما انحصرت سابقًا في إقليمي جوبا الوسطى وجوبا السفلي، أما المؤشر الثاني فهو استهداف المواطنين المتعاونين مع أطراف خارجية كالولايات المتحدة الأمريكية وكينيا، بعدما كان التركيز في السابق على استهداف المتعاونين مع المخابرات التابعة للحكومة المركزية في مقديشو، أو المخابرات التابعة للولايات الصومالية المختلفة، وهو الأمر الذي يحمل طابعًا تصعيديًا كميًا ونوعيًا. ويتعلق المؤشر الثالث بتوظيف الحركة لعمليات

العشائرية، إلى أهداف لهجمات التنظيم الذي أثبت قدرته على التحول من وضع الدفاع لوضع الهجوم.

ففي يونيو 2020، وقعت عدة تفجيرات في مدينة ونلون في إقليم شبيلي، كما قام انتحاري يقل سيارة مفخخة بتفجيرها في معسكر تابع للفرقة الحادية والعشرين المتمركزة في منطقة بعادوين في إقليم مدغ الواقع في وسط الصومال. كما شن مقاتلو حركة الشباب هجومًا على قاعدة للقوات الصومالية في منطقة دينوناي القريبة من مدينة بيدوا، وهي القاعدة التي يتمركز فيها الفوج الثامن من الفرقة 60 بالجيش الصومالي، ما أسفر عن مقتل قائد الفوج، وانسحاب القوات من الموقع. وفي أغسطس أغار مقاتلو التنظيم على قاعدة عسكرية تقع بالقرب من ستاد العاصمة مقديشو، تتبع لواء 12 إبريل من الجيش الصومالي، ما أسفر عن مقتل ثمانية جنود، كما تعرضت قاعدة للجيش الصومالي في مدينة غربهاري مركز إقليم غدو بولاية جوبالاند، لقصف مدفعي شنه مهاجمون من حركة الشباب. وفي سبتمبر شن مقاتلو التنظيم هجومًا على قاعدة عسكرية للجيش الصومالي في ضواحي مدينة بلدوين في إقليم هيران وسط الصومال.

وبحلول يناير 2021، عاد تنظيم الشباب لامتلاك زمام المبادرة عبر شنه هجومًا منسقًا على قاعدة عسكرية تتبع القوات المسلحة الصومالية، بالقرب من مدينة بلعو القريبة من العاصمة مقديشو. وفي إبريل هاجمت عناصر التنظيم قاعدتين عسكريتين في منطقتي أوديجلي وبريري وسط الصومال، بتفجيرين متزامنين أعقبهما تفجير ثالث استهدف قافلة عسكرية حاولت تقديم العون للقوات، ما خلف سبعة وأربعين جنديًا قتيلاً، من بينهم قائد عسكري رفيع، وفق ما أعلنته الوسائط الإعلامية التابعة للتنظيم.

ويُعد شهر يونيو 2021 الأسوأ من حيث عدد الهجمات التي استهدفت الجيش الصومالي، ومن

يُعدام أربعة مدنيين من سكان مدينة ساكو في ولاية جوبالاند الواقعة جنوب البلاد، وذلك بعد اتهامهم بالتجسس لصالح القوات الأمريكية والحكومتين الكينية والصومالية. كما قامت الحركة في الشهر ذاته بإعدام مدنيين اثنين في إقليم هيران بولاية هيرشبيلي، بتهمة التجسس لصالح القوات الأفريقية والمخابرات الصومالية.

وفي مارس 2021، عادت من جديد ظاهرة تنفيذ التنظيم للإعدامات الجماعية، حين قامت الحركة بإعدام خمسة أشخاص في مدينة بؤالي في إقليم جوبا الوسطى في ولاية جوبالاند، وذلك بتهمة التجسس لصالح الحكومة الفيدرالية الصومالية. وفي يونيو، نفذ تنظيم الشباب عملية إعدام علني بحق ستة أشخاص من بينهم امرأة في مدينة ساكو في محافظة جوبا الوسطى جنوب البلاد، وذلك بعد أن اتهمت محكمة تابعة للتنظيم الستة الذين تم اعتقالهم في بلدة كونابرو في إقليم شبيلي السفلى، بالتجسس لصالح وكالة المخابرات الأمريكية.

## التحول لوضع الهجوم على القوات الصومالية

في الوقت الذي تسعى فيه الدولة الصومالية بمواصلة جهودها في مكافحة الإرهاب، لنشر تصور في الداخل والخارج بشأن تراجع منتظر لوتيرة الإرهاب، وتحسن في قدرة القوات المسلحة الصومالية على تولي زمام قيادة جهود مكافحة الإرهاب في المستقبل؛ يشير العديد من الظواهر إلى صعوبة الاعتماد على القدرات العسكرية الصومالية وحدها في التصدي بنجاح لما يفرضه تنظيم الشباب من تهديد. فخلال الأعوام الأخيرة، وعلى الرغم من خسارة التنظيم قدرته على الاستقرار في المواقع الاستراتيجية، تحول العديد من معسكرات وقواعد القوات المسلحة الصومالية والقوات الرديفة والمعاونة من الجيوش الإقليمية والمليشيات

التخطيط والعمليات الميدانية، وتوفير الدعم والتدريب للقوات الأمنية والعسكرية الصومالية، لا يمكن الحديث عن أي فاعلية تذكر لعمليات مكافحة الإرهاب في الصومال. وعلى الرغم من تعدد القوات الأجنبية الناشطة في الصومال، تمكن تنظيم الشباب من استهداف كافة هذه القوات، سواء تلك التي تتبع بعثة الاتحاد الأفريقي (أميصوم)، أو تلك التي تقدم الدعم وفق ترتيبات ثنائية مع الحكومة الصومالية كالقوات الأمريكية والتركية.

#### 1. استهداف قوات بعثة الاتحاد الأفريقي:

تهاجم عناصر تنظيم الشباب مجمع حلني، أكبر قاعدة عسكرية لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، القريبة من مطار مقديشو الدولي، بصورة متكررة، خاصة في ظل الأهمية الاستراتيجية للمجمع نفسه، الذي يُعد مقرًا لمكتب بعثة الأمم المتحدة

وعدد من السفارات الأجنبية. وبجانب الهجوم على المقر الرئيسي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (أميصوم)، تمكن تنظيم الشباب من استهداف معسكرات القوات الأفريقية في مناطق متعددة من البلاد، خاصة بعد توزيع القوات الأفريقية بصورة يغلب عليها التجانس، عبر تقسيم الصومال باستثناء إقليم بونتلاند إلى مناطق للعمليات، بحيث تنتشر القوات

حيث الخسائر المادية والبشرية التي تكبدها. ففي بداية الشهر وقع هجوم في مديرية ودجر بالعاصمة مقديشو، أسفر عن مصرع عشرة جنود، بعد أن استهدف تفجير انتحاري حشودًا من المجندين الجدد الراغبين في الالتحاق بالقوات المسلحة الصومالية داخل مركز طغي بدن لتدريب الجيش الصومالي. كما هاجم التنظيم قاعدة للجيش الصومالي في منطقة وبيو عدي في إقليم شبيلي الوسطى بولاية هيرشبيلي، ما أسفر عن إصابة قائد الفوج الرابع في الجيش الصومالي ومقتل أربعة جنود. وفي الشهر ذاته، شن مقاتلو تنظيم الشباب المجاهدين هجومًا على معسكر في بلدة وسيل بإقليم مدغ في ولاية غلمدغ، أسفر عن مقتل 34 من عناصر الجيش الصومالي. وفي نوفمبر، وقع انفجار في مدينة بارديري في إقليم غدو في ولاية جوبالاند، استهدف مركز تدريب عسكري، مما أسفر عن مقتل جنديين، وإصابة عدد غير محدد من الجنود الذين كانوا في المرحلة التحضيرية قبيل نشرهم ميدانيًا للمشاركة في عمليات مكافحة الإرهاب في إقليم غدو.

وفي يناير 2022، كثف التنظيم هجماته على أرتال المركبات الناقلة للجنود الصوماليين، وهو ما بدأ بتفجير لغم أرضي في منطقة عيل طيري القريبة من عاصمة غلمدغ، استهدف مركبة عسكرية تابعة للقوات الصومالية الخاصة، ما أسفر عن مقتل 8 جنود. كذلك شهدت مدينة دوسمريب عاصمة ولاية غلمدغ مقتل استهداف رتل من المركبات العسكرية بلغم أرضي أثناء توجه الجنود إلى بلدة بحدو لدعم القوات الموجودة في المدينة بعد تعرضها لهجوم من حركة الشباب.

#### استهداف القوات الأجنبية في الصومال

يدرك تنظيم الشباب المجاهدين جيدًا الدور الحاسم الذي تلعبه القوات الأجنبية في الصومال. فمن دون الدور الذي تلعبه هذه القوات على مستوى



وفي الشهر التالي استهدف مقاتلو حركة الشباب سيارة عسكرية تابعة للقوات المسلحة الإثيوبية في مدينة قنسخطيري الواقعة في إقليم باي في ولاية جنوب غرب الصومال. وشهد شهر يونيو تصاعدًا كبيرًا للهجمات بعد قصف قاعدة للقوات الإثيوبية المنتشرة في منطقة هلغن. وفي مطلع عام 2022، قام تنظيم الشباب بقصف قاعدة تابعة للجنود الإثيوبيين التابعين للبعثة الأفريقية في مدينة واجد في إقليم بكون بولاية جنوب الغرب، بـ 13 قذيفة مدفعية. كما لقي جندي إثيوبي مصرعه وأصيب اثنان آخرون في انفجار عبوة ناسفة زُرعت على طريق في المدينة نفسها. كذلك تم استهداف قوات إثيوبية ضمن البعثة الأممية في بلدة دينسور في إقليم باي بولاية جنوب الغرب، بعبوة ناسفة تسببت في مقتل ثلاثة جنود إثيوبيين.

الإثيوبية في الأقاليم الداخلية المحاذية للحدود الإثيوبية باي وبكون وجيدو، وتنتشر القوات الأوغندية في المناطق الساحلية الوسطى في العاصمة مقديشو وإقليم شبيلي السفلى، وتنتشر القوات الكينية في المناطق الجنوبية المحاذية للحدود الكينية في إقليمي جوبا الوسطى وجوبا السفلى، وتنتشر القوات الجيبوتية في الأقاليم الوسطى كغلغدود وهيران، بجانب انتشار القوات البوروندية في إقليم شبيلي الوسطى.

2. استهداف القوات الإثيوبية: في الأول من إبريل 2020، قامت مجموعة من مقاتلي الجماعة بتفجير مركبة نقل جنود إثيوبيين تابعين للقوات الأفريقية لحفظ السلام في مدينة جارباهاري جنوب الصومال، مما أسفر عن مقتل اثنين وإصابة أربعة جنود آخرين.



3. **استهداف القوات الأوغندية:** في إبريل من عام 2020، تعرض مطار باراوي الواقع في ولاية جنوب الغرب لهجوم شنته مركبتان مفخختان استهدف القوات الأوغندية المنتشرة في المطار. وفي أكتوبر، تعرضت القوات الأوغندية لهجوم نتج عن انفجار لغم أرضي زُرع في جانب الطريق في بلدة شلامبود، أسفر عن مقتل جنديين أوغنديين خلال محاولتهما تفكيك اللغم. وفي فبراير 2021 قامت عناصر تابعة لتنظيم الشباب المجاهدين بشن هجوم على قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في مدينة قنشطيري في إقليم باي بولاية جنوب الغرب، الأمر الذي جاء ردًا على قيام القوات الأوغندية بتوسيع نطاق نشاطها. كما شهد مطلع يوليو 2021 تصاعدًا كبيرًا للمواجهات في إقليم شيبلي السفلى، بعد تعرض القوات الأوغندية لهجوم في الطريق الرابط بين بلدتي بولومير و غولوين في المحافظة، وذلك بعد تفجير لغم أرضي. وفي يناير من عام 2022، أعلنت حركة الشباب المجاهدين شنّها هجومًا على قاعدة للقوات الأوغندية في ضواحي مدينة أفجوي الواقعة على بعد 30 كم جنوب غرب العاصمة مقديشو، أسفر عن وقوع مواجهات عنيفة بين مقاتلي حركة الشباب وبين القوات الأوغندية المتمركزة في القاعدة المستهدفة. وقد أعلنت الحركة تمكنها من قتل ثلاثة جنود أوغنديين.

4. **استهداف القوات الكينية:** في إبريل 2020، شن مقاتلو حركة الشباب هجومًا على قاعدة للقوات الكينية العاملة تحت مظلة الاتحاد الأفريقي في منطقة كليبو الواقعة في إقليم جوبا السفلى بولاية جوبالاند. وفي أغسطس، شن مقاتلو حركة الشباب هجومًا آخر على قاعدة عسكرية بولاية جوبالاند تستخدمها القوات الكينية في منطقة قوقاني. وفي يناير

2021، لقي أربعة عناصر من القوات المسلحة الكينية مصرعهم، كما أصيب ثمانية آخرون بجروح، وذلك بعد انفجار لغم أرضي زُرع على الطريق في منطقة دوبلي الصومالية، الواقع على الحدود بين الصومال وكينيا في ولاية جوبالاند. وفي يوليو أعلن تنظيم الشباب المجاهدين عن تمكنه من قتل عدد من الجنود في هجوم على قاعدة عسكرية كينية في بلدة هوسينغو جنوب الصومال، وذلك بعد أن اقتحم مئات من مقاتلي تنظيم الشباب القاعدة، ما أدى إلى اشتباكات عنيفة مع جنود القوات الكينية.

5. **استهداف القوات الدولية:** في الخامس من يناير من عام 2020، استهدف هجوم لحركة شباب المجاهدين الصومالية، القاعدة العسكرية المعروفة باسم كامب سيمبا Camp Simba الواقعة في جزيرة ماندا Manda في أرخبيل لامو Lamu Archipel- ago، الواقعة شمال الساحل الكيني المطل على المحيط الهندي، وهي القاعدة التي تُعد المركز الأهم للوجود العسكري الأمريكي في كينيا، والتي تُعد مركزًا لانطلاق العمليات الأمريكية لمكافحة الإرهاب في جنوب الصومال. وقد استخدم المهاجمون السيارات المفخخة لاقتحام المنشأة العسكرية والمطار الملحق بها، تمهيدًا لدخول مسلحي الحركة للقاعدة، الأمر الذي أسفر عن إصدار حركة الشباب بيانًا قالت فيه بأنها تمكنت من السيطرة على بعض أجزاء القاعدة العسكرية لبعض الوقت. وقد أوقع الهجوم ثلاثة قتلى، أحدهم جندي أمريكي والآخرون من الأمريكيين المتعاقدين مع وزارة الدفاع، بالإضافة لجرح جنديين أمريكيين. وعلى مستوى الخسائر المادية، أسفر الهجوم عن خسائر مهمة في المعدات العسكرية، تضمنت تدمير ست طائرات مدنية يتم تشغيلها بواسطة المتعاقدين، كانت تابعة في القاعدة الجوية وقت الهجوم، وهي الطائرات

التي تُستخدم في القيام بمهام الاستطلاع والمراقبة لصالح القوات الأمريكية، فضلاً عن الاعتماد عليها في مهام النقل وإجلاء المصابين من مواقع العمليات التي تنشط فيها القوات الأمريكية والقوات الكينية الحليفة في مواجهة حركة الشباب. كما أدى الهجوم كذلك إلى تدمير عدد غير محدد من المركبات المصفحة وخزانات الوقود التي كانت تستخدمها القوات الأمريكية.

وفي السابع من سبتمبر من العام نفسه، استهدف هجوم انتحاري لحركة الشباب قاعدة عسكرية تستخدمها القوات الأمريكية والصومالية في منطقة جاني عبدالله بالقرب من مدينة كساميو، عبر تفجير انتحاري لسيارة مفخخة، تبعه هجوم مسلح مكثف أسفر عن مقتل جنديين صوماليين وإصابة جندي أمريكي. وقد جاء الهجوم بعد يوم واحد من استعادة القوات الصومالية والأمريكية السيطرة على مدينة جاني عبدالله، بعد سقوطها في يد تنظيم الشباب، شرعت خلاله القوات الصومالية في عمليات تطهير المباني وإزالة الألغام من الطرق الرئيسية.

ولم يسلم معسكر (توركصوم) الذي تديره القوات التركية لتدريب العناصر الصومالية الأمنية والعسكرية، من هجمات تنظيم الشباب. في الثالث والعشرين من يونيو 2019، تعرض المعسكر لهجوم تسبب فيه قيام انتحاري بتفجير نفسه في تجمع للجنود عند مدخل القاعدة العسكرية، الأمر الذي خلف قتيلين بالإضافة للانتحاري، وخمسة مصابين على أقل تقدير. وفي يناير 2022، أعلن تنظيم الشباب تنفيذه هجومًا أوقع 20 جنديًا كانوا يحرسون معسكر تركصوم الذي تديره القوات التركية لتدريب قوات الجيش الصومالي.

## التمدد في دولتي الجوار (كينيا وإثيوبيا)

لأسباب عديدة، كشف تنظيم الشباب منذ وقت مبكر عن توجه إقليمي يتجاوز نشاطه في الصومال. فمن ناحية، يستفيد التنظيم من تمدد

المكونات السكانية الصومالية في كافة دول الجوار إثيوبيا وكينيا وجيبوتي، وهو ما يعني توافر أعداد من الأتباع والمتعاطفين داخل هذه الدول. ومن ناحية أخرى، جاء اشتراك الدول الثلاث بقوات تحت مظلة البعثة الأفريقية (أميصوم)، ليوفر دافعًا إضافيًا لنشاط التنظيم داخل هذه الدول، باعتباره نضالًا من أجل تحرير الوطن من القوات الأجنبية. على هذا الأساس شهدت كل من كينيا وإثيوبيا نشاطًا متناميًا لتنظيم الشباب المجاهدين، ساهم في تعقيد المشهد الإقليمي.

1. التمدد في كينيا: منذ مشاركة كينيا في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال عام 2011، أصبحت كينيا مستهدفة بعمليات حركة الشباب، والتي كثيرًا ما طالت العمق الكيني عبر هجمات كبيرة، كان من أبرزها ما شهدته شهر سبتمبر من عام 2013 من هجوم مسلح على مجمع وست جيت التجاري في العاصمة نيروبي، والذي أوقع نحو سبعين قتيلًا، والهجوم الذي وقع في ديسمبر من عام 2015 في جامعة جاريسا، والذي أوقع قرابة 150 قتيلًا، بجانب الهجوم على فندق دوسيت في العاصمة نيروبي في يناير من عام 2019، والذي خلف 21 قتيلًا. ويأتي هذا الاستهداف المتكرر للدخل الكيني ليعكس رغبة حركة شباب المجاهدين في تخفيف الضغط الذي تمارسه القوات المشاركة في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، من خلال رفع التكلفة الأمنية والسياسية لقرار كل من هذه الدول بالاستمرار في مشاركة قواتها في البعثة الأفريقية في الصومال.

ومما أكسب هجمات تنظيم الشباب في كينيا فاعلية كبيرة، اعتمادها على فرعها المشكل في الداخل الكيني من عناصر محلية، وهو الفرع الذي تأسس عام 2013، ويحمل اسم «جيش الأيمن».

نور عمر، العامل بقيادة القوات الخاصة لمكافحة الإرهاب، أعقبها شن مقاتلي التنظيم هجوماً في ديسمبر، استهدف مركزاً للشرطة في منطقة الشيخ برو في مدينة مانديرا. كما نفذ عناصر التنظيم هجوماً أدى إلى تدمير مقر شركة سافاري كوم للاتصالات في المدينة ذاتها، والتي تُعد بنيتها التحتية أهدافاً رئيسية للتنظيم.

هذا النشاط المكثف لتنظيم الشباب في شمال شرق كينيا، دفع علي روبا رئيس الإدارة المحلية بمقاطعة مانديرا، للتصريح بأن أكثر من 50% من الطرق التي تربط بين المقاطعات في الإقليم تقع تحت سيطرة حركة الشباب المجاهدين، وذلك في مطلع يناير 2021، بعد أيام قليلة من شن التنظيم هجوماً على حافلة للركاب في مانديرا، وهي العملية التي تكررت بعد نحو شهرين. وفي مايو، شهدت قرية إيشاكاني الواقعة بالقرب من مدينة لامو الكينية، تفجير عبوة ناسفة زُرعت على جانب الطريق المؤدي لمخيم للاجئين الصوماليين، مما أسفر عن مقتل مدنيين. وفي يناير 2022 شن مقاتلو حركة الشباب هجوماً على منطقة بانيسا في شمال مدينة منديرا في شمال شرق كينيا، أسفر عن مصرع شخصين وإصابة واحد على الأقل بجروح.

2. التمدد في إثيوبيا: منذ ظهور تنظيم الشباب للمرة الأولى عام 2006، وحتى سبتمبر من عام 2020، شكلت مناطق نشاط التنظيم في جنوب ووسط الصومال البؤرة الساخنة في إقليم القرن الأفريقي باتساعه. لكن نشوب حرب تيجراي وامتدادها لأكثر من عامين عبر موجات متعاقبة من التهدئة والتصعيد، أدى إلى تغيرات جذرية في مسرح العمليات الإقليمي. فبدلاً من أن تستمر إثيوبيا في لعب أدوار نشطة في مكافحة تنظيم الشباب داخل الصومال، سواء من خلال التعاون العسكري والأمني الثنائي مع حكومات مقديشو

والذي يتخذ من غابة بوني في منطقة لامو الكينية معقلاً له. وقد تأسس الفرع الكيني لتنظيم الشباب على يد دوبو عبد العزيز علي، الذي عُرف بين أنصاره باسم «المعلم أيمن». وقد تمكن التنظيم من البقاء محافظاً على قدرة كبيرة التأثير في الداخل الكيني، خاصة بعد صموده في وجه العملية العسكرية التي قامت بها السلطات الكينية، والتي حملت اسم Linda Boni، والتي تعني «حماية بوني»، في إشارة لمنطقة تركز الفصيل المسلح. ويستغل فرع حركة الشباب في كينيا، الواقع المتناقض لمناطق الشمال الشرقي في كينيا، والتي ينتمي غالبية سكانها إلى القبائل الصومالية، إلا أنهم يحملون الجنسية الكينية، بعد تمكن كينيا من إنهاء المطالب الصومالية بضم الإقليم في إطار ما عُرف بمشروع الصومال الكبير، الذي كانت تسعى الصومال لتحقيقه خلال ستينيات وسبعينيات القرن العشرين.

وفي ظل هذا الوضع المعقد، لا يجد تنظيم الشباب نفسه في حاجة لنقل المقاتلين والأسلحة عبر الحدود الكينية الصومالية، التي كثيراً ما تتعرض للإغلاق لفترات طويلة على إثر تصاعد التهديدات الأمنية، وكذلك التوترات السياسية بين حكومتي البلدين؛ حيث تتولى عناصر التنظيم في الداخل الكيني تنفيذ ما يوكل إليها من عمليات.

ففي يوليو 2020، شهدت مدينة جاريسا في الإقليم الشمالي الشرقي قيام مسلحين تابعين لحركة الشباب المجاهدين بتدمير مقر شركة اتصالات كينية تقع في منطقة كوراكورا. وفي سبتمبر، شهدت مدينة جاريسا وقوع انفجار نجم عن محاولة مقاتلي تنظيم الشباب المجاهدين زرع عبوة ناسفة على جانب الطريق بين مدينتي جاريسا وفافي. كما شهد الشهران الأخيران من العام ذاته سلسلة من الهجمات في مدينة مانديرا القريبة من الحدود مع الصومال؛ حيث أعلن تنظيم الشباب المجاهدين مسؤوليته عن تنفيذ عملية أسفرت عن اغتيال الضابط الكيني عدي

استمرار هذا النمط من العمليات في الظهور مجددًا مستقبلاً.

## العوامل المفسرة

لا يمكن تفسير الاتجاهات التي أخذها نشاط تنظيم الشباب في الصومال في السنوات الأخيرة، استنادًا إلى تحولات داخلية على المستوى الفكري أو الحركي التي شهدتها التنظيم؛ حيث ترجع النسبة الغالبة من العوامل المفسرة إلى الفاعلين المنخرطين في عمليات مكافحة الإرهاب، سواء الحكومات الصومالية المتعاقبة أو الأجهزة الأمنية الصومالية، فضلًا عن البعثة الأفريقية والقوى الدولية ذات الأدوار المؤثرة على الأرض في مجال مكافحة الإرهاب، وذلك في ظل ما شهده أداء كافة هذه الأطراف من تغيرات لافتة.

### 1. غموض الموقف السياسي للحكومات

**الصومالية من تنظيم الشباب:** تشكل قضية الحوار والتفاوض بين الحكومات الصومالية الفيدرالية المتعاقبة وبين تنظيم الشباب، إحدى أكثر القضايا إثارة للجدل في الصومال على المستويين الرسمي والشعبي. ومما زاد من اتساع مساحة هذا الجدل، الشواهد المتكررة على وجود قنوات مفتوحة للتواصل بين الجانبين، تم من خلالها تفكيك أزمات متعددة، خاصة من خلال كبار رجال العشائر الذين يلعبون دور الوساطة بين الجانبين، فضلًا عن المواقف الدولية «المرنة» من هذا التوجه، مدفوعة برغبة في تجني الإغلاق المحكم لهذه القنوات، والتي تشكل بديلًا اضطراريًا في معالجة بعض الأزمات المعقدة.

وطوال سنوات حكم الرئيس محمد عبد الله (فرماجو)، برز العديد من التحديات الجوهرية التي واجهت عمليات مكافحة تنظيم الشباب بصورة فعالة. وفي ظل تصاعد الضغوط الداخلية والخارجية

المتعاقبة، أو من خلال مشاركتها الكبيرة في بعثة الاتحاد الأفريقي؛ بدأت إثيوبيا مبكرًا في تقليص أعداد قواتها في الصومال، وتعديل نمط انتشارها، نتيجة للحاجة الماسة لعناصر قواتها المسلحة في خوض معارك الداخل، ولاضطرار القيادة العسكرية إلى استدعاء كافة العناصر المنتمية لجماعة تيجراي خوفًا من تسببها في إثارة أزمة بين القوات الإثيوبية في الصومال.

وقد أدى تركيز انتشار القوات المسلحة الإثيوبية التابعة للحكومة الفيدرالية، وكذلك الجيوش التابعة للولايات الإقليمية في جبهة شمال إثيوبيا، إلى خلق حالة من الفراغ في شرق البلاد، ظهرت تداعياتها السلبية مبكرًا بنشوب المواجهات بين القوات النظامية التابعة للولاية الصومالية وتلك التابعة لولاية العفر في العام الأول للصراع. لكن أبرز مظاهر التحولات الجذرية في مسرح العمليات في القرن الأفريقي، تجسدت في استغلال عناصر تنظيم الشباب الفراغ الأمني في شرق وجنوب إثيوبيا في نهاية يوليو ومطلع أغسطس 2022، بما مكنه من شن سلسلة من الهجمات بعناصر بلغ عددها قرابة 1500 عنصر مسلح، تمكن بعضها من اختراق عمق الإقليم الإثيوبي بمئات الكيلومترات وصولًا للحدود الغربية للإقليم الصومالي في وسط إثيوبيا.

وبغض النظر عن الجدل الإعلامي بشأن الخسائر التي كبتها كل طرف للطرف الآخر، تمكن تنظيم الشباب من توسيع الرقعة الجغرافية لنشاطه شرقًا، كما سبق أن وسعها جنوبًا خلال العقد الماضي. فمثلما نجح التنظيم في اختراق مناطق الشمال الكيني مستفيدًا من انتشار المكون الصومالي في هذه المناطق، وصولًا لسيطرته على شبكة الطرق الرئيسية والفرعية فيها بصورة كبيرة، تمكن التنظيم من اختراق الحدود الإثيوبية مستفيدًا من الوضع الداخلي الملائم، على نحو يجعل من المتوقع

لتركيا أثناء استقباله في «المؤسسة التركية للأبحاث السياسية»، والتي أعلن فيها أنه يجب أن يكون هناك فرصة مستقبلية للتفاوض بدلاً من الاعتماد على الاستراتيجية العسكرية وحدها وفق ما نقلته وكالة بلومبرج الإخبارية، إلا أنه استدرك مصرحاً بأن الحكومة الحالية ليست في موقف ملائم للتفاوض مع حركة الشباب في الوقت الراهن. كل هذه الرسائل المتناقضة تكشف عن أن غياب الوضوح عن توجه القيادة الصومالية بشأن آليات التعامل مع تنظيم الشباب إحدى نقاط الضعف الرئيسية، والتي تحفز التنظيم لتكثيف النشاط كوسيلة إضافية للضغط.

**2. الأزمات المتكررة داخل الأجهزة الأمنية الصومالية: في أغسطس من عام 2019، قام الرئيس الصومالي محمد عبد الله محمد (فرماجو) باتخاذ قرار بتغيير عدد من القادة العسكريين والأمنيين بتعيين أودوا يوسف راغي قائداً لقوات الجيش، وتعيين فهد ياسين قائداً لجهاز الأمن والاستخبارات، وتعيين عبيد حسن محمد قائداً للشرطة. وقد كان هذا في قيادات القوات المسلحة والمؤسسات الأمنية هو الخامس الذي يقوم به منذ توليه رئاسة البلاد في فبراير من عام 2017، ما عكس حالة الاضطراب الشديد في إدارة ملف مكافحة الإرهاب. وقد كان من اللافت وقوع اختيار الرئيس السابق على فهد ياسين لتولي منصب رئيس جهاز الأمن والاستخبارات، على الرغم من عدم تمتعه بأي خبرات في هذا المجال، بعدما سبق له أن عمل مراسلاً لقناة الجزيرة القطرية، ثم رئيساً لمكتب مركز الجزيرة للدراسات في شرق أفريقيا.**

وقد تسببت هذه السياسيات في أزمة تفجرت في سبتمبر 2021، طالت وكالة المخابرات الصومالية، حين أعلن مدير وكالة المخابرات والأمن القومي فهد ياسين تقديمه استقالته للرئيس السابق محمد عبد

الكبيرة التي تعاني منها الحكومة الاتحادية، وفي ظل الإخفاقات المتكررة لقواتها المسلحة، طالبت العديد من الأصوات الحكومة الفيدرالية بالعمل على وقف خسائرها العسكرية، عبر فتح المسار السياسي للتفاوض مع جماعة الشباب من أجل تسوية سياسية. وقد حظي هذا التوجه بتأييد نسبي خارجي عبر بعض المؤشرات، أبرزها تصويت الولايات المتحدة ومعها أربع دول غربية أخرى في جلسة مجلس الأمن في الثامن والعشرين من أغسطس، الرفض للمشروع الكيني لتصنيف جماعة الشباب جماعة إرهابية وفق القرار رقم 1267 لعام 1999.

ومع تغير السلطة في الصومال، تجدد الجدل بشأن استراتيجيات التعامل مع تنظيم الشباب، خاصة بعدما حقق قدرًا كبيرًا من الاستدامة والتجذر في مناطق وسط وجنوب البلاد، عبر التداخل بقوة في النسيج الاجتماعي والبناء الاقتصادي في المجتمعات المحلية في العديد من المناطق. وفي أعقاب تولي الرئيس حسن شيخ محمود الرئاسة في منتصف مايو الماضي، ظهرت العديد من الرسائل المتناقضة التي تعكس موقفًا غامضًا للحكومة الصومالية الجديدة من التعامل مع تنظيم الشباب. فلا شك أن الغاية النهائية لكل الحكومات الصومالية المتعاقبة تظل هي استعادة الأمن، لكن يظل الجدل مستمرًا بشأن الوسائل.

فقد ظهرت تصريحات لعبد الولي علي غاس رئيس الوزراء الصومالي خلال الولاية الأولى للرئيس حسن شيخ محمود، طالب فيها الرئيس بالتفاوض مع التنظيمات المسلحة حال الاضطرار لذلك من أجل استعادة الأمن. كذلك جاء اختيار رئيس الوزراء الجديد حمزة عبيد بري، القيادي السابق بتنظيم الشباب مختار روبو، في منصب وزير الأوقاف والشؤون الدينية ليثير المزيد من الأسئلة بشأن توجه الحكومة الجديدة، خاصة بعد التصريحات التي أدلى بها الرئيس حسن شيخ محمود خلال زيارته

للرئيس الأسبق للوكالة عبد الله عبد الله محمد الذي عزله الرئيس (فرماجو) من منصبه، إلا أن مثل هذه الإجراءات اقتصر دورها على الجانب الرمزي في إعادة الانضباط والمؤسسية للوكالة، من دون أن ينعكس إيجاباً على استعادة نشاطها على الأرض في مراقبة وتتبع نشاط تنظيم الشباب، وهو الأمر الذي قد يتطلب المزيد من الوقت.

### 3. تحولات البعثة الأفريقية والتغير في طبيعة

**الدعم الإقليمي:** استمر تفويض بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال أميصوم منذ عام 2007 وحتى 2022، وخلال تلك الفترة شكلت البعثة الأفريقية الداعم الأبرز على الأرض في التصدي لتنظيم الشباب، في ظل ما شهدته القوات المسلحة الصومالية من موجات للعودة والتراجع خلال تلك الفترة. وفي السنوات الأخيرة، ومع التحسن النسبي في القدرات العسكرية الوطنية الصومالية، بات ينظر للبعثة الأفريقية باعتبارها أحد عناصر انتقاص السيادة الصومالية، لتنال المطالب بإنهاء تفويض البعثة ونقل مهامها للقوات الصومالية تأييداً شعبياً وسياسياً واسعاً.

وقد انعكس هذا التحول في التوجهات الصومالية، في صورة خلاف كبير بشأن مستقبل البعثة، لم ينته إلا في فبراير 2022، حين أعلنت الحكومة الصومالية ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي التوصل إلى اتفاق بشأن تشكيل بعثة أفريقية جديدة يُطلق عليها اسم البعثة الأفريقية الانتقالية في الصومال African Union Transitional Mission to Somalia-ATMIS، لتحل محل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (أميصوم). ووفق تفويضها الذي أقره مجلس الأمن، تقرر أن تعمل البعثة الجديدة في مسارين متوازيين، أولهما مكافحة الإرهاب والتصدي لتنظيم الشباب، والثاني تأهيل القوات الصومالية تدريجياً لتولي مسئولياتها

الله (فرماجو)، وذلك استجابة للضغوط المتنامية بشأن أداء الوكالة تحت رئاسته، وعلاقته الوثيقة بتركيا وقطر، وانصراف الوكالة لدعم الرئيس السابق كمهمة أولى، الأمر الذي فجر عدداً من القضايا كاختفاء الموظفة السابقة بالوكالة إكرام تهليل، والجدل بشأن مصير مختار روبو القيادي السابق بتنظيم الشباب، الذي كان محتجراً لدى الوكالة، فضلاً عن التدايعات السلبية لممارسة عناصر الوكالة أدواراً في التضييق على معارضي الرئيس السابق.

وقد أدت استقالة فهد ياسين لوقوع مواجهة بين الرئيس السابق ورئيس الوزراء السابق، بشأن تحديد صلاحية أي منهما في تعيين مدير جديد للوكالة، خاصة بعد انتهاء الولاية الدستورية لمحمد عبد الله (فرماجو) منذ فبراير 2021، ما خلق أزمة سياسية حادة انتهت بتعيين ياسين عبد الله محمود مديراً مؤقتاً للوكالة. وفي الأسابيع الأخيرة السابقة على الانتخابات الرئاسية في مايو 2022، تفجر خلاف جديد بين وكالة المخابرات والبعثة الأفريقية في الصومال، بشأن رفض الوكالة الاستجابة لمطالب البعثة الأفريقية بإخلاء نقطتين أمنييتين داخل المقر الرئيسي للبعثة في مقديشو، بعد تعرضه لهجوم من قبل عناصر الشباب، دفع البعثة للشك في قيام عناصر المخابرات الصومالية بتسهيل اختراق النظام الأمني للمقر.

وساهمت هذه التوترات المتنامية في خلق حالة من القصور المعلوماتي بشأن تطور نشاط تنظيم الشباب لمدة تفوق العام الكامل، منذ تفجر الأزمة السياسية بانتهاء ولاية الرئيس محمد عبد الله (فرماجو) بداية 2021، وحتى تولي الرئيس الجديد حسن شيخ محمود في منتصف 2022. وسرعان ما أولى الرئيس الجديد حسن شيخ محمود اهتماماً بتصحيح الأوضاع في وكالة المخابرات، بعدد من الإجراءات بدأها بتعيين مهد محمد صلاب مديراً جديداً للوكالة بعد نحو عشرة أيام من توليه الرئاسة، كما اتخذ رئيس الجمهورية قراراً بإعادة الاعتبار

العسكري الأمريكي حول العالم. لكن على العكس من حالات أخرى في الشرق الأوسط، واكب الإعلان عن التوجهات الأمريكية الجديدة في الصومال تصاعد ملحوظ في الضربات الجوية الأمريكية لمعاقل حركة الشباب المجاهدين في الصومال.

وخلالًا للتوجه الأمريكي العام، أعلنت الولايات المتحدة في نهاية يناير 2019 عن إرسال 150 جنديًا إضافيًا للصومال، لينضموا إلى 500 جندي أعلنت القيادة العسكرية الأمريكية في أفريقيا (أفريكوم) عن تواجدهم في الصومال عام 2018، بعد أن كان آخر عدد أعلنته القيادة هو 50 جنديًا فقط عام 2016. ولم تكن هذه الزيادة المطردة في أعداد الجنود الأمريكيين على الأرض الصومالية ممكنة لولا الجهود التي بدأت في عام 2017 لتطوير القاعدة الأمريكية في بلي دوجلي الواقعة في منطقة شيبلي السفلى بين العاصمة مقديشو ومدينة بيداوا، والتي كانت في الأصل مطارًا عسكريًا أسسه الاتحاد السوفيتي في فترة تقاربه مع الصومال، قبل أن تصبح مؤخرًا قاعدة الانطلاق الرئيسية للضربات الجوية الأمريكية على معاقل حركة الشباب. ومنذ عام 2017، أصبحت القاعدة محلًا لأعمال تطوير مكثفة؛ حيث شهدت القاعدة العديد من عمليات توسيع الطاقة الاستيعابية لتصبح منذ منتصف عام 2018 قادرة على استيعاب نحو 600 عسكري إضافي، وأكثر من 200 مدني من القائمين على توفير الدعم اللوجستي للقوات الأمريكية.

واستمرارًا لمظاهر الاضطراب والتغيرات السريعة في مؤشرات الانخراط الأمريكي في مكافحة الإرهاب في الصومال، أصدر الرئيس السابق دونالد ترامب في آخر شهور ولايته الرئاسية في ديسمبر 2020، قرارًا مفاجئًا بسحب كافة القوات الأمريكية في الصومال في موعد لا يتجاوز منتصف يناير 2021، وهو ما نفذته القيادة العسكرية الأمريكية في أفريقيا (أفريكوم) بشكل صارم مكنها من الإعلان عن التنفيذ الكامل للانسحاب قبل الموعد المحدد بيومين.

الأمنية، وهي العملية التي ينتظر أن تبدأ بنهاية العام الجاري، على أن تنتهي في ديسمبر من عام 2024، وهو التاريخ الذي ينتهي فيه تفويض البعثة الجديدة.

ومنذ تأسيسها، نالت البعثة الأفريقية الانتقالية في الصومال دعمًا أفريقيًا ودوليًا كبيرًا؛ حيث استقبلت مقديشو بانكولي أديوي مفوض الاتحاد الأفريقي للشئون السياسية والسلام والأمن، من أجل إنهاء كافة أشكال التنسيق مع الحكومة الصومالية، كما أيد الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو جوتيريش خطة التقليس التدريجي للبعثة الانتقالية في الصومال، مناشدًا المجتمع الدولي بتوفير الدعم المالي واللوجستي للبعثة الجديدة. لكن الانشغال بقضايا إعادة تشكيل البعثة الأفريقية وتكليفها بإحراز خطوات ملموسة في مسار الانسحاب التدريجي، قد أثر بوضوح على قدرتها على مواجهة تنظيم الشباب في الشهور الأخيرة، خاصة مع تنامي حالة الرفض الشعبي وتكرار الانتهاكات التي يرتكبها عناصر البعثة بحق المدنيين الصوماليين، والتي أفضت إلى إصدار أحكام بالإعدام والسجن بحق عدد من الجنود الأوغنديين نهاية عام 2021.

**4. التغيرات المتواترة في الموقف الأمريكي من مكافحة الإرهاب في الصومال: منذ تولي الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب مقاليد الحكم، شهد ملف المشاركة الأمريكية في مكافحة الإرهاب في الصومال تغيرات متواترة في فترة وجيزة. فمنذ مطلع عام 2019، ظهر العديد من المؤشرات التي غلب عليها التضارب بين الإعلان عن انسحاب أمريكي مزعم من الصومال من جانب، وتصعيد المواجهة العسكرية على الأرض من جانب آخر؛ حيث أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية عبر وسائل إعلامية عن نيتها لتخفيض أعداد قواتها في الصومال، وذلك اتساقًا مع توجه العام للرئيس ترامب بتخفيض حجم الانتشار**

الفيدرالية وحكومات الولايات، وإرهاب المجتمعات المحلية عبر تنفيذ الإعدامات. كما عكس أداء تنظيم الشباب قدرته على التحول لوضع الهجوم، وإجبار القوات المسلحة الصومالية على الانسحاب والتراجع في مواجهات عديدة، وتعقيد جهود الأطراف الإقليمية والدولية في مكافحة الإرهاب عبر مهاجمتها بصورة مكثفة، فضلًا عن توسيع النطاق الجغرافي للعمليات ليشمل دول جوار الصومال، وخصوصًا كينيا وإثيوبيا.

وقد جاء تصاعد نشاط تنظيم الشباب في الصومال محصلة لعدد من العوامل الوطنية والإقليمية التي لا تزال ترجح تنامي نشاط التنظيم في المستقبل القريب. وفي ظل ما تعانيه دول القرن الأفريقي من اضطراب أمني بسبب الصراعات الداخلية، يشكل الدعم الدولي العامل الفارق الذي يمكن من خلاله احتواء الموجة الجديدة من تصاعد نشاط تنظيم الشباب. إلا أن حدود الانخراط الدولي عمومًا -والأمريكي على وجه الخصوص- تظل عصية على التوقع في ظل التحولات النوعية التي تشهدها بنية النظام الدولي منذ تفجر الصراع الروسي-الأوكراني، والتي تترك المجال مفتوحًا لانخراط أمريكي موسع أو انسحاب شبه كامل، وفق ما تقتضيه اعتبارات المنافسة مع روسيا، لا وفق ما تقتضيه حاجة الصومال وباقي دول الإقليم من دعم ضروري في مواجهة الإرهاب.

ومع استمرار قرار الانسحاب دون مراجعة في الشهور الستة الأولى من العام، تسبب القرار الأمريكي في فتح مجال استثنائي لطفرة في نشاط تنظيم الشباب، الأمر الذي دفع إدارة الرئيس جو بايدن لاتخاذ قرار باستئناف هجمات الطائرات المسيرة على مواقع تنظيم الشباب في الصومال في يوليو 2021 بعد شهور من التوقف، والتي بدأت بغارة على مواقع التنظيم في ولاية غلمدغ بوسط الصومال، دعمًا لعملية برية كانت تنفذها القوات الصومالية. وقد فتحت الغارة الأمريكية الباب أمام تصاعد منحنى الانخراط الأمريكي من جديد، ففي الشهر التالي نفذت المسيرات الأمريكية غارة جديدة على بلدي باكاويين وجيدالي بوسط الصومال؛ حيث استهدفت موقعًا لمقاتلي تنظيم الشباب أثناء اشتباكهم مع عناصر من القوات الصومالية الخاصة.

وعلى الرغم من أن هذه التغييرات في السياسات الأمريكية المتعلقة بمكافحة الإرهاب في الصومال، إنما جاءت انعكاسًا لجدل السياسة الداخلية الأمريكية بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي، سعيًا من كل منهما للحصول على المزيد من التأييد من القواعد الانتخابية الأمريكية؛ فإنها حملت تأثيرات عميقة على مسار عمليات مكافحة الإرهاب في القرن الأفريقي بصورة عامة. ومع استمرار حالة الاستقطاب السياسي في الداخل الأمريكي، والتي تُعد قضايا الانخراط العسكري في الخارج أحد أبرز مجالاتها، ينتظر أن تشهد عمليات مكافحة الإرهاب في الصومال المزيد من التحديات المستقبلية.

**ختامًا،** أثبتت التفاعلات التي شهدتها إقليم القرن الأفريقي عمومًا، والصومال على وجه الخصوص، خلال السنوات الثلاث 2020 و2021 و2022، استمرار ظاهرة الإرهاب باعتبارها التحدي الأمني الأبرز في الإقليم، خاصة مع ما أكدته نشاط تنظيم الشباب المجاهدين من قدرة على تنفيذ عمليات كبيرة تحمل قيمة رمزية مهمة، واغتيال مسؤولي الحكومة



# التغيرات البيئية وأثرها على أمن واستقرار القرن الأفريقي

نسرین الصباحي

باحث بوحدة الدراسات الأفريقية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

أصبح التغير المناخي والتدهور البيئي والمشكلات البيئية، بما في ذلك قطع الأشجار وإزالة الغابات والرعي الجائر وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث الصناعي، تهديدات وجودية للبشرية تتجاوز الحدود الوطنية أكثر من مجرد كونها قضية بيئية، مع تداعيات واضحة على السلم والأمن الدوليين؛ حيث يواجه كوكب الأرض أزمة ثلاثية Triple Planetary Crisis؛ التغير المناخي، وفقدان الطبيعة والتنوع البيولوجي، والتلوث والنفايات، وتؤثر النظم البيئية المتدهورة وندرة الموارد على الأمن الغذائي وسبل العيش وتأجيج الصراعات الداخلية بين الرعاة والمزارعين، والتوترات المتعلقة بالهجرة المناخية، وانتشار جماعات المعارضة المسلحة في منطقة القرن الأفريقي.

وما ينتج عنها من القلق البيئي (Eco-Anxiety) والآثار المباشرة على الصحة النفسية. وتتمثل الجريمة البيئية (Environmental Crime) في التعدين غير المشروع والاتجار بالمعادن مثل النفط والذهب والماس والكوبالت والزنك والكولتان والليثيوم، وقطع الأشجار وإزالة الغابات والاتجار بالأخشاب بشكل غير قانوني، والصيد الجائر، وجرائم الحياة البرية، وجرائم التلوث (الإغراق والاتجار غير المشروعين) بالمواد الكيميائية والنفايات، والإنتاج غير القانوني للمواد المستنفدة للأوزون)، وتداعيات ذلك على خدمات النظام البيئي والوصول إلى المياه النظيفة والهواء والأمن الغذائي. وبالتالي، فهي لا تعرض فقط الحياة البرية والتنوع البيولوجي والنظم البيئية للخطر، ولكنها تؤثر أيضًا على صحة ورفاهية الإنسان، مما يحد من فرص التنمية للأجيال الحالية والمستقبلية. وفي الصومال، حظر مجلس الأمن الدولي تصدير الفحم بسبب الآثار البيئية والإنسانية المدمرة، لإزالة الغابات وتعدين الفحم، ودورها في تفاقم الصراع كمصدر رئيسي لتمويل حركة الشباب الإرهابية وغيرها من الجماعات المسلحة غير الحكومية.

## الاتجاهات المتسارعة للتحويلات البيئية

تُعدُّ الدول الأفريقية الأقل تسببًا في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، ولكن من أكثر الدول تعرُّصًا لمخاطر التغير المناخي وانعدام الأمن المرتبط به؛ حيث تواجه دول منطقة القرن الأفريقي ظروفًا مناخية قاسية وارتفاع درجات الحرارة ومستويات سطح البحر، ووصلت موجات الجفاف والفيضانات والأعاصير الكارثية المتكررة إلى نقطة اللا عودة، وأصبحت المنطقة قاحلة بشكل متزايد بالتزامن مع تصاعد ظاهرة الاحتباس الحراري العالمي بمعدل غير مسبوق، وتتفاعل الندرة البيئية مع العديد من العوامل السياقية للمساهمة في تفاقم حدة أعمال العنف وتأجيج الصراعات، وتعتبر المنطقة أحد أكثر السياقات تدميرًا بيئيًا وإنسانيًا في القارة

تأتي التحويلات البيئية العالمية لتزيد من تفاقم الأزمات والتحديات لدول المنطقة، وفي مقدمتها التداعيات السلبية لظاهرة التغير المناخي التي أصبح التكيف مع آثارها مسألة بالغة الصعوبة، ويرجع ذلك إلى التوسع في استخدام الوقود الأحفوري في الصناعات ووسائل النقل، وإزالة الغابات لأغراض الزراعة والسكن وتطوير البنية التحتية. ومع استمرار سياسات الدول الكبرى في تجاهل الأثر البيئي للتوسع الاقتصادي، ومع سعي الدول النامية للحاق بركب التصنيع والنمو الاقتصادي، تعاضم أثر النشاط البشري على البيئة متسببًا في ارتفاع وتيرة وحدة التغيرات المناخية حول العالم. وفي منطقة القرن الأفريقي، ساهمت التغيرات المناخية في تأجيج العديد من الصراعات القائمة؛ حيث ساهمت موجات الجفاف الممتدة في الإضرار بالاقتصاد الصومالي الهش منذ سقوط الدولة في مطلع التسعينيات من القرن العشرين، الأمر الذي وفر بيئة مثالية لاعتماد أعداد كبيرة من الأفراد على حمل السلاح كمصدر للإعاشة، وانضمام البعض الآخر للجماعات المسلحة مثل حركة الشباب. كما كانت التغيرات المناخية من بين مسببات الصراعات الداخلية في كل من إثيوبيا وكينيا، والتي تسببت في موجة كبيرة من النزوح واللجوء الناجمة عن النمط غير المنتظم لهطول الأمطار والجفاف.

وفي هذا السياق، يحدث التجاوز البيئي (Ecological Overshoot) باستمرار البشر في استخدام الموارد الطبيعية بطريقة تتجاوز قدرة النظم البيئية الطبيعية على التجدد، مما يدفع إلى تجدد دعوات الأفراد والدول لتقليل بصمتهم البيئية، وتتجلى آثار هذا التجاوز في نقص موارد المياه، والتصحر، وانخفاض إنتاجية الأراضي الزراعية، وإزالة الغابات، وفقدان التنوع البيولوجي، وتراكم غاز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي، وآثار التجاوز البيئي واضحة في ظاهرة التغير المناخي،

منطقة القرن الأفريقي في واحدة من أسوأ حالات الطوارئ المناخية خلال الأربعين سنة الماضية، ويجبر الجفاف المجتمعات المحلية على مغادرة منازلهم بحثًا عن الطعام والمياه، مما يعرض قطاعات الصحة والتعليم للخطر مع زيادة معدلات سوء التغذية الحاد وخطر الإصابة بالأمراض المنقولة بالمياه، ويؤثر الجفاف على التحاق الأطفال بالمدارس في المناطق المتضررة. وبشكل عام، هناك 15 مليون طفل خارج المدرسة و3.3 مليون طفل آخر معرضون لخطر التسرب من التعليم بسبب الجفاف، وتناشد منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) تقديم 986 مليون دولار أمريكي دعمًا عاجلاً لإنقاذ الأرواح والصمود في مواجهة التغير المناخي لحوالي 4.2 مليون شخص، نصفهم من الأطفال في دول إثيوبيا وكينيا والصومال وإريتريا وجيبوتي.

كما صدر تقرير مشترك عام 2017 عن مخاطر الأمن الغذائي المرتبطة بالتأثيرات المركبة للجفاف في شرق القرن الأفريقي، من قبل شبكة أنظمة الإنذار المبكر بالمجاعة (FEWS NET)، ومركز الإيجاد للتنبؤ بالمناخ وتطبيقاته (ICPAC)، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، وبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة، ومركز البحوث المشتركة التابع للمفوضية الأوروبية (JRC). أفاد التقرير بأن المنطقة تواجه مجاعة واسعة النطاق؛ حيث تؤدي موجات الجفاف الاستثنائية لفترات طويلة إلى زيادة حادة في انعدام مستويات الأمن الغذائي، وتعاني كينيا والصومال وإثيوبيا من نقص حاد في موارد المياه، وارتفاع أسعار المواد الغذائية، وانخفاض توافر الغذاء بسبب قلة المحاصيل الزراعية ونفوق الماشية، وخلال عامي 2020 و2021، ساعدت ظاهرة النينيا في حدوث جفاف استثنائي لمدة ثلاثة

الأفريقية. ويطرح التغير المناخي أبعادًا رئيسية لتهديدات الأمن وعدم الاستقرار؛ إذ يعمل على تأجيج الصراعات، وتزايد معدلات الهجرة المناخية عقب تفاقم الأزمات البيئية القائمة مثل الجفاف وندرة المياه، وتدهور التربة. بالإضافة إلى ذلك، تقويض سبل العيش، وانخفاض إمدادات المياه، وغلطات المحاصيل الزراعية، في ظل الأداء الضعيف والهش للمؤسسات والأنظمة الحكومية. وتتحوّل هذه الضغوط إلى أعمال عنف وصراعات، ويؤدي التغير المناخي إلى تغيرات بطيئة الظهور مثل الزيادات التدريجية في درجات الحرارة، وارتفاع مستويات سطح البحر، وفقدان التنوع البيولوجي، وحموضة مياه المحيطات، وتدهور الأراضي والغابات. كما أن شدة الظواهر الجوية المتطرفة آخذة في الازدياد، بما في ذلك موجات الفيضانات والجفاف وحرائق الغابات وموجات الحر الشديدة. وتُضاف الصدمات المناخية إلى مزيج من الأزمات المعقدة وعدم الاستقرار والتهديدات المتشابكة بين الإرهاب والتغير المناخي والجفاف والمجاعات، مع استنفاد آليات المواجهة للعديد من المجتمعات الزراعية والرعية في دول المنطقة. وسيتم توضيح ذلك على النحو التالي:

1. **تفاقم حالات الطوارئ المناخية:** كشفت نتائج تقرير التقييم السادس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتغير المناخي (IPCC) في أغسطس 2021، أن العالم يواجه مخاطر غير مسبوقة من التغير المناخي نتيجة تصاعد حالة الطوارئ المناخية؛ حيث تمتد آثارها المتتالية إلى ما وراء البعد البيئي إلى البعد الاجتماعي والسياسي والأمني، وأصبح فهم المخاطر الأمنية المتعلقة بالتغير المناخي أولوية استراتيجية لإدارة الشؤون السياسية وعملية بناء السلام. وتسببت سنوات متتالية من هطول الأمطار دون المتوسط في

بنسبة 10-20% في مخاطر الصراع المسلح المرتبط بكل زيادة بمقدار 0.5 درجة مئوية في درجات الحرارة، وهناك سلسلة طويلة من الأبحاث التي تربط ارتفاع درجات الحرارة بعدوان الفرد، بما في ذلك الجرائم العنيفة وأعمال الشغب، وبالتالي فإن الاحتباس الحراري يزيد من معدلات العنف، ويؤدي الارتفاع في درجات الحرارة إلى موجات حر شديدة، وزيادة معدل التبخر، وتجفيف الآبار وفشل إنتاج المحاصيل الزراعية في جميع دول المنطقة، وتحديدًا في وسط وجنوب الصومال وشمال كينيا وشرق إثيوبيا. علاوة على ذلك، تشير التوقعات الحالية إلى أن الصومال سيشهد ارتفاعًا في متوسط درجات الحرارة فوق المتوسط العالمي، سيرتفع بين 3.2% و4.3% بحلول عام 2100.

وفي هذا الإطار، شهدت المدن الكبرى في القرن الأفريقي زيادة في درجات الحرارة تضاعفت تقريبًا بمقدار 1.1 درجة مئوية نتيجة الاحترار الذي شهده العالم منذ عصور ما قبل الثورة الصناعية. ومنذ عام 1860، ارتفعت درجة حرارة مدينة أديس أبابا عاصمة إثيوبيا بمقدار 2.2 درجة مئوية، ومدينة

موسم ودخول المنطقة في موسم جفاف ممتد، وأصبحت المنطقة معرضة لأربعة مواسم متتالية من الجفاف، وهو أمر غير مسبوق منذ بدء حفظ سجلات الأقمار الصناعية عام 1981، ومنذ أواخر عام 2016، كانت هناك عدة مواسم جافة بشكل استثنائي تتخللها مواسم رطبة، كما تسببت المواسم الرطبة أيضًا في آثار مدمرة من موجات الفيضانات والنزوح وتفشي أسراب الجراد الصحراوي، وما ترتب على ذلك من خسائر المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية، وتفاقمت هذه الصدمات المناخية الطويلة دون ترك وقت للتعافي بسبب جائحة كوفيد-19، والاضطرابات الاقتصادية، وتداعيات الحرب الأوكرانية، والتأثير المركب لموجات الجفاف الأخيرة.

2. ارتفاع وتباين درجات الحرارة: تعتبر دول القرن الأفريقي إحدى أكثر مناطق العالم عرضة لآثار التغير المناخي السلبية؛ حيث ترتفع درجة حرارة دول جيبوتي وإريتريا وإثيوبيا والصومال وكينيا بسرعة أكبر من المتوسط العالمي، مع تداعيات خطيرة على الاضطرابات والصراعات داخل حدودها وعبرها، في ظل العلاقة بين ارتفاع درجات الحرارة وتصاعد أعمال العنف؛ إذ توجد زيادة



مقديشو عاصمة الصومال بمقدار 9.1 درجة مئوية، ومدينة نيروبي عاصمة كينيا بمقدار 9.1 درجة، ووفقاً لمركز مراقبة مخاطر شرق أفريقيا والسجل المناخي لدرجة الحرارة في شرق أفريقيا.

### 3. تكرار موجات الجفاف الممتد: يعتبر الجفاف

جزءاً لا يتجزأ من الحياة اليومية للمجتمعات المحلية في منطقة القرن الأفريقي، وأعربت الأمم المتحدة عن مخاوفها من تحول خطر الجفاف في هذه المنطقة إلى كارثة إنسانية، ويهدد الجفاف عقوداً من التقدم الإنمائي بجعل المجتمعات أقل قدرة على التكيف مع التغير المناخي، وتداعياته السلبية على الممارسات الزراعية، واستخدام الأراضي، ويترك الجفاف وقتاً أقل للتعافي بالنسبة للرعاة والمزارعين في هذه المنطقة، في ظل فشل إنتاجية المحاصيل الزراعية، وفقدان مناطق الرعي، وإمدادات مياه الشرب المحدودة، جنباً إلى جنب مع ارتفاع أسعار السلع الغذائية. ووفقاً لمنظمة أوكسفام، تحتل الصومال المرتبة 172 من أصل 182 دولة في القدرة على التعامل مع التغير المناخي، وأدى أسوأ جفاف منذ ما يقرب من 50 عاماً إلى دفع أكثر من 7 ملايين شخص إلى حافة الجوع ونفوق حوالي 3 ملايين من الماشية، ومنذ يناير 2022 نزح ما يقرب من مليون شخص، وأصبحت آثار التغير المناخي أكثر حدة، منذ مايو 2022 عانى حوالي 6 ملايين شخص من حالات طوارئ الجفاف الناتجة عن أربعة مواسم متتالية في الصومال.

وارتباطاً بالسابق، تحدد خطة الاستجابة للجفاف في الصومال عام 2022 توسيع نطاق إيصال المساعدات الإنسانية إلى مواقع الأزمت المتصاعدة، بما في ذلك توفير المياه والغذاء، والمساعدات النقدية والخدمات الصحية، وإعطاء

الألوية للعمل المبكر والتخفيف من تداعيات الجفاف، وتم تعيين مبعوث خاص للجفاف كجزء من أولويات الاستجابة للتغير المناخي، ومن مهام عمله التنسيق مع الشركاء المحليين والدوليين لإيجاد حلول مستدامة والتغلب على التحديات الأكثر إلحاحاً للجفاف، وتم عمل مبادرات لتوفير المساعدات الإغاثية ودعم سبل العيش، وسبل العيش البديلة، ومشاريع بناء المرونة المحلية، والقدرة على التعامل مع الكوارث المناخية، ودعم الإدارة المتكاملة لموارد المياه وضمان الوصول إليها، في ظل تسبب الجفاف في حدوث اضطرابات الوصول إلى المياه، وارتفاع معدلات سوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي، وتفشي الأمراض، والتوترات بين العشائر المحلية.

فيما تعاني إثيوبيا حالياً من واحدة من أسوأ حالات الجفاف التي شهدتها منذ عقود بعد أربعة مواسم متتالية من نقص هطول الأمطار؛ حيث تعتمد بشكل كبير على الزراعة، مع انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وتزايد معدلات النمو السكاني، وافتقار القدرات المؤسسية، وتزايد معدلات الصراع؛ حيث تتميز المناطق الرعوية في شرق إثيوبيا بالجفاف المتكرر وارتفاع معدلات نفوق الماشية، وخلال عامي 2015 و2016، تعرض شرق وجنوب إثيوبيا لأسوأ موجة جفاف، وتم تصنيف عام 2016 باعتباره عام طوارئ مناخية. أما شمال شرق وجنوب كينيا، فتتعرض لظروف جوية غير مواتية من موجات الجفاف، ومعظم أراضيها قاحلة وشبه قاحلة، وتزايدت وتيرة الجفاف في كينيا من مرة واحدة كل خمس سنوات إلى مرة كل ثلاث سنوات.

### 4. تقلبات هطول الأمطار وموجات

الفيضان: أصبحت أنماط هطول الأمطار متقطعة بشكل متزايد، وتداعياتها على إعادة تشكيل المشهد الإنتاجي وتفاقم ندرة الغذاء وإمدادات المياه والطاقة، وحركات السكان

لأغراض التدفئة والطهي في ضوء زيادة الطلب على الأخشاب وتلبية احتياجات الطاقة في دول المنطقة؛ إذ تُواجه كينيا تحديًا في تدمير الغابات كما يحدث في مجمع غابات ماو التي تعتبر المصدر الرئيسي للمياه لحوالي 12 نهرًا، وتغذية بحيرتي فيكتوريا وتوركانا. وبسبب قطع الأشجار بشكل غير قانوني وتحويل الغابات إلى الأراضي الزراعية والمستوطنات البشرية، ينخفض تدفق المياه في الأنهار، وتضعف قدرة النظم البيئية على مقاومة التغير المناخي. وتعتبر هذه الغابات بمثابة نطاق طبيعي لنظام التبريد حول خط الاستواء لكوكب الأرض، وتعمل على الحفاظ على مناخ كوكب الأرض؛ حيث تمتص انبعاثات الكربون لتقليل وإبطاء تأثيرات ظاهرة الاحتباس الحراري، كما تُوفر الغابات موائل ومواطن للتنوع البيولوجي. ويوجد في الغابات داخل كينيا مناطق جبلية، ويُشار إليها بالجبال الحرجية المعروفة باسم أبراج المياه بسبب احتوائها على العديد من الينابيع ومصادر الأنهار الرئيسية التي تصب في نهاية المطاف في البحيرات. بالإضافة إلى القدرة على تخزين مياه الأمطار خلال موسم الأمطار وإطلاقها ببطء خلال فترات الجفاف وتوزيع هطول الأمطار وكميتها، ومن ثم يفاقم التدهور المستمر لهذه الغابات من أزمات المياه، والتداعيات غير المباشرة على عمل النظام البيئي للغابات وتقليل قدرتها على الصمود ضد التغير المناخي.

## 6. انعدام الأمن الغذائي وتفاقم حدة

**المجاعات:** توجد ثلاثة دوافع رئيسية متشابكة لانعدام الأمن الغذائي الحاد: الصراعات، والظروف المناخية المتطرفة، والأزمات الاقتصادية. ويؤدي انعدام الأمن

الداخلية غير المنتظمة، وتعطيل طرق الرعي التقليدية وأنماط الهجرة، خلال العقود الخمسة الماضية تعرضت عدة مناطق في شرق وجنوب إثيوبيا، والصومال، وكينيا، لفيضانات واسعة النطاق، حيث يوجد نهرًا جوبا وشبيلي، وغمرت المياه ضفافهما، مما أثر على البلدات والقرى بالمنطقة، وتعتبر الفيضانات أكثر الكوارث المناخية شيوعًا في كينيا، ويبلغ معدل انتشارها %27 سنويًا؛ حيث تؤثر على المناطق المنخفضة في البلاد، وتحدث هذه الفيضانات بعد فترات الجفاف، وخلال العقد الماضي حدثت فيضانات كبرى، وتم إعلان فيضانات -1997 و1998 و2003 على أنها كوارث وطنية في كينيا، فضلًا عن تداعياتها المختلفة على البشر ونفوق الماشية.

ترتبط مخاطر الفيضانات بشكل أكبر في أحواض الأنهار الرئيسية، وتؤدي إلى إتلاف المحاصيل الزراعية وقتل أعداد كبيرة من الماشية، مما يقضي على سبل العيش ويفاقم مشكلات النزوح الجماعي، وتسببت الأعاصير المدارية في المحيط الهندي: ساجار ولوبان وباوان، خلال عامي 2018 و2019، في حدوث فيضانات مدمرة وانهيارات أرضية وأضرار جسيمة، ونزوح داخلي كبير في الصومال وإثيوبيا وجيبوتي، وظهور أسراب كبيرة من الجراد الصحراوي التي دمرت المحاصيل في المناطق الريفية، وأجبرت الحكومة الصومالية على إعلان حالة الطوارئ. وفي نوفمبر 2020، تسبب إعصار جاتي في هطول أمطار لمدة عامين على مدار يومين فقط، ليصبح أقوى إعصار في الصومال.

## 5. اتساع رقعة المناطق المعرضة للتصحّر:

يتم استنفاد وحرق هكتارات من الغابات الاستوائية كل عام لصالح مساحات الزراعة على نطاق واسع، أو للاستخدام كوقود

لمقاييس معينة من الجوع وسوء التغذية وحالات الوفاة، وأخرى كانت أزمات غذائية؛ حيث ارتفعت مستويات الجوع وسوء التغذية بشكل حاد، وكانت الأحداث الرئيسية: مجاعة 1991-1992، وأزمات غذائية 1999-2000 و2006 و2008، ومجاعة أخرى 2011-2012، وأزمات غذائية 2014 و2016-2017. ويحتاج حوالي 7.7 مليون شخص في الصومال إلى مساعدات غذائية طارئة، وهذا رقم مشابه لمن تضرروا من المجاعة الإثيوبية عام 1984.

#### 7. نقص إمدادات المياه وتقويض سُبل

**العيش:** تهم المشكلات البيئية المجتمعات المحلية، وتدور حول القضايا العاجلة التي تهدد سبل العيش والبقاء مثل تدهور المراعي وإزالة الغابات، واستنزاف المياه العذبة، وتلوث الهواء وشبكات المياه، وتؤثر هذه المشكلات على رفاهية الإنسان، وتُمثل المجتمعات الرعوية تحديًا للحكومات والوكالات الإنسانية في ظل علاقاتها الأضعف والخبرات الإنسانية الأقل تطورًا مع المجتمعات الرعوية عن المجتمعات الزراعية. يؤثر التغير المناخي بأبعاده المتعددة على موارد الحياة الأساسية لشعوب ومجتمعات دول المنطقة؛ حيث يُعد الوصول إلى مصادر المياه النظيفة مشكلة رئيسية في العديد من هذه الدول، مع حدوث تغيرات في الجوانب الفيزيائية والكيميائية للبحيرات والأنهار، مثل ارتفاع منسوب المياه نتيجة ارتفاع درجات الحرارة، وفترات قصيرة للغطاء الجليدي وانخفاض في حجم أسماك الأنهار وتقلبات مستوى البحيرات، كما يفرض التغير المناخي ضغوطًا إضافية على توافر موارد المياه والطلب عليها، وإمكانية الوصول إليها، وهناك زيادة محتملة لعدد الأشخاص المعرضين

الغذائي إلى توترات اجتماعية وتفاقم أعمال العنف، مما يزيد من مخاطر موجات نزوح جديدة. وغالبًا ما تكون الموارد اللازمة لمعالجة الأزمات الإنسانية الناتجة عن عمليات النزوح، عبارة عن أموال يتم تحويلها من استخدامات أخرى لسياسات التنمية والإدارة البيئية والتكيف مع التغير المناخي. يتسبب الجفاف والتغير في أنماط هطول الأمطار والفيضانات والانهيانات الأرضية، في فشل المحاصيل الزراعية وزيادة أسعار السلع والمواد الغذائية، مما يفاقم من أزمات انعدام الأمن الغذائي، ويدمر سبل عيش المجتمعات المحلية، في ظل اعتماد مجتمعات القرن الأفريقي بشكل كبير على الزراعة، وتُعاني المنطقة من أزمات غذائية متكررة، وهطول الأمطار شديد التباين من حيث الشدة والكثافة على الإنتاج الزراعي. وخلال عامي 2016 و2017، أدى عدم هطول الأمطار لمواسم متتالية، إلى تعرض ما يقرب من 6.2 مليون شخص في الصومال لانعدام الأمن الغذائي حاد، ومنذ مايو 2022، يعاني أكثر من 134000 شخص في الصومال من انعدام الأمن الغذائي الحاد، لا سيما في المناطق الريفية، وما يصل إلى 8.1 مليون شخص في إثيوبيا، ونزح ما لا يقل عن 286000 شخص في إقليم أورواميا والإقليم الصومالي بحثًا عن موارد المياه والمراعي، وحوالي 4.2 مليون شخص أو ما يقرب من ربع السكان في الأراضي القاحلة وشبه القاحلة في شمال وشرق كينيا.

ومنذ التغير السياسي في إثيوبيا عام 1991، كانت هناك سبع فترات على الأقل من انعدام الأمن الغذائي تزامنت مع موجات الجفاف، بعضها كانت مجاعات، والتي تحددها الأمم المتحدة وفقًا

للإجهاد المائي (Water Stress)، مع تباين في التداعيات على موارد وكمية المياه من جفاف الأنهار والينابيع والبحيرات والأراضي الرطبة في دول المنطقة.

من ناحية أخرى، يرتبط ارتفاع درجات الحرارة الشديد بخسائر الثروة الحيوانية، وتدمير المحاصيل الزراعية، ويجبر الجفاف الرعاة على بيع عدد كبير من الماشية؛ حيث يعتبر الرعي أحد الاقتصادات الرئيسية ومصدر رزق لغالبية المجتمعات المحلية في الأراضي الجافة في شمال كينيا وجنوب إثيوبيا وجنوب ووسط الصومال، في ظل الاتجاهات الديموغرافية المتغيرة، بما في ذلك النمو السكاني السريع وزيادة حركات الهجرة، واستنفاد مخزون السلع الغذائية في الأسواق المحلية، وانخفاض كميات المياه لدعم إنتاج المحاصيل الزراعية نتيجة جفاف وانخفاض منسوب المياه في مجري نهرَي جوبا وشبيلي، في المناطق التي يمران بها في جنوب الصومال بأقاليم شبيلي السفلى والوسطى وهيران، وتُشكل هذه التحديات مجتمعة محفزات للصراعات بين الرعاة والمزارعين.

## التداعيات المركبة للتحويلات البيئية

أصدر مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وثيقة شددت على تهديدات التغير المناخي على السلم والأمن في القارة الأفريقية، من خلال بيانه حول تعزيز العلاقة بين التغير المناخي والأمن والتنمية في أفريقيا، وأهمية دمج المناخ في بعثات حفظ السلام وإعادة الإعمار والتنمية فيما بعد الصراعات. ومنذ نشر التقييم الرابع لتقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) عام 2007، وصل إضفاء الطابع الأمني على ظاهرة الاحتباس الحراري (الاحترار العالمي) إلى مستوى جديد؛ حيث انتقل التغير المناخي من التحدي التنموي إلى التهديد الأمني، وأصبحت

تداعياته كدوافع للعنف ومحفزات للصراعات؛ إذ أدت الظواهر المناخية المتطرفة إلى تفاقم التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، واتساع حدة المجاعات وانعدام الأمن الغذائي، وتدهور سبل العيش، وتغيير أنماط الحركة الرعوية، واستغلال النخبة للمظالم المحلية. ويمكن توضيح أهم هذه التداعيات والأزمات، كما يلي:

### 1. تصاعد تدفقات النزوح الداخلي والهجرة

**المناخية:** تُعتبر الأراضي الجافة في منطقة القرن الأفريقي موطنًا أصليًا للجماعات الرعوية، وأصبح التحول في سبل عيش وضعف هذه المجتمعات الرعوية في مواجهة التغير المناخي موضوع اهتمام في جميع أنحاء العالم، ويحدد هطول الأمطار التنقل الرعوي واستخدام المراعي الاحتياطية بين المجتمعات الرعوية والترتيبات المتغيرة لحيازة الأراضي، مما يؤدي إلى تفاقم ممارسات الرعي الجائر والمنافسة على الموارد الشحيحة، وأجبرت موجات الجفاف المتكررة المجتمعات الرعوية على تغيير الطرق ومصادر الري إلى مناطق جديدة؛ حيث تقاوم هذه المجتمعات من أجل سياسات البقاء، ويؤدي التغير المناخي إلى تفاقم موجات الهجرة والنزوح الداخلي وتغيير نمط حياة السكان وترك مكان إقامتهم الأصلية إلى مناطق أخرى، فضلًا عن تغيير أنشطتهم الاقتصادية. وعادة ما تتسبب التغيرات المفاجئة مثل موجات الفيضانات في النزوح الداخلي بشكل مؤقت، في حين أن التغيرات بطيئة الظهور مثل موجات الجفاف غالبًا ما تنتطوي على هجرة دائرية، أي حركة متكررة بين مناطق مختلفة؛ فالهجرة مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بسياسات التكيف باعتبارها استراتيجية تأقلم مع تدهور

ظروف سبل العيش، وتشكل الهجرة إلى الداخل أعباءً إضافية على الموارد الاقتصادية، وتزيد من خطر الصراعات الداخلية على الموارد الشحيحة.

وتؤثر الهجرة المناخية على الأمن والمصالح الجيوسياسية من خلال تصاعد خطر عدم الاستقرار السياسي داخل الدول؛ حيث ينتقل السكان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، مما يقوض جهود الحوكمة، ويزيد من المخاوف الأمنية وتنامي نفوذ الجماعات الإرهابية، وتغير أنماط الحركة الرعوية، وتخلق الانعكاسات السياسية للهجرة المناخية وحركات اللاجئين تحديات جيوسياسية لبلدان المهاجرين الأصليين. ويُمثل الصراع القبلي في الصومال ما بين 35-40% من جميع أعمال العنف، وتدور معظم الخلافات حول الوصول إلى مصادر المياه والأراضي، ويعمل التغير المناخي والتدهور البيئي على تقليل موارد المياه الشحيحة، ويجبر المجتمعات على الهجرة ومواجهة بعضها البعض للسيطرة على تناقص الموارد، وقد تضطر الأسر إلى الانخراط في الأنشطة والاستراتيجيات الاقتصادية لتلبية الاحتياجات الغذائية العاجلة لأسرهم، وتشمل هذه الاستراتيجيات: تجريد الأصول الإنتاجية مثل الماشية وتبادل أراضيهم مقابل الغذاء، وبيع الأخشاب من خلال إزالة الغابات، ومغادرة الأطفال من المدارس للبحث عن وظائف قد تكون في قطاعات أقل إنتاجية، وقد تتخلى الأسر عن بلدانها وتهاجر جماعياً إلى المراكز الحضرية ومخيمات اللاجئين، وتبحث الجماعات الرعوية عن مصادر بديلة للرعي، مما يؤدي إلى الاشتباك مع الجماعات الأخرى.

وقد نزح ما لا يقل عن مليون شخص في الصومال عام 2016، وتعرضوا لمخاطر التمييز والعنف القائم على النوع الاجتماعي، ويعيش حوالي 300000 لاجئاً صومالي في مجمع داداب للاجئين

في كينيا-أكبر مخيم للاجئين في العالم-. وعلى الرغم من ذلك، لم يحظَ التغير المناخي باهتمام كبير نسبياً عند مقارنته بمجالات مثل مكافحة الإرهاب وإصلاح قطاع الأمن في الصومال، ولكن ركزت القوى العالمية والإقليمية والمنظمات الدولية على مكافحة الإرهاب والقرصنة. كما يؤثر النزوح القسري في أعقاب موجات الجفاف والفيضانات على المجتمعات الضعيفة في إثيوبيا، ويقدر البنك الدولي زيادة المهاجرين من الريف إلى الحضر بسبب تأثيرات التغير المناخي بحلول عام 2050، وستكون أديس أبابا نقطة ساخنة في المناطق الحضرية للهجرة المناخية.

ويدفع النزوح الناجم عن التغير المناخي، الأفراد إلى المستوطنات والمخيمات العشوائية في ظل الظروف السيئة والخدمات الاجتماعية المحدودة، كما تحد الصدمات المناخية المتكررة من قدرة الجماعات الرعوية على التعافي؛ إذ تُشكّل أنماط حركة الجماعات الرعوية المتنافسة جانباً آخر من جوانب الصراع في دول المنطقة، ومن المرجح أن يتحرك الرعاة بأعداد كبيرة خلال فترات ندرة الموارد، مما يفاقم المنافسة للبحث عن موارد المراعي والمياه لقطعان الماشية. ولذا، لا بد من تواجدهم لجان الرعي المشتركة التي تتكون من شيوخ العشائر والجماعات الرعوية المختلفة، للعمل على إنفاذ اللوائح الداخلية في مناطق الرعي المشتركة المعرضة للتغير المناخي، والاضطلاع بأنشطة التخطيط المشتركة لاستخدام الأراضي وتخصيص الموارد، وسياسة دمج الرعاة في الأسواق المحلية، وزيادة دخل الرعاة خلال فترات الجفاف، وتوفير الأعلاف المدعومة للتخفيف من خسائر الثروة الحيوانية.

2. تأجيج الصراعات الداخلية والحدودية: صاغ «هومر ديكسون» نظرية العنف البيئي (Eco-Violence)، يجادل بأن العديد

تأسيسًا على ما سبق، أصبح هناك رابط متنامٍ بين التغير المناخي والصراعات من خلال التنافس على موارد المياه والأراضي داخل أو بين الجماعات، وتزداد هذه الصراعات بسبب فشل الدولة في إدارة توزيع الموارد، وتوجد مجموعة من العوامل الوسيطة، فيما يُعرف بالعوامل السياقية أو المتغيرات المتداخلة، التي تلعب دورًا في تأجيج الصراعات على الموارد المشتركة مثل موارد المياه والأراضي، ويصاحب الجفاف الشديد زيادة في أعمال العنف وانعدام الأمن، وتكافح المجتمعات المحلية للوصول إلى موارد الرعي الشحيحة، وتعمل الجماعات الرعوية من أجل تعظيم حصتها من موارد الرعي المحدودة خلال فترات الجفاف، والتشابك بين ديناميات هذه الصراعات وقضايا سباق التسلح في ظل انتشار وتدفق الأسلحة في المجتمعات المحلية. فضلًا عن الارتباط مع ظواهر الإرهاب والجريمة المنظمة واتساع نطاق أعمال العنف والقتال من المستويات المحلية إلى الوطنية والعبارة للحدود. ينتج عن التغير المناخي أوضاع غير مواتية من الجفاف والتصحر، ويؤدي إلى احتدام المنافسة على موارد المياه والأراضي، ويكسب الصراعات أبعادًا سياسية في منطقة القرن الأفريقي، وتتصدر أولوية المسببات البيئية على غيرها من المسببات السياسية والاقتصادية والاجتماعية كمفسر رئيسي لنشأة واستمرار الصراعات، وأصبح التغير المناخي وغيره من المستجدات ذات الطبيعة البيئية تُمثل أحد التحديات الأمنية الجديدة ذات الطبيعة العالمية، وترتبط ظاهرة الصراعات الناتجة عن التغير المناخي بظاهرة العولمة؛ بحيث لا يمكن الفصل بين المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية، سواء على مستوى فهم مسببات الصراع أو على مستوى تصميم الاستجابة الملائمة.

وفي هذا السياق، توضح الصومال العلاقة بين التغير المناخي والصراع الداخلي؛ فحدوث الجفاف

من البلدان النامية تعتمد على أربعة موارد بيئية أساسية: إنتاج المحاصيل الزراعية، والمياه العذبة، والغابات، ومصايد الأسماك، وندرة وتقلص هذه الموارد نتيجة الاستخدام المفرط في ظل ظروف معينة وتحديداً التغير المناخي، ستؤدي إلى نشوب الصراعات، واستخدم «ديكسون» ثلاث فرضيات لربط هذه التغييرات بالصراع العنيف. الأولى: تقليل الإمدادات من الموارد البيئية التي يمكن التحكم فيها مادياً مثل المياه النظيفة والأراضي، من شأنه أن يُثير صراعات الندرة النسبية بين الدول أو حروب الموارد. والثانية: افتراض أن التحركات السكانية الناتجة عن التدهور البيئي ستؤدي إلى صراعات الهوية الاجتماعية وخاصة الاشتباكات العرقية. والثالثة: ستؤدي الندرة البيئية (Environmental Scarcity) إلى زيادة الحرمان الاقتصادي والحروب الأهلية وظهور حركات التمرد والجماعات المسلحة.

وتتعدد مظاهر العنف والصراعات المستعصية على الحل المرتبطة بالتغيرات البيئية؛ إذ تؤدي الظواهر المناخية المتطرفة إلى انعدام الأمن الغذائي وتزيد من مخاطر الصراع من ناحية، في حين يؤدي الصراع إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي من ناحية أخرى، وتزيد حلقات التغذية المتبادلة من نقاط الضعف الهيكلية وتخلق صراعات جديدة، وتتسم العلاقة بين التغير المناخي والصراع بكونها علاقة معقدة ارتباطية غير مباشرة ومحددة السياق، باعتباره عاملاً مضاعفاً للتهديد يزيد من انعدام الأمن الغذائي وندرة المياه والتنافس على الموارد، وتنتج ندرة الموارد عن المخاطر البيئية التي تؤدي إلى نقص العرض وزيادة الطلب والتوزيع غير المتكافئ للموارد والندرة البيئية: الأراضي الزراعية، والمياه، والمراعي، ومصايد الأسماك.

ومدته مرتبطان سببياً مع الاختلافات الزمنية في اندلاع ونشوب الصراع العنيف من خلال صدمات ارتفاع أسعار الماشية. ويُشكّل تقارب التغير المناخي والصراعات والهشاشة الأمنية محفزاً لانضمام المجتمعات المحلية إلى الجماعات الإرهابية، في ظل هذه التحديات المتداخلة، والتأزم الممتد للصراعات، والتأثير المتصاعد للتغير المناخي، ومدى تشكيل التغير المناخي تهديداً أمنيّاً على افتراضات العلاقة المتبادلة بين التغيرات البيئية ومستويات العنف، وتأثيراتها على اندلاع الصراعات التي تطورت على مدى العقود الماضية، والارتباط بين سرقة الماشية وانتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة غير المشروعة؛ حيث خلقت حلقة مفرغة من سرقة الماشية، كما انخرطت الميليشيات الرعوية في الحرب، وتحالفت مع الجماعات المسلحة في ظل إهمال وتهميش الرعاة، وقامت هذه الجماعات الرعوية بالتسلح للدفاع عن النفس واتباع سياسة العنف الوقائي. وبذلك، يغذي التغير المناخي الصراع المسلح في جنوب ووسط الصومال من خلال ثلاث طرق: تفاقم التوترات بين العشائر المحلية، وتعزيز نفوذ الجماعات الإرهابية، بما في ذلك حركة الشباب، وزيادة معدلات الهجرة والنزوح الداخلي.

وعلى الرغم من مساهمة القطاع الرعوي في الاقتصاد الوطني لإثيوبيا، فقد تم إهماله من الحكومات المتعاقبة؛ حيث فضل صانعو السياسة الاستثمار في قطاع الزراعة على حساب قطاع الرعي، وأثرت التغييرات في استخدام الموارد الطبيعية والمائية في حوض نهر أوأش في شرق إثيوبيا سلباً على نظام الإنتاج الرعوي وتأجيج الصراعات على استخدامات موارد المياه والمراعي بين الجماعات الرعوية؛ حيث يعتمد عليه حوالي 17% من سكان البلاد. كما أدى الجفاف المتكرر والقيود المفروضة على مناطق الرعي إلى انخراط الجماعات الرعوية في أعمال الزراعة كمصدر بديل للدخل، مع افتقارهم

للمهارات الأساسية اللازمة للزراعة. فيما ارتبط الوصول إلى الأراضي والمياه بالصراع بين مجتمعات الرعاة والمزارعين في إثيوبيا، ومن المرجح أن يؤدي عدم كفاية هطول الأمطار والجفاف لفترات طويلة إلى زيادة نقص المراعي، وقد تتصاعد التوترات عبر الحدود، في ظل تنقل الجماعات الرعوية إلى منطقة رعاة كاراموجا عبر الحدود بين إثيوبيا وكينيا.

تتأثر مقاطعة توركانا في شمال غرب كينيا بارتفاع درجات الحرارة وعدم التنبؤ بموسم الأمطار والضغط على الموارد المائية والمراعي، مما تسبب في تناقص أعداد الماشية والصراعات العنيفة المتكررة بين جماعات توركانا وبوكوت. كما تصاعدت حدة الصراعات خلال فترات ندرة المياه والجفاف في عامي 2004 و2009 بمقاطعة سامبورو في شمال كينيا. وأدت حالات الجفاف المتكررة إلى تفاقم حدة الصراعات على الموارد بين مزارعي بوكومو ورعاة أورما في دلتا نهر تانا بكينيا؛ حيث يزداد الصراع على استخدام الأراضي بين أورما وبوكومو تعقيداً بسبب حقوق الملكية المعقدة والمتداخلة مع أنظمة متزامنة للأراضي الخاصة والعامة والمشاركة، وحقوق مختلفة في الوصول والانتفاع والإيجار والتملك لهذه الأراضي. هذا يجعل من الصعب إدارة الصراعات بين الرعاة والمزارعين، بينما يطالب البوكومو بالأرض على طول ضفاف النهر لممارسة الزراعة، يريد الأورما ممرّاً إلى النهر، في ظل غياب الترتيبات الواضحة، يمكن أن تندلع أعمال العنف بشكل متكرر.

بالإضافة إلى الصراعات عبر الحدود الكينية الإثيوبية من جنوب إثيوبيا إلى شمال غرب كينيا؛ إذ يتحرك الرعاة الإثيوبيون جنوباً للبحث عن موارد المياه وأراضي الرعي، وتتصاعد التوترات مع الرعاة والصيادين الكينيين، وتُعد منطقة وادي أومو السفلى وتوركانا عبر الحدود الكينية الإثيوبية موطناً لعدة جماعات رعوية مثل المرسي ونيانجاتوم وداساناش

مع تسريع وتيرة إزالة الغابات والتصحر. ولا تتأثر الحركة فقط بالآثار السلبية للتغير المناخي، بل تُساهم في إحداثه. ومن الأمثلة الرئيسية على ذلك مساعيها لإزالة الغابات، والتي دعمت تجارة الفحم حتى أواخر عام 2019. ولهذا السبب، فرض مجلس الأمن الدولي حظرًا على تجارة الفحم في الصومال. ومع ذلك، قبل تنفيذ هذا التشريع، تم تدمير ثلث الغابات في جنوب الصومال لشحن الفحم النباتي إلى منطقة الخليج العربي، ومررت هذه الشحنات عبر ميناء كيسمايو، وقدرت عائدات ميناء كيسمايو وميناءين آخرين تديرهما حركة الشباب على أنها ربحت ما بين 35-50 مليون دولار سنويًا، ويتمثل أحد الشواغل الرئيسية في أن حركة الشباب قد أدركت أن مستوى انعدام الأمن البيئي يصب في مصلحتها لتعزيز مسارات نفوذها.

تستغل الحركة حالة التنافس بين الجماعات الرعوية على إمدادات المياه الشحيحة، من خلال التحكم في موارد المياه، وتطالب بضرية الوصول إليها، وتعمل على تحويل معضلة انعدام الأمن الغذائي إلى أداة تستخدمها في توليد مشاعر مناهضة للحكومة الصومالية وخلق فراغ سياسي لتحقيق أهدافها. نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية وعدم امتلاك القدرة على شراء الطعام، كانت المجاعة فرصة لتجنيد المزيد من السكان المحليين.

5. «تسليح» موارد المياه: وصف «ماركوس كينج» العلاقة بين الإجهاد المائي الناجم عن التغير المناخي وبدء العنف من منظور دورة صراع المياه في الصومال؛ إذ أدت عوامل الإجهاد المائي مثل ارتفاع درجة الحرارة وندرة المياه والطقس المتطرف واستنفاد المياه الجوفية إلى تداعيات سلبية، وتُضعف الصدمات المناخية من قدرة الدولة على

والميريل وتوركانا، وتشارك هذه الجماعات في ماضي اتسم بقتال متقطع ولكنه متكرر على موارد الرعي الأساسية، في ظل ارتفاع درجات الحرارة وموجات الجفاف في المنطقة بشكل مستمر، وحدثت منافسة شديدة على موارد المياه وأراضي الرعي بين عامي 1989 و2011، ونتج عن الصراعات بين جماعات نيانجاتوم وداساناش وتوركانا أكثر من 600 حالة وفاة. وتسببت مشاريع السدود على نهر أومو، جنبًا إلى جنب مع تناقص كمية المياه على نطاق واسع للزراعة، بتقليل تدفق المياه في اتجاه مجرى النهر وأراضي الرعي للمجتمعات المحلية، وتقليل حجم بحيرة توركانا، واجهت حكومتا كينيا وإثيوبيا صعوبات في التعامل مع الصراعات الداخلية أو تحسين الظروف المعيشية للرعاة في منطقة أومو السفلى-توركانا.

### 3. تنامي نشاط الجماعات المسلحة: استغلت

الجماعات المسلحة وفي مقدمتها حركة الشباب الإرهابية، تداعيات التغير المناخي لتعزيز عملياتها في التجنيد، واعتمدت على مجموعة متنوعة من التكتيكات لتجنيد المقاتلين وتعزيز نفوذها، من خلال القيام ببناء القنوات لجعل المزارعين المحليين أقل اعتمادًا على هطول الأمطار، وخلق غياب استجابة الحكومة فراعًا أمنيًا في معظم أقاليم الصومال؛ حيث تدخلت هذه الحركة لتقديم الدعم والحوكمة البديلة للمجتمعات المحلية، وأيضًا الدعم الاقتصادي للمجتمعات التي تأثرت سلبيًا بصدمات سبل العيش المرتبطة بالتغير المناخي. ويتضح ذلك من خلال:

### 4. استغلال أزمات الجفاف: تُساهم حركة

الشباب في المشكلات البيئية من خلال الاعتماد على تجارة الفحم غير المشروعة كمصدر للتمويل، ويتم تدمير غابات الأكاسيا

الطوارئ وإنشاء لجان الجفاف في أعقاب النقص المتتالي في هطول الأمطار عام 2017، لتنسيق عمليات الإغاثة في العديد من المناطق الإدارية في مختلف أنحاء البلاد، وساعدت الاستجابة للأزمات البيئية في زيادة شعبية حركة الشباب.

#### 7. أمنة المبادرات البيئية واضطراب

**مهام بعثات حفظ السلام:** أصبح البعد البيئي عنصرًا رئيسيًا في العلاقات الدولية والدراسات الأمنية؛ حيث إن التقييم الشامل للأمن في الدول النامية - وتحديدًا الدول الأفريقية - غير كافٍ بدون تقييم ومراعاة الآثار الاجتماعية والاقتصادية التي تُسببها ندرة الموارد والتغير المناخي والكوارث الطبيعية. وعلى الرغم من المشكلات المنهجية المختلفة لتأثير التغير المناخي على الصراعات الداخلية والاضطرابات الاجتماعية، حيث تولد ندرة الموارد المتجددة آثارًا اجتماعية مثل انخفاض إنتاجية الزراعة، والهجرة، وإضعاف مؤسسات الدولة، والتي بدورها تُغذي أنواعًا متعددة من الصراعات؛ يمكن أن يكون لوفرة الموارد غير المتجددة تأثير مباشر على الاقتصاد والنظم السياسية داخل الدول؛ حيث تقدم دول منطقة القرن الأفريقي شرحًا كافيًا للعلاقة بين ندرة الموارد وانعدام الأمن، وغالبًا ما تعتمد هذه الدول على قطاعات شديدة التأثر بالتغير المناخي مثل الزراعة والرعي. ونتيجة لذلك، تؤدي تأثيرات التغير المناخي إلى انعدام الأمن وزيادة مستويات العنف مثل عدم الاستقرار السياسي، وإضعاف هيكل الحوكمة، وتراجع الأداء الاقتصادي.

وعلى جانب آخر، يتم النظر إلى مواجهة التغير المناخي من خلال عدسة ضيقة لتهديدات الأمن

الاستجابة. نتيجة لهذه الضغوط، تعاني المجتمعات المحلية من تدهور سبل العيش، يصاحب انخفاض إنتاجية النظم الزراعية، والهجرة البيئية الجماعية الداخلية والخارجية. وعليه، استفادت حركة الشباب من حالة الإجهاد المائي لتسليح المياه بطرق مختلفة، اعتمادًا على قدراتها وديناميات الصراعات الداخلية المستمرة في الصومال، من خلال استخدام المياه كسلاح استراتيجي وتكتيكي أو كوسيلة لإرهاب السكان المحليين وإكراههم وتدمير البنية التحتية لإدارة المياه، وتسمم الآبار لابتزاز المزارعين المحليين، وعمدت الحركة إلى تسليح سيطرتها على الموارد المائية الشحيحة في حوض نهري جوبا-شبيلي، وهو من المناطق القليلة ذات التربة الخصبة، وتعتمد الصومال عليه بنسبة كبيرة برغم أن 90% من تدفقاته تأتي من إثيوبيا. وأثبتت الحركة قدرتها على استغلال ضغوط الموارد الطبيعية والتوترات بين العشائر لتنامي مسارات نفوذها بطريقة تنذر بحروب المناخ المستقبلية.

#### 6. عرقلة وصول المساعدات الإغاثية: عملت

حركة الشباب على عرقلة وتقييد وصول معظم المساعدات الإنسانية من قبل المنظمات والوكالات الإغاثية خلال ذروة جفاف عامي 2011 و2012، وأثبتت قدرتها في استغلال التوترات العشائرية المحلية من خلال استقطاب الدعم من المشردين داخليًا المنفصلين عن شبكات القرابة التقليدية والدعم الأسري. كما استغل مقاتلو الحركة عمدًا افتقار الحكومة الصومالية للاستجابة بفاعلية للكوارث المناخية، وسد فجوات الحوكمة الحرجة عن طريق توفير الخدمات والمواد الإغاثية في حالات

والإرهاب، والأوبئة، وانعدام الأمن الغذائي، وآثار التغير المناخي، بهدف جعل هذه التهديدات غير العسكرية جزءاً لا يتجزأ من خطاب وسياسة الأمن القومي، التي تأخذ في الاعتبار التهديدات البيئية كرد فعل على النهج التقليدي المتحور حول أمن الدولة.

**واتصالاً بالسابق، يُشكّل التغير المناخي وتداعياته الأمنية ضغوطاً كبيرة على بناء السلام في الصومال من خلال أربعة مسارات مترابطة: تدهور سبل العيش، والهجرة المناخية، وأنشطة الجماعات المسلحة، والسياقات المحلية؛ حيث تستغل حركة الشباب نقاط الضعف المناخية لاكتساب مزيد من النفوذ، وأقر مجلس الأمن الدولي عام 2018 بالآثار السلبية للتغير المناخي والتغيرات البيئية والكوارث الطبيعية من بين عوامل أخرى تؤثر على استقرار**

القومي للدول؛ حيث إن الاستثمار في الحلول المناخية من خلال تمويل سياسات التكيف سواء ثنائية أو متعددة الأطراف، يمكن أن يرتبط بشكل متزايد بالجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب، وليس كضرورة قائمة في حد ذاتها، وقد يضر هذا الاتجاه بالعديد من جهود عمليات بناء السلام والمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان، أو استخدام مبادرات العدالة المناخية وعمليات بناء السلام البيئي ضمن جهد أمني أوسع للتصدي لخطر الجماعات الإرهابية، ولا بد من تعزيز الاستراتيجيات المشتركة لمعالجة القضايا الأمنية والمناخية.

ومنذ نهاية الحرب الباردة، كان هناك توسيع لمفهوم ونطاق الأمن القومي ليشمل قضايا الأمن غير التقليدي مثل الهجرة القسرية للسكان،



الصومال، وتم الاعتراف من قبل المجلس بالصلة الوطيدة بين الأمن والمناخ عام 2021، في ظل تحديات التغير المناخي والضغط البيئية العابرة للحدود.

كما يفرض التغير المناخي تحديات خطيرة على بعثات بناء السلام الحالية والمستقبلية مثل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة

للصومال (UNSOM)، وتساعد الصراع في الصومال على مدى ثلاثة عقود بفعل سلسلة من موجات الجفاف الشديدة، وتداعيات ذلك على عملية بناء الدولة في الصومال وعرقلة تنفيذ مهام البعثات. ولذا، هناك ضرورة دمج اعتبارات التغير المناخي في آليات التحليل والتخطيط واستراتيجيات الوقاية والوساطة وبناء السلام، وكانت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة للصومال أول بعثة ميدانية للأمم المتحدة تنشر قدرات مخصصة للأمن المناخي لتقييم المخاطر الأمنية المتعلقة بالتغير المناخي، ووضع استراتيجيات مناسبة لإدارة المخاطر المناخية.

ختامًا، سيستمر التغير المناخي والتدهور البيئي في إطالة أمد الصراعات وتوسيع وتيرتها، ويقوض جهود عمليات بناء السلام، ويزيد من الضغط على أنظمة وهياكل الحكم الضعيفة، والمؤسسات اللازمة لبناء القدرة على الصمود مع التغير المناخي، ويعمل على تقويض التماسك

الاجتماعي للمجتمعات المحلية، ويعرقل مهام قوات الأمن من الحفاظ على الأمن في المناطق المتضررة، وتصبح الدول الهشة الأقل استعدادًا للتعامل مع تداعيات الطقس القاسي والكوارث المناخية عاقلة في دورات من العنف يغذيها التغير المناخي. ولا بد من الاستثمار في القدرات المحلية والوطنية كشرط ضروري لاستدامة السلام؛ حيث تعتبر المرونة المجتمعية ضرورية لتحمل الصدمات والضغط المرتبطة بالتغير المناخي، ويجب أن تأخذ برامج التكيف مع التغير المناخي وبناء السلام البعد البيئي في الاعتبار لتقليل احتمالية نشوب الصراعات.

لذلك، يعتبر النهج المتكامل لتحقيق وتعزيز بناء السلام البيئي، الذي يربط بين الأولويات الإنسانية والإنمائية والبيئية، ضرورة لدمج اعتبارات الأمن المناخي في الخطط التنموية وتعزيز تدابير التنمية الإنسانية، والممارسات المستدامة بيئيًا وتحديد الفجوات للتدخلات المستقبلية، في ظل القدرة التكيفية المحدودة لدول المنطقة على إدارة التحديات المشتركة لمخاطر الأمن والتغير المناخي. فضلًا عن ضرورة دمج المؤسسات العرفية والإدارة المحلية في آليات بناء السلام من أجل دعم الأمن ومصالح الدولة على المستوى المحلي، ودمج الاعتبارات المناخية في مختلف القوانين وسياسات الحكم المحلية، ومشاركة الجمهور في صنع السياسات البيئية، وتقع المسؤولية على عاتق حكومات المقاطعات لتطوير آلياتهم الخاصة

ودمج التدخلات التنموية والإنسانية مع المخاوف الأمنية، من خلال المعاملة العادلة لجميع الأفراد فيما يتعلق بالقوانين واللوائح والسياسات والقرارات البيئية، وضمان عدم الخلط بين تمويل التكيف مع التغير المناخي والمساعدة الإنمائية، وتعزيز مسار التنمية منخفضة الكربون والتحول لاستخدامات الطاقة النظيفة. وبدلاً من التركيز على التهديدات التي يشكلها التدهور البيئي، يمكن استغلالها لصنع السلام البيئي من خلال الجهود التعاونية لإدارة الموارد الطبيعية كوسيلة للتغلب على حالات انعدام الأمن والتوترات السياسية وتعزيز بناء الثقة بين الأطراف المتنازعة، وإعادة النظر في القضايا البيئية، فيما يُعرف بتهديدات الأمن غير التقليدية وعملية «الأمننة» للقضايا البيئية.

وفي ظل إمكانية التنبؤ بمستقبل التغيرات المناخية باستخدام التكنولوجيا المتقدمة، يمكن التنبؤ بالتحويلات التي ستشهدتها خريطة الصراعات في المنطقة، ومن ثم يمكن تصميم استجابات استباقية تقلل من أضرار هذه التحويلات، ومن أجل التقليل من الآثار السلبية للصراعات التي تسبب فيها التغير المناخي، يتعين على كافة الأطراف المعنية بتسوية الصراع التدخل عبر ثلاثة مسارات متقاطعة، هي احتواء الأضرار البيئية المسببة للصراع، والتكيف مع المتغيرات البيئية الجديدة، واستعادة الأوضاع البيئية الطبيعية، ولكن يتمثل أحد التحديات الرئيسية أمام تحول اقتصادات دول المنطقة نحو تنمية منخفضة الكربون وقادرة على التكيف مع التغير المناخي في الوصول إلى التمويل المستدام لدعم سياسات التكيف.

لإدماج التغير المناخي في سياساتهم القطاعية، وإعطاء الأولوية للتغير المناخي في عملية تخطيط التنمية، وتعزيز المرونة المجتمعية والقدرة على التكيف مع التغير المناخي، ودعم مشاريع التنمية المجتمعية المستدامة للفئات الضعيفة، والتحويلات النقدية المقدمة ضمن برنامج شبكة أمان الجوع وضمان الوصول إلى الغذاء الكافي لمستحقه، وتوفير خط ائتمان لحالات الطوارئ يسمح للحكومات بالوصول العاجل إلى الأموال في حالة وقوع الكوارث المناخية، وإتاحة الحوار المجتمعي حول إدارة الموارد الطبيعية، والاستفادة من الخبرات المحلية.

كما تلعب برامج الحماية الاجتماعية دورًا إيجابيًا في تعزيز سبل العيش وإدارة المخاطر في ظل الآثار السلبية للتغير المناخي، ولا سيما على القطاع الزراعي باعتباره مصدرًا رئيسيًا لسبل عيش المجتمعات المحلية، وهناك ضرورة إدخال تدابير استباقية للأمن الغذائي مثل برنامج شبكة الأمان الإنتاجية لسد فجوة الجوع والمساعدات الغذائية الطارئة، واستراتيجيات بناء الادخار الوقائي (Precautionary Saving) لمواجهة التغيرات الطارئة. بشكل عام، تتمتع معظم دول المنطقة بقدرة منخفضة على التكيف مع التغير المناخي، ويجب أن تؤخذ المبادرات البيئية في الاعتبار في حل وإدارة الصراعات، وتعزيز المبادرات المحلية لبناء القدرة على الصمود وتحسين الظروف المعيشية في الدول المتأثرة بالصراع، من خلال الاستثمار في برامج المرونة المجتمعية والتأهب للجفاف، ودور الابتكارات الواعدة في قطاع الزراعة في المناطق القاحلة وشبه القاحلة، لتقليل الاعتماد على مصادر الأمطار وتعزيز القدرة على الصمود، وتسهيل إمدادات المساعدات الإغاثية الطارئة.

ولا بد من تبني نهج متكامل لكل من آليات حل الصراعات وتعزيز السلام والعدالة البيئية



# الأدوار الإقليمية المتطورة لمنظمة «الإيجاد» في القرن الأفريقي

شيماء البكش

باحث بوحدة الدراسات الأفريقية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

للمنظمات والتجمعات الإقليمية أدوار تكاملية سياسية واقتصادية وكذلك أمنية وثقافية، تمارسها في نطاق يفوق نطاق الدولة الوطنية، على نحو يحدد ملامح دور تلك التجمعات ويضفي عليها الفاعلية والشرعية الإقليمية. واكتسبت تلك التجمعات الإقليمية، على اختلاف أدوارها وفعاليتها، أهمية متعاظمة في السياق الأفريقي؛ وخاصة أن أغلب التجمعات الإقليمية الأفريقية يعود تاريخ نشأتها إلى مرحلة التحرر الوطني، والمحاولات الأفريقية لدعم العمل الجماعي، والتي تُوجت بتأسيس منظمة الوحدة الأفريقية في ستينيات القرن الماضي، وهو السياق الذي انعكس على أولويات وأهداف تلك التجمعات.

في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي؛ حيث كانت الأيديولوجيا مهيمنة على بنية وأدوار تلك التجمعات. فمؤسسات التكامل الإقليمي التي نشأت في تلك الفترة، اتسمت بالانقسام السياسي والتباين الاقتصادي بين دولها الأعضاء المنقسمة بين المعسكرين الشرقي والغربي، إلى أن انتهت الحرب الباردة، الأمر الذي اقتضى الحاجة إلى مراجعة تجارب التكامل الإقليمي، مع تصاعد الأهمية النسبية للتكامل الاقتصادي للدول الأفريقية، لتجنب تهميشها دوليًا، وتصاعد أهمية سياسات السوق مقابل سياسات المحاور.

فقد كانت الهيئة في بداية نشأتها تُعرف باسم الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية (IGADD)، التي تأسست رسميًا عام 1986 ووفقًا للاتحاد الأفريقي، إلى أن تحولت عام 1996 للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في شرق أفريقيا (IGAD). وكانت مكافحة الجفاف والتصحر في القرن الأفريقي هي الدافع الرئيسي لنشأة الإيجاد بتوصية من الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1980؛ حيث كانت ولا تزال دول هذه المنطقة الأكثر عرضة لأزمات الجفاف والمجاعات.

وقد تعرضت المنطقة للجفاف المتكرر والشديد والكوارث الطبيعية بين عامي 1974 و1984، مع تنامي المجاعات والتدهور البيئي والصعوبات الاقتصادية في منطقة شرق أفريقيا، على نحو يستعصي على الدول فرادى مجابهته، وهو الأمر الذي تطلب اتباع نهج إقليمي لاستكمال وتضافر الجهود الوطنية، بما يتقاطع مع أولويات ومبادئ التكامل الإقليمي.

وقد تشكلت المنظمة بداية من عضوية كل من جيبوتي وإثيوبيا وكينيا وأوغندا والسودان والصومال، إلى أن انضمت إليهم إريتريا بعد الاستقلال عام 1993، فيما انضمت جنوب السودان بعد انفصالها عام 2011. وقد اجتمع رؤساء الدول والحكومات

وقد ارتبط هذا السياق بالتحديات التي واجهت الدول الوطنية في مراحل الاستقلال، والتي تطلبت خلق حالة من التكامل السياسي والاقتصادي لتحقيق التنمية، فضلًا عن التحديات التي فرضتها مرحلة ما بعد الحرب الباردة وتراجع مكانة أفريقيا على الساحة الدولية، مما أكد الحاجة للتعاون السياسي والاقتصادي بين دول القارة. في هذا السياق تأسست الإيجاد، والتي أخذت أدوارها مراحل مختلفة ووفقًا لأهدافها. وعلى هذا الأساس، يمكننا تسليط الضوء على مراحل نشأة الإيجاد وأدوارها الإقليمية المختلفة.

## الأطر القانونية والمؤسسية لهـ«الإيجاد»

نشأت الإيجاد كتجمع سياسي وأمني يهدف إلى تحقيق التشاور بين دوله الأعضاء، بخلاف التجمعات الإقليمية المناظرة التي نشأت كاتحادات اقتصادية ومالية، مثل السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا التي تُعرف اختصارًا باسم (الكوميسا COMESA)، والتي تزامن إنشائها مع إنشاء هيئة الإيجاد عام 1982. وقد مرت نشأة وتطور هيئة الإيجاد بمراحل مختلفة مرتبطة بالسياق الإقليمي والدولي الذي نشأت وتطورت في ضوئه عملية التكامل الإقليمي الأفريقي؛ إذ كانت النشأة الأولى للمنظمة في أوائل الثمانينيات من القرن الماضي؛ حيث تمحورت أهدافها حول مكافحة أزمات الجفاف والتصحر في المنطقة، إلى أن راجعت المنظمة أهدافها في أواسط تسعينيات القرن الماضي، لدمج أهداف التكامل والتنمية الاقتصادية ضمن أهدافها.

ولا تنفصل بنية وأدوار الهيئة الحكومية للتنمية (إيجاد IGAD) عن واقع المنظمات والتجمعات الإقليمية الأفريقية، التي نشأ أغلبها في مراحل تالية لنشأة منظمة الوحدة الأفريقية، وفي سياق الحرب الباردة وفترات التحرر الوطني عن الاستعمار

ثم التصنيع ودعم الاقتصاد القائم على المعرفة؛ وذلك عبر مجالات تدخل رئيسية تتمثل في الأمن الغذائي، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والإدارة المستدامة للموارد العابرة للحدود لدعم التنمية وإدارة تغير المناخ، وأخيرًا السلام والأمن.

## تفاعل منظمة «إيجاد» مع القضايا الإقليمية

على الرغم من الهدف الأساسي لتأسيس المنظمة للتعامل مع قضايا الجفاف، فإن دولها الأعضاء سعت للارتقاء بأدوار المنظمة وتعزيز التعاون السياسي والاقتصادي بين الدول الأعضاء بعد تحويلها للإيجاد. ووفقًا للأدوار المحددة سلفًا للمنظمة، يمكن متابعة تلك الأدوار لمعرفة مدى التطور في الدور، على النحو التالي:

1. **قضايا الجفاف والأمن الغذائي:** رغم التحولات التدريجية التي شهدتها منظمة إيجاد على مستوى الأهداف وتبنيها أهداف سياسية في منصف تسعينيات القرن العشرين؛ جاء استمرار تعرض المنظمة لموجات وأزمات الجفاف ليجعل من مكافحته هدفًا مستمرًا على أجندة المنظمة. وتُعد إحدى المساهمات الرئيسية للمنظمة في هذا المجال هي إنشاء وقيادة منصة إقليمية للصمود والاستدامة في مواجهة كوارث الجفاف (IDDRSI)، والتي تم إنشاؤها في 9 سبتمبر 2011، في نيروبي. وتوفر هذه المنصة آلية لمناقشة الأولويات للمنطقة وإمكانية الحل، من خلال الجمع بين الدول الأعضاء وشركاء التنمية ووكالات الأمم المتحدة.

كذلك طورت الهيئة نظامًا لرصد الجفاف، أُطلق عليه اسم «مراقبة الجفاف في شرق أفريقيا ICPAC»، والذي يتيح الرقابة وتعزيز نظم الإنذار المبكر لتسهيل الاستجابة، هذا علاوة على اختصاص مركز المناطق

في مقر الهيئة بجيبوتي للمرة الأولى عام 1986، للتوقيع على الاتفاقية المنشئة، إلى أن أصدر رؤساء الدول والحكومات إعلانًا لتنشيط (إيجاد) وتوسيع التعاون بين الدول الأعضاء بدلًا من اقتصره على هدف مكافحة الجفاف فحسب، ومن ثم تعديل ميثاق الهيئة عام 1996 في جيبوتي.

وصادقت الدول الأعضاء المؤسسة للمنظمة في 1996، على قرار تعزيز التعاون الإقليمي وفق أولويات ثلاث على المنظمة تحقيقها، وهي: الأمن الغذائي وحماية البيئة، والتعاون الاقتصادي والتكامل الإقليمي والاجتماعي، وتعزيز السلم والأمن. فقد عملت الهيئة على مواكبة أهداف التنمية والاستراتيجيات الدولية والقارية، خصوصًا مع وضع الاتحاد الأفريقي الاستراتيجية القارية للتنمية 2063، والتي يتعين أن يواكبها جهود إقليمية موازية تخدم الهدف القاري النهائي. وقد صاغت المنظمة استراتيجية طويلة الأمد حتى 2050، والتي صاحبها عملية من التخطيط الاستراتيجي وصياغة المفاهيم ووضع خطط تنفيذية واستراتيجيات مصغرة وتحديد الأولويات منذ عام 2020.

وتستهدف استراتيجية إيجاد تحويل اقتصادات المنطقة إلى اقتصاد متوسط الدخل، وتحقيق الاستقرار في مؤشرات الاقتصاد الكلي والتوزيع العادل للموارد وخلق الثروة للمواطنين، والارتقاء بالبنية الأساسية ومشروعات الطاقة والتكنولوجيا والابتكار والتحول للتصنيع، مع التخفيف من آثار التغير المناخي والاستخدام الفعال للبيئة والموارد الطبيعية، هذا فضلًا عن تحقيق الأمن والاستقرار في الإقليم.

وباختصار، تُعد مجالات التدخل الاستراتيجي التي تستند عليها رؤية الإيجاد 2050، والتي تنقسم إلى مراحل هي: تطبيق العلم والتكنولوجيا من أجل اقتصاد قائم على الموارد الطبيعية، ومن

وخلال عام 2019، تعرض حوالي 27 مليون شخص في الدول التي تقع ضمن ولاية الإيجاد، لأزمة غذائية من الدرجة الثالثة، وفقاً لمؤشر الأمن الغذائي العالمي، وهو الوضع الذي تفاقم عن السنوات السابقة عليه، والمستمر في التصاعد حتى يومنا هذا، على نحو يؤثر على سبل العيش الرعوية والزراعية في أغلب دول المنطقة.

فكانت المنطقة تعاني قبل تفشي جائحة كورونا من ارتفاع انعدام الأمن الغذائي من الدرجة الثالثة، نتيجة تراكم الأزمات المركبة التي تتعرض لها المنطقة، خاصة الأزمات المناخية والصراعات والأزمات الاقتصادية. ففي إثيوبيا وحدها كان هناك 8.47 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وفي جنوب السودان قُدر عدد الأشخاص المعرضين لانعدام الأمن الغذائي بحوالي 6.45 مليون شخص، وفي السودان حوالي 6.25 مليون شخص. وفي عام 2020، أعلنت منظمة الإيجاد عن تخوفها من تفاقم انعدام الأمن الغذائي في المنطقة نظراً لتلاقي عوامل عدة في المنطقة، خاصة مع انتشار أزمة الجراد الصحراوي وتفشي جائحة كورونا، فضلاً عن هطول الأمطار بدرجة أقل من المتوسط.

فقد أدت الظروف المناخية القاسية إلى أزمة الجراد الصحراوي، التي أدت إلى دمار المحاصيل والمراعي ومعاناة 2.5 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الشديد. كذلك أدى تفشي جائحة كورونا إلى تعطل سلاسل الإمداد والخدمات اللوجستية، فضلاً عن التباطؤ الاقتصادي وانخفاض مستويات الدخل التي خفضت قدرات العديد من الأفراد على الوصول إلى الغذاء.

وجاءت الاستجابة الدولية لدعم دول المنطقة غير متناسبة بين مختلف الدول، مما ترك حكومات بعض الدول غير قادرة على مواجهة تلك الظروف

الرعوية وتنمية الثروة الحيوانية بإدارة تدخلات التصحر والجفاف في إطار عمل المنظمة، وإنشاء برنامج إدارة موارد المياه الداخلية (INWRMP)، وكذلك برنامج إدارة التنوع البيولوجي (IGAD-BMP)؛ ورغم ذلك لا تزال الفجوة قائمة بين الإنذار المبكر والعمل المبكر.

فلا تزال منطقة القرن الأفريقي الكبرى بعد مرور أكثر من عشر سنوات على إنشاء المنظمة، واحدة من أكثر المناطق عرضة للجفاف؛ إذ تتعرض لأسوأ موجة جفاف منذ 40 عامًا؛ حيث يعاني 18 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الشديد بسبب الجفاف وفقاً لمؤشر الأمن الغذائي، مع تعرض 1.5 مليون رأس من الماشية في كينيا و1.77 مليون في إثيوبيا، مع نزوح مئات الآلاف من الأشخاص من منازلهم بحثاً عن الماء والغذاء. فالمنطقة واحدة من أكثر مناطق العالم تعرضاً لموجات الجفاف والجفاف المطول الذي بات سمة متكررة، والتي تؤدي إلى تفاقم مساحة الأراضي القاحلة وشبه القاحلة في المنطقة، بسبب تغير المناخ وزيادة التصحر والتدهور البيئي، مما يجعل منطقة الإيجاد واحدة من أكثر مناطق العالم معاناة من انعدام الأمن الغذائي.

وتساهم هذه الظروف البيئية القاسية في تصاعد المعاناة الإنسانية في المجتمعات المتضررة بالفعل، مما يؤدي لمزيد من النزوح والفقر والجوع والصراعات. فعلى سبيل المثال، أدى الجفاف في 2010-2011 إلى تفاقم مستويات انعدام الأمن الغذائي، لا سيما في إثيوبيا وكينيا، وكذلك إعلان المجاعة في أجزاء من الصومال. بالإضافة لذلك، أدى الجفاف والنزاع في عامي 2016-2017 إلى ارتفاع حدة الأمن الغذائي في المنطقة وإعلان المجاعة في مقاطعتين في جنوب السودان.

القاسية بمفردها؛ فوفقاً للإيجاد كانت مستويات التمويل الدولي لدول المنطقة كالتالي: (أوغندا: 0%، كينيا: 0%، جيبوتي: 11%، إثيوبيا: 20%، جنوب السودان: 35%، السودان 43%، الصومال: 56%).

كذلك تم تلبية متطلبات الاستجابة الإنسانية للمنطقة ككل بنسبة 33% خلال عام 2020، مما ترك فجوة تمويلية كبيرة، على نحو دفع الإيجاد للبحث عن سبل للاستجابة، فطورت المنظمة استراتيجية استجابة تقترح مبادئ توجيهية لنهج متماسك لدعم جميع السكان المتضررين وسبل عيشهم، وتحديد التدخلات والأولويات على المدى المتوسط والطويل، مع ضمان أن تكون التدخلات قائمة على التعاون الجماعي بين الدول والحكومات والجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية.

وهذه الأوضاع القاسية من المتوقع لها التزايد مع سوء الأوضاع المناخية المقترنة بالصدمات السياسية والاقتصادية المتعلقة بالصراعات، مما يهدد سبل العيش ويعمل على تقويض قدرة الدول على الصمود في وجه الصدمات المستقبلية، خاصة في الدول التي لا تستطيع فيها الأنظمة الحكومية توفير الدعم الكافي للمتضررين. وقد وضعت استراتيجية الإيجاد خلال الفترة بين 2020-2022، للاستجابة للأمن الغذائي والتغذية في سياق الجفاف والفيضانات والجراد الصحراوي.

وقد ارتكزت هذه الاستراتيجية على أولويات استراتيجية تتمثل في دعم الأمن الغذائي بين الفئات الضعيفة، وتعزيز وتسهيل التجارة الإقليمية والوصول إلى الأسواق، وحماية الرعاة والأصول الرعوية، وتعزيز التنسيق الإقليمي من خلال تعزيز التنسيق وتعزيز القدرات الإقليمية للتأهب والاستجابة، وتفعيل صندوق الاستجابة للكوارث.

وبذلك، باتت الأزمات البيئية والاجتماعية التي تتعرض لها المنطقة خارج نطاق القدرات المؤسسية

لأية منظمة أو دولة بمفردها، وتتطلب المزيد من التعاون الجماعي المشترك. فالمنطقة واحدة من أكثر مناطق العالم معاناة من العوامل المحفزة لتفاقم الأزمات الغذائية والإنسانية، والتي من المرجح لها مزيد من التدهور ما لم تبين القدرة على الصمود وتحسن نظم الإنذار المبكر.

**2. قضايا التكامل والتنمية الاقتصادية:** لقد تأخرت تجارب التكامل والأسواق في إطار الهيئة مقارنة بتنفيذ الجماعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى للاتفاقيات التجارية. ففي يناير 2012، أقر رؤساء الدول والحكومات خطة الحد الأدنى من التكامل؛ حيث كان التعاون الاقتصادي والتكامل أحد مجالات التعاون ذات الأولوية. وفي هذا السياق، تعمل أمانة الهيئة مع الدول الأعضاء من أجل تنسيق السياسات والإجراءات والمعايير التجارية لتعزيز التجارة في منطقة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

وفي 2010، أطلقت الهيئة منتدى الأعمال الخاص بها من خلال زيادة التجارة والاستثمار عبر الحدود، وتنسيق السياسات بين الدول الأعضاء، ومواءمة السياسات بينها فيما يتعلق بالتجارة والاستثمار وتسهيل النقل وتطوير البنية التحتية وحرية الحركة والبضائع.

ووفقاً لتقرير الاتحاد الأفريقي لعام 2021 عن حالة التكامل الإقليمي في أفريقيا، حققت الإيجاد معدلات أداء متوسطة في أغلب مؤشرات التكامل التي تحددت بثمانية مؤشرات، هي (حرية تنقل الأشخاص، والاندماج الاجتماعي، والتكامل التجاري، والبنية التحتية، والاتحاد المالي، والاتحاد النقدي، والتكامل البيئي، والتكامل السياسي والمؤسسي).

واتصلت أدنى درجات الإيجاد فيما يتعلق بالاندماج الاجتماعي والتكامل التجاري والتكامل

بأهداف التكامل من أجل تحقيق منطقة تجارة حرة غامضاً بعض الشيء.

3. قضايا السلام والاستقرار الإقليمي: حدد القادة المؤسسون للهيئة أهدافاً ورؤى متعلقة بشعوب المنطقة وتطوير الهوية والعيش المشترك والتمتع ببيئة آمنة وتخفيف حدة الفقر والسلام، على أن تكون الجماعة الاقتصادية الإقليمية الرائدة في تحقيق السلام والتنمية المستدامة في المنطقة.

وجاءت تلك الأهداف بعد التحول الذي طرأ على هيكل المنظمة وعلى طبيعة عملها في عام 1996؛ حيث أعيد تنشيط الهيئة وتكليفها بمعالجة قضايا السلام والأمن؛ إذ تم توسيع نطاق اختصاصها لتغطية قضايا التنمية السياسية والاقتصادية، فتم إنشاء قسم التنمية السياسية والإنسانية والتي أعيد تسميتها لاحقاً باسم قسم السلام والأمن. ويركز قسم السلام والأمن على أربعة أهداف رئيسية متعلقة بقضايا الأمن والسلام، وهي:

- منع النزاعات، وإدارتها وحلها.
- منع وإدارة التهديدات الأمنية عبر الوطنية.
- الحكم والديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان.
- إعادة الإعمار والتنمية والشئون الإنسانية في فترة ما بعد الصراع.

وارتبطت ظروف نشأة المنظمة بالأوضاع العالمية والإقليمية التي فرضت بدورها أولويات جديدة ترتبط بالأمن على أجندة المنظمة؛ إذ انصبت أهداف المنظمة في بدايات نشأتها على القضايا البيئية لمواجهة ظروف المجاعة التي ضربت الإقليم وقتذاك، وهي الفترة التي اتسمت بالاستقطاب الأيديولوجي بين المعسكرين الشرقي

المالي، والتي فُسرت بعدم وجود هياكل صلبة داخل الإيجاد معنية بالتكامل التجاري والمالي، بينما جاءت معدلات الوضع المالي ضعيفة لإغفال تقييم دور الإيجاد في مجالات الهجرة والصحة والجنس، إضافة إلى دورها في العمل المشترك لمواجهة جائحة كورونا.

ولا تزال عملية التكامل في منطقة الإيجاد في مرحلة مبكرة لم ترتق إلى مرحلة منطقة التجارة الحرة. ويعود تباطؤ عملية التكامل إلى مجموعة من العوامل، من بينها إعطاء أولوية لحرية تحرك الأشخاص على حساب أولويات التكامل التجاري، رغم عدم تأثير البروتوكول وخرطة الطريق فيما يتعلق بمجال الحركة، كذلك ضعف الحوافز المقدمة للدول التي تتمتع بعضوية متداخلة مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى التي تمضي في طريقها نحو تكامل السوق؛ فباستثناء الصومال وجنوب السودان فإن دول الإيجاد الأخرى هي أعضاء في السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا)، التي أطلقت مؤخراً اتفاقية منطقة التجارة الحرة الثلاثية (TFTA) مع مجموعة شرق أفريقيا (EAC) والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (SADC)، فحتى الآن لا يُعد التكامل التجاري والاقتصادي على أولويات الدول الأعضاء التي تحققه في إطار منظمات إقليمية أخرى.

بالإضافة إلى ذلك، فإن كينيا وجنوب السودان وأوغندا أعضاء في مجموعة شرق أفريقيا التي تنفذ سوقها المشتركة جنباً إلى جنب مع اتفاقية التجارة الحرة القارية. كذلك كينيا وجنوب السودان وأوغندا أعضاء في مجموعة شرق أفريقيا التي تنفذ سوقها المشتركة جنباً إلى جنب مع اتفاقية التجارة الحرة القارية. علاوة على ذلك، فإن أحد الأهداف الشاملة للإيجاد هو تحقيق أهداف الكوميسا، مما يجعل الهيكل المؤسسي للمنظمة فيما يتعلق

1. أزمة الانتقال السياسي في السودان:  
لمنظمة إيجاد خبرة واسعة بالأوضاع في السودان، فقد شاركت المنظمة بفاعلية في عملية صنع السلام في السودان (2005-1993)؛ إذ مثلت الأزمات اختباراً لدور المنظمة في إرساء الأمن. فمن خلال لجنتها الدائمة للسلام والأمن، تدخلت الهيئة دبلوماسياً وسياسياً لإحياء محادثات السلام في السودان، من خلال تعيين الرئيس الكيني آنذاك دانيال آراب موي مبعوثاً لعملية السلام في السودان. وقد ساهمت الجهود الدبلوماسية التي قادتها المنظمة في خلق مناخ من الثقة بين الأطراف المتحاربة؛ إذ عملت اللجنة الدائمة على تسهيل الحوار حتى توقيع اتفاق السلام الشامل عام 2005 في نيروبي بكينيا، الأمر الذي اختتمت معه الإيجاد مبادراتها لصناع السلام، التي تُعد واحدة من إنجازاتها في هذا الصدد.

وخلال المرحلة الانتقالية التي بدأت مع سقوط نظام الرئيس السوداني السابق عمر البشير في إبريل 2019، انخرطت الإيجاد في المحادثات بين الأطراف السودانية للتوصل إلى صيغة توافقية لقيادة المرحلة الانتقالية، وجاء تدخل الإيجاد في شكل انخراط رئيس الوزراء الإثيوبي «آبي أحمد» في محادثات السلام، بدعوة من مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، بصفته ممثلاً لإثيوبيا التي كانت ترأس الإيجاد حينها.

وضمن عوامل أخرى، يَسَّر انخراط الإيجاد ممثلة في آبي أحمد، والاتحاد الأفريقي ممثلاً في مبعوثه «محمد لبات»، والدعم الدولي ممثلاً في دول الترويكا والاتحاد الأوروبي، في عملية إحياء المحادثات بين المكونين المدني والعسكري، إلى أن تم التوصل إلى الإعلان الدستوري والسياسي في

والغربي، ووقوع دول الإيجاد تحت وطأة حروب التحرر والصراعات الداخلية. والمنطقة الفرعية التي تشملها ولاية الإيجاد هي واحدة من أكثر مناطق العالم تأثراً بالصراعات؛ إذ تعرضت دولها السودان والصومال وإثيوبيا وإريتريا لصراعات ممتدة، خاصة حروب التحرر التي خاضتها دول المنطقة، وشهدت حالة من الاستقطاب والاهتمام الدولي بالمنطقة.

ومع تراجع الاهتمام الدولي بالقضايا الأمنية في المنطقة في عقد التسعينيات، تنامي الإدراك لدى القادة بعدم جدوى معالجة التحديات البيئية والتنموية دون معالجة المخاطر الأمنية والصراعات الإقليمية، مما جعل قضايا الصراع والأمن على رأس أولوياتها، خاصة مع التوافق الدولي بأهمية أن يكون للمنظمات الإقليمية أدوار فيما يتعلق بالسلم والأمن.

بهذا المنطق، تزامن التأسيس الثاني لمنظمة إيجاد مع اضطراب الأوضاع الأمنية في الصومال، واندلاع الحرب الإثيوبية الإريترية، واستمرار الحرب الأهلية السودانية التي انتهت بانفصال الجنوب، فضلاً عن النزاعات الحدودية وتنامي أنشطة القرصنة التي عانت منها المنطقة. وبقدر التعقيد المصاحب للسياق السابق على نشأة المنظمة، استمرت هذه التعقيدات وأثرت على طبيعة عملها وعلى هيكل الأمن الخاص بها. فالحروب العنيفة التي شهدتها المنطقة بعد الاستقلال سواء بين الدول أو داخلها، ألقت بظلالها على السياق الإقليمي المصاحب لعملية التحول الهيكلي في أهداف المنظمة نحو قضايا الأمن والسلام.

## موقف إيجاد من الأزمات الإقليمية

يمكن متابعة الأدوار الإقليمية للمنظمة في قضايا السلام والأمن الإقليمي في مجموعة متنوعة من الأزمات الإقليمية التالية:

17 أغسطس 2019، والذي مهد فيما بعد لاتفاق جوبا للسلام مع الحركات المسلحة.

ومع المأزق الذي دخلته المرحلة الانتقالية السودانية وجمود العملية السياسية لعام كامل، سعت الإيجاد للانخراط من جديد للتوسط بين أطراف الأزمة؛ إذ طرحت مبادرة في مطلع 2022 للوساطة، التي نالت بدورها قبولاً من بعض القوى التي كانت مناوئة لدور البعثة الأممية في السودان «يونيتامس»، مما أدى إلى توحيد جهود كل من البعثة الأممية والاتحاد الأفريقي والإيجاد في آلية واحدة عرفت بالآلية الثلاثية، والمدعومة من المجتمع الدولي، وساهم دورها في إنجاز الاتفاق الإطارى في 5 ديسمبر 2022، والذي من شأنه تحقيق الاستقرار حتى إنهاء المرحلة الانتقالية.

## 2. مفاوضات السلام في جنوب السودان:

انخرطت الإيجاد في عملية الوساطة لمعالجة الصراع الذي دار في جنوب السودان بعد الاستقلال، حيث نشط دورها خلال الفترة من 2013 حتى 2015؛ إذ انخرطت سريعاً بمجرد اندلاع العنف في ديسمبر 2013، حيث دعت إلى عقد قمة استثنائية، فضلاً عن تفويض بعثة للوساطة نجحت في الدفع لتحقيق اتفاق سلام 2015، لكنه لم يصمد طويلاً، وهو الإخفاق أو المأخذ على دور الإيجاد ومدى قدرتها على إلزام الأطراف المختلفة بالامتثال لمخرجات أية اتفاق قانوني تحت رعايتها، بل إن الصراع الذي اندلع في جنوب السودان جاء بعد تسع سنوات من اتفاق السلام الشامل في السودان، والذي مهد الطريق لاستقلال الجنوب.

لكن تأتي هذه الجهود في ضوء التزام المنظمة بتعزيز قدرتها في مجال الوساطة؛ إذ تزامنت تلك الجهود مع تأسيس وحدة دعم الوساطة ضمن

شعبة الأمن في الأمانة العامة للهيئة. وفيما يتعلق باندلاع الصراع في جنوب السودان، فوضت الإيجاد مبعوثين لها للتوسط من أجل وقف الاقتتال منذ اندلاع القتال حتى حان وقت توقيع الاتفاق في مارس 2015، وتقاعس الأطراف المتحاربة عن التوقيع، مما دفع الإيجاد لإطلاق عملية أو مرحلة جديدة للوساطة أطلقت عليها «إيجاد بلس IGAD Plus»، وسعت فيها لإشراك الأطراف أصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والترويكا والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، حتى توصلت إلى طرح مسودة للاتفاق في يوليو 2015.

وسعت الإيجاد للاستفادة من خبرتها التفاوضية السابقة مع السودان التي توجت بتوقيع اتفاق السلام الشامل. لكن هذه الجهود كانت مدفوعة بدعم المجتمع الدولي الذي أيد دور الإيجاد في دعم الوساطة؛ حيث تبنى مجلس الأمن الدولي القرار رقم 2132 في 24 ديسمبر 2013، الذي أثنى على جهود الإيجاد في سعيها للانفتاح على الحوار والوساطة، وبالمثل دعمت دول الترويكا جهود الإيجاد في الوساطة.

وبعد عام واحدة فقط من توقيع اتفاق السلام، تجدد العنف مرة أخرى في عام 2016، واستمر العنف والتدهور الأمني في تصاعد؛ حيث انخرطت الإيجاد مرة أخرى في عملية السلام المنشط التي قادت إلى توقيع اتفاق السلام المنشط عام 2018. ومع تجدد العنف مرة أخرى بين أطراف اتفاق السلام المنشط، وفي بحث الإيجاد عن سبل الدعم التي يمكن من خلالها الحفاظ على النجاحات المكتسبة، وقَّعت الإيجاد مع السفير الأيرلندي لدى إثيوبيا وجيبوتي في 20 سبتمبر 2022، اتفاقية لتمويل وقف إطلاق النار وآلية للمراقبة لضمان الترتيبات الأمنية الانتقالية.

ومع استمرار الأزمة، عملت المنظمة على تفعيل الدبلوماسية متعددة الأطراف وتنسيق جهودها مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، من أجل جمع الأطراف الصومالية وتنسيق جهودها نحو بناء السلام، وذلك من خلال مكتب للبعثة الخاصة للإيجاد في الصومال، والذي يهدف إلى دعم بناء القدرات وبناء السلام والمصالحة من خلال العمل مع الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات.

وتحقيقاً لنهج الدبلوماسية متعددة الأطراف، ساهمت المنظمة في العملية السياسية الشاملة للحكومة الفيدرالية الصومالية والولايات الفيدرالية؛ حيث ترأس الأمين التنفيذي للمنظمة في إبريل 2021 اجتماعاً رباعياً مع كل من الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، بهدف تهدئة النزاعات الانتخابية. كذلك عقدت المنظمة في ديسمبر 2021، ورش عمل في مدن صومالية عدة لدعم السلام المجتمعي وبناء السلام كخطوة نحو معالجة النزاعات والتمهيد للانتخابات، غير أن الرهان على دور الإيجاد في معالجة أزمات الصومال يرتبط بمشاركة الأطراف الإقليمية والدولية الأخرى.

4. الصراع في إقليم تيجراي الإثيوبي: عقب اندلاع الصراع في الإقليم الشمالي الإثيوبي

وُتُرجع بعض التفسيرات العوار الذي يصيب آليات الوساطة، إلى انخراط الدول أصحاب المصلحة الإقليمية في جهودها؛ إذ يحملون وجهات نظر متباينة حول الكيفية التي يمكن بها تسوية الصراع، وفقاً لمصالحهم الإقليمية، مما يشكل وجهة نظر غير متماسكة أو مؤسسية للإيجاد بعيداً عن المواقف السياسية.

3. المصالحة الوطنية في الصومال: انخرطت الإيجاد في الأزمة الصومالية منذ وقت مبكر بعد انهيار الحكومة في مقديشو، والمساعي التالية لها لتحقيق سلام شامل وتشكيل حكومة انتقالية (2002-2004). لكن على الجانب الآخر، أخفقت المنظمة في قيادة جهود المصالحة في الصومال، الأمر الذي أرجعته إلى تعدد مبادرات المصالحة، فضلاً عن استمرارية الأطراف المتحاربة التي تلقت الدعم الإقليمي من الدول الأعضاء في المنظمة؛ إذ دعمت إثيوبيا طرفاً بينما دعمت إريتريا الطرف الآخر، الأمر الذي عمل على تقويض جهود المنظمة في دعم عملية السلام التي قادت إلى تشكيل حكومة انتقالية عام 2004.



على آلية ودور المنظمة، فضلاً عن احتمالات انخراط الأطراف الإقليمية في الصراعات الإقليمية على نحو يقلل من حياد المنظمة، على نحو يجعل دورها إما غير مرحب به وإما غير فعال.

ويتضح من الوضع السابق أمران، يتعلق أولهما بأن ولاية المنظمة لحفظ السلام والأمن الإقليمي كانت ولاية محدودة لم ترتق لوضع أساس مؤسسي للأمن الإقليمي، بينما ينصرف الأمر الثاني إلى طبيعة التوازنات الإقليمية والتحالفات بين دولها الأعضاء؛ إذ إن المنظمة الإقليمية تستمد ولايتها من إرادة الدول الأعضاء، التي عملت في الأساس على تقويض ولاية المنظمة من خلال التحالفات والتوازنات الإقليمية التي ساهمت في كثير من الأحيان في تقويض الأمن الإقليمي.

كذلك لم تلعب المنظمة أدواراً فعالة في العديد من الأزمات، رغم تطورها لآلية للإنذار المبكر لتوقع الاستجابة للأزمات، بالتعاون مع الجهات المانحة عام 2000. فلم تلعب المنظمة دوراً في الصراع الذي جرى في دارفور بدءاً من عام 2003 وأزمة أوغادين وغيرها، أو تم التحفظ على دورها واتهامها بالانحياز مثلما حدث في النزاع البحري الصومالي الكيني؛ إذ اعترضت الصومال على تقييم الإيجاد للاتهامات الموجهة ضد كينيا بدعم وتسليح مليشيا لمحاربة الجيش الوطني الصومالي على الحدود بينهما، واتهمت الصومال محققي المنظمة بالتحيز، وهددت بسحب عضويتها.

## مستقبل التكامل الإقليمي في إطار «إيجاد»

تظل تجربة التكامل في منطقة القرن الأفريقي وشرق أفريقيا في طور مبكر من مراحل التكامل الإقليمي، بالمقارنة النسبية مع تحالفات إقليمية مناظرة. ورغم ما يصيب المنظمة من عدم فاعلية في الدور والأداء، فإن أداء الدول الأعضاء في المنظمة

في الرابع من نوفمبر 2020، حاول رئيس الوزراء السوداني السابق «عبد الله حمدوك» بصفته رئيساً للمنظمة التي ترأسها السودان، الانخراط في الأزمة؛ حيث نجح في وضع الأزمة على جدول أعمال المنظمة، ودعا إلى عقد القمة الاستثنائية الثامنة والثلاثين لمناقشة الصراع الداخلي في إثيوبيا.

وعُقدت هذه القمة في 20 ديسمبر 2020، بحضور رئيس الوزراء الإثيوبي، لكن تناقضات المواقف للأطراف الإقليمية قوضت أي محاولة من قبل الإيجاد أو الاتحاد الأفريقي حينها لتحقيق اختراق في الأزمة، وذلك رغم اعتبار البعض أن مجرد إجراء قمة دبلوماسية للإيجاد بقبول رئيس الوزراء الإثيوبي هو إنجاز وتقدم في هذا المضمار. وقد تجسد التعنت الإثيوبي في رفض أبي أحمد محاولات رئيس الوزراء الإثيوبي ورئيس الإيجاد للتوسط في الأزمة بعد إجراء أربع مكالمات هاتفية بينهما في بدايات اندلاعها؛ إذ اعتبر أبي أحمد أنها نزاع داخلي لاستعادة النظام الدستوري في البلاد، وهو أمر لا يجب تدويله.

ورغم الإخفاق الذي لحق بدور الإيجاد في تلك الأزمة، فإنها لم تكن المنظمة الوحيدة التي عجزت عن لعب دور في تلك الأزمة، لأسباب متعددة؛ فقد تمسك رئيس الوزراء الإثيوبي برفضه القاطع لكافة جهود الوساطة، مع إصراره على الحسم العسكري وتمسكه بعدم التدخل في شؤون بلاده، فضلاً عن التناقضات والتحيزات الإقليمية.

وعكس الإخفاق الذي لحق بدور الإيجاد في التدخل والوساطة أو لعب دور في صراع التيجري، مجموعة من المحددات التي تفرض قيوداً على طبيعة عمل المنظمة، ولعل أبرز هذه القيود يتمثل في التوازنات والتقاطعات الإقليمية؛ إذ تطالب الإيجاد بالتدخل في أزمة دولة عضو تؤثر عضويتها

وهيمنتهم عليها من جهة وطموحاتهم الإقليمية في القيادة من جهة أخرى، تمثل عائقًا أمام تطور الأداء والولاية الإقليمية للمنظمة.

لقد أحرزت المنظمة تقدمًا فيما يتعلق بالسلم والأمن، فضلًا عن بعض التقدم المتعلق بالبنية التحتية الإقليمية مثل تأسيس المنطقة الحرة الدولية في جيبوتي، ومع ذلك لا تزال الدول الأعضاء تواجه جملة من التحديات المتمثلة في عدم الاستقرار بسبب النزاع المسلح، والذي بدوره يفاقم من وضع اللجوء والنزوح في المنطقة، فضلًا عن التطرف في الطقس والذي يؤدي إلى تحديات الجفاف التي تهدد التنوع البيولوجي. وفي الإجمال فإن الإيجاد وضعت خططها في ضوء خطط المنظمات الإقليمية والاتحاد الأفريقي. لذا يشير تقرير الاتحاد الأفريقي الأخير إلى فشل الهيئة في تحقيق الأهداف والالتزامات القارية المحددة في أجندة 2063 ومعهدة أبوجا، مع تأخر كبير في تحقيق أهداف التكامل الإقليمي.

ومن أجل تعزيز دورها، تحتاج الإيجاد إلى الإسراع في تنفيذ خطط التكامل القارية والإقليمية، وكذلك تعزيز مشاريع التكامل الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة، مع بحث آليات جديدة للتمويل وتعزيز سيادة حكم القانون والحكم الرشيد. ويواجه هذا الدور إما تحديات إقليمية تتمثل في الطموحات الإقليمية للدول الأعضاء في المنظمة، وإما التحديات المؤسسية التي تشهدها المنظمة، والتي تأتي في جزء منها بسبب طموحات الدول الأعضاء في المنظمة.

**1. التفاعلات البيئية وتوازن القوى داخل المنظمة:** فيما يتعلق بالدول الأعضاء وتفاعلاتهم البيئية، برزت إثيوبيا في هذا الصدد، خاصة في الأعوام التالية لوصول رئيس الوزراء أبي أحمد وتوليته مشروعًا

سياسيًا وطموحًا إقليميًا لتعزيز المكانة الإثيوبية في المنطقة؛ حيث اتجهت كل من إثيوبيا وإريتريا لاستعادة العلاقات فيما بينهما، وغاب دور المنظمة كمظلة راعية للاتفاق الذي عقده كل من إثيوبيا وإريتريا عام 2018، كخطوة أولية نحو سياسة إثيوبيا لتفسير مشكلات القرن الأفريقي وتجاوز خلافات الماضي بين دوله، ومن ثم الاتجاه نحو التعاون والتكامل الإقليمي.

وأعقب ذلك بأسابيع استئناف العلاقات الصومالية الإريترية برعاية إثيوبية، بعد سنوات من الاتهامات الصومالية لإريتريا بدعم حركة الشباب المجاهدين عام 2006. وأدت الخطوتان إلى تحرك الدول الثلاث في سبتمبر 2018 لبناء تحالف إقليمي مشكّل من إثيوبيا وإريتريا والصومال، يرمي إلى بناء علاقات سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية لتعزيز السلام والأمن الإقليمي.

وجاء هذا التحرك بعيدًا عن مظلة الإيجاد، مما أثار التساؤلات حول مستقبل تأثيره على مستقبل التعاون الإقليمي بين دول المنظمة، وزيادة انعدام الثقة بين الدول الأعضاء، وخاصة أنه استبعد بقية الدول الأعضاء فيها، إلا أن بعض الآراء ارتأت أنه قد يسهم في حسم الخلافات بين الدول الأعضاء بدرجة تمهد لاستقرار المنطقة وإشراك بقية الدول الأعضاء، وكذلك لعودة إريتريا للمنظمة؛ وهو ما تجلّى في سعى التحالف للتوسط بين إريتريا وجيبوتي في النزاع الحدودي بينهما.

**2. قيود وآفاق التكامل المؤسسي:** رغم المشاركة الدبلوماسية للمنظمة بفاعلية في الأزمات والتحديات الإقليمية، ومحاولات الوساطة في عدد من القضايا الإقليمية، فإن هذه الجهود تواجه عددًا من القيود والتحديات المفروضة على الدور المفترض

■ امتناع الدول الأعضاء عن تأسيس أو اللجوء إلى منطديات وتجمعات للأمن الإقليمي، تهدف لحل النزاعات بعيداً عن الهيئة.

■ الالتزام بالمفاوضات وجهود الوساطة، وبتناؤها في إطار عمل المنظمة، والاعتراف بولايتها الإقليمية في هذا الصدد.

■ معالجة أزمات الدولة الوطنية وحسم الأزمات الإقليمية.

ختامًا، يمكن القول أخيرًا، إن منظمة الإيجاد هي واحدة ضمن منظمات إقليمية متعددة لا تزال في أطوار مؤسسية مبكرة من مراحل التكامل الإقليمي، غير أن الإيجاد هي واحدة من التجمعات الإقليمية التي لم تصل إلى مراحل متقدمة من التكامل الاقتصادي أو إلى تأسيس هيكل للسلم والأمن، وهذا الواقع يفرض قيودًا كبيرة على بنية وأداء المنظمة. فكافة الأدوار التي تمارسها المنظمة في معالجة الأزمات والصراعات، تقع في نطاق التدخلات الدبلوماسية وجهود الوساطة، دون امتلاك آلية للتدخل المباشر، كما أن خطوات التكامل الاقتصادي متباطئة بالمقارنة مع أهداف التكامل القاري، بما يزيد من جاذبية التجمعات الأخرى أمام دولها الأعضاء.

وحيث يدور الحديث عن تطوير أداء المنظمة، تعترضه تحديات مرتبطة بالإرادة السياسية للدول الأعضاء، التي ترى في تحركاتها المنفردة أو انضمامها لتجمعات أخرى مصلحة تفوق تحركها تحت مظلة الإيجاد، فضلًا عن التشابكات الإقليمية بين دولها الأعضاء، في إقليم من أكثر الأقاليم الأفريقية الفرعية تعرضًا للتنافس والاستقطاب بين دوله الإقليمية.

القيام به. ومن هذه التحديات، التمويل؛ إذ إن أغلب التمويل الآتي للمنظمة تحصل عليه من المانحين الدوليين، مع عدم التزام الدول الأعضاء بحصصها المالية، نظرًا لعدم إيمانهم بفاعلية دور المنظمة. ويتمثل التحدي الآخر في تعدد انتماءات أعضاء المنظمة لأكثر من منظمة إقليمية، وهذه المنافسة في العضوية وفاعلية دور المنظمات الأخرى في قضايا التكامل الاقتصادي، تقلل من التزام الدول الأعضاء ورغبتهم في تطوير أداء المنظمة.

فيما تفرض النزاعات المسلحة والتنافس بين الدول الأعضاء وعدم الاستقرار الإقليمي، تحديات من نوع ضعف الإرادة السياسية للدول الأعضاء وعدم وجود قوة إقليمية مهيمنة لقيادة وتنسيق العمل الإقليمي بين دول متنافسة ومتصارعة بالأساس. هذا فضلًا عن العضويات المزدوجة للدول في مؤسسات إقليمية منافسة، مما يخفض من درجة التزام الدول بمستوى التفاعل والأداء في إطار المنظمة.

وقد أضعفت تلك التحديات ليس فقط سياسات التماسك والتعاون الإقليمي، بل ساهمت أيضًا في تعقيد جهود الوساطة والمصالحة وبناء الثقة التي تقوم بها المنظمة، على نحو أدى إلى تآكل فاعلية المنظمة في التدخل والتوسط في النزاعات الإقليمية. ومن أجل معالجة التحديات التي تعترض عمل المنظمة، تتجلى الحاجة لمجموعة من التدخلات الحاسمة على النحو التالي:

■ تطوير ميثاق واتفاقية المنظمة على نحو يعزز من هياكل عمل المنظمة ويضفي عليها المزيد من الفاعلية.

■ إلزام الدول الأعضاء بجهود الوساطة التي ترعاها المنظمة، ودعم جهود التيسير في إطارها.



# 5

## مصر والقرن الأفريقي

- ◀ السياقات المتغيرة للقرن الأفريقي وتوجهات السياسة المصرية
- ◀ أولويات مصر إزاء السودان بعد عامٍ من الصراع الداخلي
- ◀ ملامح التعاون المصري الإريتري في القرن الأفريقي
- ◀ دوافع تحول التحالفات بين مصر ودول القرن الأفريقي



# السياقات المتغيرة للقرن الأفريقي وتوجهات السياسة المصرية

شيماء البكش

باحث بوحدة الدراسات الأفريقية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

رغم ما تبنته السياسة الخارجية المصرية من أولوية استثنائية ضمن أولويات السياسة الخارجية المصرية، خلال السنوات العشر الماضية، إلا أن التحديات والتحويلات الاستراتيجية الراهنة التي يشهدها الإقليم، سواء على المستوى الإقليمي ككل، أو على مستوى التفاعلات السياسية الداخلية والتحويلات التي تشهدها الأنظمة السياسية القائمة في المنطقة، تفرض متطلبات وأولويات استراتيجية تواكب بنية التفاعلات الأمنية والسياسية القائمة في المنطقة، على نحو يلبي التطلعات والأولويات المصرية الإقليمية.

تتجلى الأهمية الاستراتيجية للقرن الأفريقي في التنافس الدولي والإقليمي المحموم على نحوٍ مؤثر في تفاعلاته البينية وتحالفاته الإقليمية والدولية. ولعل واحدة من محددات الأهمية الاستراتيجية للقرن الأفريقي تتصل بامتداده على ساحل البحر الأحمر، الممر الملاحي الأهم بالنسبة للتجارة الدولية، مما جعل الدول المشاطئة له ذات ثقل استراتيجي في معادلة التوازنات الإقليمية والدولية.

وثبتت تلك الأهمية في التفاعلات الإقليمية الأخيرة التي أثرت على الأمن في البحر الأحمر، والتهديد الحوثي الذي أثار على حركة مرور التجارة بالممر الملاحي، الذي مرّ به 23 ألف سفينة العام الماضي، ويحوز على نسبة 12% من التجارة العالمية و40% من التجارة بين آسيا وأوروبا، وما سبقها من تداعيات عالمية تجلت في ارتفاع أسعار النفط العالمي على إثر جنوح سفينة "إيفرغيفن" وتعطيل حركة المرور التجاري، بما يؤشر على الأهمية القصوى للممر الملاحي في الأجندة الدولية، على نحوٍ حفز إعادة الانخراط في معادلة الأمن الإقليمي في المنطقة.

وعلى الرغم من انخراط القوى الإقليمية والدولية في معادلة الأمن الإقليمي في المنطقة على مدار العقود السابقة، على نحوٍ ساهم في تصاعد مظاهر العسكرة بما يؤثر على المصالح الاستراتيجية للدول الإقليمية، إلا أن التحديات الإقليمية المتصاعدة سواء في منطقة الشرق الأوسط والقرن الأفريقي، تدفع نحو مزيد من التنافس والاستقطاب السياسي والعسكري في المنطقة.

فلم تعد القواعد العسكرية القائمة في المنطقة الضامن لتأمين مصالح القوى الكبرى وتأمين حركة التجارة الدولية، بل صارت التهديدات

الأمنية الناشئة بحاجة لاستجابات واسعة وتحالفات متعددة الأطراف، بما يخلق مصفوفة من المصالح والتحالفات المتقاطعة والمعقدة. ومثل التشكيل الأمريكي الأخير لتحالف "حارس الزدهار" في 19 ديسمبر 2023، لمواجهة تهديدات الحوثي في البحر الأحمر، أحد مظاهر العسكرة في المنطقة، والتي تلاها تشكيل البعثة البحرية الجديدة للاتحاد الأوروبي "أسبيدس" في فبراير 2024، لتضاف إلى الاهتمام والانخراط الأوروبي في المنطقة، منذ عملية أتلانتا 2008 لمكافحة القرصنة، وبعثة المراقبة البحرية التي أطلقتها فرنسا في الخليج العربي في 2020 بمشاركة ثماني دول أوروبية.

وكذلك جاء إعلان الصين في 24 فبراير 2024 عن إرسال أسطول عسكري لمنطقة البحر الأحمر، لتأمين الملاحة، في الوقت الذي أحجمت فيه أغلب الدول العربية بما في ذلك مصر، التي تمتلك الأسطول الجنوبي وقاعدة برنيس على البحر الأحمر، عن الانخراط في الترتيبات الأمنية القائمة، ما يعكس حجم التعقيد في صياغة القرار الاستراتيجي بما يحافظ على المصالح في المنطقة، ويتطلب في الوقت نفسه قدرًا كبيرًا من التنسيق على المستوى الاستراتيجي، خاصة وأن التناقضات والتنافس الاستراتيجي في المصالح ليس فقط بين الدول الإقليمية والدولية المتدخلة، بل يمثل التنافس بين القوى الكبرى المتواجدة بالمنطقة تهديدًا لاتساع نطاق المنافسة والتهديد في المنطقة بما يعكس على المصالح الإقليمية القائمة.

### استقطابات إقليمية

وفرت البنية السياسية للتفاعلات الإقليمية في منطقة القرن الأفريقي مجالاً للاستقطاب الدولي والإقليمي، على نحوٍ مؤثر على مسار التفاعلات الداخلية والبينية بين الدول المشكلة له. وقد شهد الإقليم تحولات في شبكة التحالفات، انعكست على

وزادت من أهميتها الجيوستراتيجية، لكنها ساهمت في ذات التوقيت في عسكرة منطقة البحر الأحمر، مما أثر على معادلة الأمن في المنطقة.

وبالمثل، لم تكن العلاقات مع الصومال في وضع جيد حتى رحيل نظام محمد عبد الله فرماجو، وقدم الرئيس حسن شيخ محمود، إذ على مدار السنوات الماضية، استطاعت دول إقليمية مثل تركيا وقطر، تعزيز حضورهما في الصومال على كافة المستويات، على نحو ساهم في توتر علاقات الأخيرة بدول إقليمية متعددة مثل مصر، خاصة مع إلقاء التفاعلات في الشرق الأوسط بظلالها على مستويات واتجاهات التفاعل في القرن الأفريقي.

### تعزيز الحضور

حظيت القارة الأفريقية بأولوية على أجندة السياسة الخارجية المصرية بعد عام 2014 بوجه عام، ومنطقة القرن الأفريقي وحوض النيل بشكل خاص، لما يحوز عليه هذا الإقليم الفرعي من ثقل استراتيجي في السياسة المصرية، إذ أنه يمتد بين البحر الأحمر شرقاً ومجرى النيل غرباً، مما يجعل الانخراط في تفاعلاته وبناء شبكة تحالفات إقليمية، أمراً ذات أهمية لأولويات السياسة الخارجية المصرية.

تحديد الأولويات وطبيعة المصالح في المنطقة، وتحديدًا على وقع التقارب الإثيوبي الإريتري عام 2018، والإعلان عن منظمة تعاون القرن الأفريقي بانضمام الصومال إليهما في يناير 2020، مما أثر بدوره على مستوى العلاقات بين جيبوتي وإثيوبيا، إذ وجدت الأخيرة موانئ بديلة لموانئ جيبوتي التي كانت تعتمد عليها لممرور 70% من تجارتها.

ولقد حافظت مصر على علاقات استراتيجية وثيقة مع إريتريا حتى عام 2018، إذ ساهم تحالف آسياس أفورقي مع أبي أحمد في فجوة في العلاقات الثنائية بين البلدين، انعكست على تراجع مستويات التنسيق في القضايا الإقليمية ذات الاهتمام المشترك. والمفارقة، أن هذا الفتور في العلاقات، واكب سياق من العودة المصرية للمنطقة، بعد سنوات من التراجع التي اقترنت بالتحولات السياسية في الداخل المصري بعد 2011، مما أثر على متابعة سياسية إقليمية نشطة في تلك السنوات.

وارتباطًا بهذا السياق، لم تكن العلاقات المصرية مع جيبوتي في أعلى مستوياتها، رغم ما تحظى به الأخيرة بعلاقات إقليمية ودولية متنوعة ومتعددة، ساهم في كونها الوجهة الإقليمية للقواعد العسكرية والمناطق اللوجستية التي اعتمدت عليها اقتصاديًا



مما عكس أعلى مستويات التنسيق الاستراتيجي بين البلدين، متمثلاً في تواصل القيادات السياسية، خاصة في ظل الفتور الذي كان واضحاً في موقف كل من الصومال وجيبوتي من قرار جامعة الدول العربية الداعم لحق مصر والسودان في مياه النيل، كانعكاس واضح لتوازنات وتحالفات منطقة القرن الأفريقي.

أما بالنسبة للصومال، فساهمت عودة الرئيس حسن شيخ محمود فرصة لإعادة التقارب التاريخي بين البلدين بعد سنوات من التوتر والتباعد، إذ كانت مصر واحدة من الدول الإقليمية الذي زارها شيخ محمود فور وصوله للحكم، كجزء من إعادة التوازن للسياسة الخارجية الصومالية. ومثلت اللحظة الفارقة بين البلدين، فيما أبدته مصر من موقف معلن، انحازت فيها للموقف الصومالي، فيما يتعلق بمسألة التعاون الإثيوبي مع أرض الصومال، بهدف الوصول للبحر عبر ميناء بربرة، إذ أعلنت الخارجية المصرية موقف مصر الداعم للصومال ولسيادة أراضيها في الثالث من يناير 2024، تبعتها زيارة وفد مصري للصومال في السابع من ذات الشهر لتأكيد موقف مصر الثابت

فعلى الرغم من الواقع الاستراتيجي المشار إليه سلفاً، والذي واكب حالة من الانشغال بالأحوال السياسية على المستوى الداخلي، إلا أن إعادة تنشيط السياسة الخارجية المصرية، لم يغفل دوائر الاهتمام التقليدية إضافة إلى الدوائر الجديدة التي تم اختراقها، إذ على مستوى القرن الأفريقي، كانت هناك خطوات متتابعة إزاء كافة القضايا والملفات الإقليمية، على نحو يمكن معه القول أن مصر راكمت حضوراً يمكن أن تستند عليه في بناء استراتيجية متكاملة ومستدامة في كيفية تعريف المصالح والتهديدات ومن ثم بناء استراتيجية إقليمية متكاملة ومستدامة لتعزيز الحضور وبناء شبكة من التحالفات التي تحافظ على المصالح المصرية في المنطقة.

فعلى مستوى الحضور والتعاطي المصري مع الإقليم، مثلت زيارة الرئيس عبد الفتاح السيسي لجيبوتي في مايو 2021 أول زيارة لرئيس مصري لها منذ الاستقلال، مما ساهم في إعطاء دفعة قوية للعلاقات الثنائية بين البلدين. وفي فبراير من عام 2022، استقبل الرئيس السيسي نظيره الجيبوتي في القاهرة،



فإن التحركات والسياسات المصرية على المستوى الإقليمي، والتي ظهرت في اتفاقات التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري، فضلاً عن اتفاقيات التعاون العسكري والتدريب المشترك، سواء مع دول القرن الأفريقي أو دول حوض النيل، لا يتعين أن تظل عند حدود الاتفاقيات الثنائية، إذ من الضرورة رفع مستوى التعاون على كافة المستويات، بما يخلق شبكة قيمة مضافة إقليمية، تكون فيها المصالح المصرية جزءاً من المصالح الإقليمية.

فبالنظر إلى المساعي الإثيوبية التي كانت ترمي إلى تشكيل منظمة تعاون القرن الأفريقي كبديل عن المنظمة الإقليمية القائمة الهيئة الحكومية للتنمية (إيجاد)، فضلاً عما بذلته من جهود لتبديل معادلة التوازن والتعاون في إطار حوض النيل؛ فإنه من الضرورة ألا تتغيب مصر عن الحضور الذي يضمن إليها الانخراط في الترتيبات وصياغة التوازنات ومعادلات التعاون الإقليمي القائمة، وألا تقتصر على التعاونات الثنائية والمحدودة، التي لا تسهم في النهاية في شكل التعاون الإقليمي، الذي يمكن أن تتخذ مصر في سبيل تعزيزه، آليات مؤسسية إقليمية بما يتسق مع مبادئ السياسة الخارجية المصرية، بما في ذلك تشارك العضوية في عدد من المنظمات والترتيبات الإقليمية، بما في ذلك مجلس الدول المطلة على البحر الأحمر، وعضوية تجمع الكوميسا، فضلاً عن منطقة التجارة الحرة القارية؛ إذ يمكن من خلال تلك الآليات الإقليمية متعددة الأطراف تدعيم مستويات التنسيق والتعاون على المستويات الأمنية والتجارية، بما يؤسس في النهاية لمستويات متقدم من التنسيق الاستراتيجي المشترك.

تجاه وحدة الصومال وسلامه أراضيه، وصولاً لزيارة الرئيس الصومالي حسن شيخ محمود للقاهرة في 21 من ذات الشهر، بعد أن أجرى زيارة سابقة له في أعقاب وصوله للحكم، كجزء من جولة إقليمية كانت مصر جزءاً منها في يوليو 2022، في سياق إعادة التوازن والتخلي عن سياسة المحاور التي انتهجها الرئيس فرماجو سابقاً.

وفيما يتعلق بإريتريا، كحليف استراتيجي مهم في المنطقة، مثلت لحظة التوتر بين أبي أحمد وأسياس أفورقي فرصة سانحة لعودة تقارب الأخير مرة أخرى مع مصر، خاصة لما تحظى به إريتريا من أهمية استراتيجية، سواء فيما يتعلق بمسألة الأمن في منطقة البحر الأحمر، أو معادلة الاستقرار في السودان، خاصة مع التأثير الإريتري على شرق السودان. وقد انعكس ذلك في مشاركة الرئيس أفورقي في قمة دول الجوار المتعلقة بالأزمة السودانية في يوليو 2023، تبعها استقبال الرئيس السيسي لوزير الخارجية الإريتري برفقة وفد رفيع المستوى في أكتوبر 2023، سلم خلالها الرئيس السيسي خطاباً من نظيره الإريتري، يعرب فيه عن تطلعه لتطوير مستويات العلاقات الثنائية بين البلدين، إلى أن جاءت زيارة أفورقي للقاهرة في 24 فبراير 2024، في أعلى خطوات للتنسيق في قضايا القرن الأفريقي وأزمة السودان.

وعلى المستوى الإقليمي، تتشارك الدول السالفة مع مصر في عضوية مجلس الدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن، والذي كانت تسعى إثيوبيا للانخراط في عضويته بما يتعارض مع المصلحة المصرية، في الوقت الذي كانت تتزايد في احتمالات دعم المساعي الإثيوبية سواء من الدول الأفريقية أو الدول العربية المطلة على البحر الأحمر.

وبالنظر إلى تصاعد الهواجس لدى دول القرن الأفريقي من التحركات والطموحات الإثيوبية،



## أولويات مصر إزاء السودان بعد عامٍ من الصراع الداخلي

د. أحمد أمل

رئيس وحدة الدراسات الأفريقية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

يُشكّل السودان شريكاً رئيسياً لمصر في عدة دوائر رئيسية تشهد تركّزاً للمصالح المصرية كحوض النيل، والبحر الأحمر، والساحل والصحراء. جعل هذا الارتباط من الأمن والاستقرار السوداني أحد العوامل المهمة لضمان المصالح المصرية المتعلقة بمياه النيل أو الملاحة البحرية في البحر الأحمر ومنها إلى قناة السويس، أو أمن الحدود المصرية البرية الجنوبية.

وبينما كان متوقعاً مساهمة سقوط نظام الإنقاذ في إبريل 2019 في إعادة صياغة العلاقات المصرية-السودانية، على نحو يتجاوز النمط المتقلب للعلاقات الذي ساد منذ 1989؛ جاء تفجّر الصراع الداخلي في السودان في إبريل 2023 ليُعيد صياغة الأولويات المصرية المتصلة بالسودان، والتي تتباين بين أولويات أمنية

وسياسية واقتصادية وإنسانية، وبين أولويات ملحة وعاجلة، وأخرى تتصل بالأفق الممتد لمستقبل السودان في الأمد المتوسط والبعيد.

## آثار متعددة

حمل الصراع السوداني منذ تفجره في إبريل 2023 تداعيات عديدة على المصالح المصرية على نحو تعددت أبعاده بصورة لافتة. فعلى المستوى الأمني، فرض هذا الصراع حالة متجددة للحرب الأهلية في جوار مصر الجنوبي تتجاوز منطق الصراعات المحلية المحدودة التي شهدتها السودان من قبل في دارفور والجنوب قبل انفصاله، خاصة بعد وقوع حرب شاملة بين قوتين عسكريتين تتمتعان بمستوى متقدم من التسليح وهما: القوات المسلحة السودانية، وقوات الدعم السريع.

كما كشف مسار الصراع في السودان الذي اقترب من إتمام عامه الأول قدرته على التفاعل مع دوائر صراعية محيطية نتيجة جوار السودان للجنوب الليبي المضطرب أمنياً، فضلاً عن التداخل الكبير بين الصراع في دارفور والداخل التشادي، والتي زاد منها الوضع الانتقالي الهش الذي لم تجتزئه تشاد بنجاح بعد. هذا بالإضافة لما يحيط السودان من دوائر أزمات تضررت من تفجر الصراع السوداني بفعل حالة الاضطراب الإقليمي الناجمة عنه، وهو ما شمل كلاً من إثيوبيا وجنوب السودان.

وُشكل الأزمة الإنسانية، خاصةً تدفق اللاجئين السودانيين على مصر، بُعدًا خطيرًا للأزمة؛ حيث قدرت مفوضية الأمم المتحدة للاجئين عدد اللاجئين السودانيين في مصر بنحو 270 ألف لاجئ في مارس 2024، وهو الرقم الأكبر من بين جميع دول جوار السودان، والذي يُضاف إلى نحو خمسة ملايين من السودانيين الذين أتاحت لهم مصر فرصة الإقامة على أرضها. أما على المستوى الاقتصادي

فقد تسبب الصراع السوداني في فقدان مصر فرصًا اقتصادية مهمة، حيث كان السودان من الجهات الرئيسية للصادرات المصرية، فضلًا عن كونه مصدرًا رئيسيًا لواردات مصر من الحاصلات الزراعية. كذلك فرض الصراع حالة من الغموض بشأن وضع أكثر من ملياري دولار من الاستثمارات المصرية في السودان في عدد كبير من القطاعات الصناعية والخدمية.

## قائمة الأولويات

■ **حماية وحدة الدولة السودانية من مخاطر الانفصال:** تتمثل الأولوية المصرية الأولى في السودان في حماية وحدة البلاد وسلامتها الإقليمية وتجنّبها مخاطر الانفصال التي تظهر في العديد من المناطق في الغرب والجنوب والشرق. ويتصل بهذه الأولوية عنصران إجرائيان مهمان، يتمثل أولهما في ضرورة توحيد المؤسسة العسكرية بعد أن تسببت التعددية العسكرية الموروثة من سنوات حكم الإنقاذ في تفجير الصراع الدائر حاليًا بين القوات المسلحة بكافة وحداتها التابعة للقيادة العامة من جانب، وبين قوات الدعم السريع من جانب آخر. أما العنصر الإجرائي الثاني، فيتمثل في أهمية إعادة تشكيل حكومة توافقية تمثل مختلف الأطراف في السودان، وتستعيد بفاعلية دورها في تمثيل الدولة السودانية في الداخل والخارج، بعد أن شكل غياب الحكومة التوافقية منذ أكتوبر 2021 مصدرًا رئيسيًا لاضطراب الأوضاع في السودان وصولًا لتفجر الصراع بعد عام ونصف.

■ **ضمان استقرار المناطق السودانية على البحر الأحمر:** تتأثر المصالح المصرية بكون السودان من الدول الرئيسية المطلّة على البحر الأحمر، وهو الممر الملاحي الدولي الرئيسي الذي يشهد منذ نوفمبر 2023 تحديًا جسيمًا هدد الملاحة البحرية الدولية بسبب الهجمات المتكررة

السودان في مجال مياه النيل أولوية مصرية ملحة. وفي هذا الصدد، تتضمن الأولويات المصرية بُعدين مهمين، أولهما ضمان سلامة المنشآت السودانية المقامة على نهر النيل خاصة بعد أن وقع بعضها تحت تهديد التضرر من الأعمال القتالية، وهو ما يمكن أن يحمل تداعيات خطيرة على سلامة السد العالي. أما البعد الثاني فيتصل بأهمية العودة السريعة للتنسيق المصري السوداني في ملف مفاوضات سد النهضة في ظل استمرار النهج الأحادي الذي تتبعه إثيوبيا في ملف بناء وتشغيل السد والذي أعاق إحراز أي تقدم يُذكر في المفاوضات.

■ **توحيد المبادرات الإقليمية لتسوية الصراع السوداني:** فيما يتعلق بالتفاعل الدولي مع الصراع السوداني، فهناك أولوية مصرية في

للحوثيين التي تنطلق من الأراضي اليمنية لتهدد السفن التجارية والعسكرية في دائرة واسعة مركزها مضيق باب المندب. على هذا الأساس تتمثل إحدى الأولويات المصرية في ضمان استقرار المناطق الشرقية من السودان المطلة على البحر الأحمر. فعلى الرغم من الوضع الآمن نسبيًا الذي تتسم به مناطق شرق السودان والتي حولت مدينة بورتسودان إلى عاصمة فعلية للبلاد بعد تضرر العاصمة الخرطوم من استمرار المعارك، جاء تمدد الصراع في ديسمبر 2023 إلى ولايات وسط وشرق السودان بعد سيطرة قوات الدعم السريع على ولاية الجزيرة ليفرض تهديدًا مباشرًا لمناطق شرق السودان.

■ **التنسيق المصري السوداني في إدارة مياه النيل:** يشكل استعادة التنسيق الفعال مع



المتوازي في المسارين السياسي والإنساني. لكن اللافت أن تعدد رعاية مبادرات التسوية لم يزد الوضع إلا تعقيدًا، خاصة في ظل تباين مقاربات التسوية المطروحة من كل مبادرة.

■ **إطلاق آلية إقليمية لضمان تدفق المساعدات:** فمع صعوبة إحراز نجاح سريع في مسار التسوية السياسية في السودان، فإن واحدة من الأولويات المصرية تتعلق بإطلاق آلية إقليمية ضامنة لتدفق مستمر للمساعدات الإنسانية والإغاثية للمناطق الأكثر تضررًا من الصراع في السودان، وهو الأمر الذي يمكن أن يحول دون تدهور الأوضاع الإنسانية في السودان على نحو كارثي. وفي هذا الشأن تظهر الحاجة للتنسيق بين الدول والهيئات المانحة من جانب من أجل ضمان تخصيص أكبر قدر من المساعدات للسودان، وبين دول جوار السودان من جانب آخر، والتي ستلعب بالضرورة الأدوار الأهم في نقل هذه المساعدات للداخل السوداني بصورة فعالة.

**إجمالاً،** يحتل السودان تقليديًا مرتبة متقدمة على قائمة الأولويات المصرية؛ إلا أن الصراع الداخلي الدائر في مختلف مناطق السودان منذ نحو عام فرض أهمية إضافية للانخراط المصري المكثف بما يعالج الجوانب العاجلة والملحة للأزمة، ويستشرف في الوقت نفسه - آفاق تبني استراتيجيات جديدة تضمن استدامة القدرة المصرية على تأمين مصالحها في المستقبل الممتد.

توحيد المبادرات الإقليمية المتعددة التي قدمت لتسوية الصراع السوداني لضمان خروجها بنتائج ملموسة. ففي ظل الأهمية الكبيرة للسودان كدولة محورية في الدائرتين العربية والأفريقية، تعددت الاستجابات التي رمت إلى الاحتواء السريع للأزمة في السودان بشقيها العسكري والإنساني. حيث كانت الهيئة الحكومية للتنمية (إيجاد) من بين الأطراف المبادرة لطرح مبادرة لتسوية الصراع السوداني. كما انخرط كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية في رعاية مفاوضات جدة، وذلك قبل أن تنجح مصر في إطلاق آلية دول جوار السودان التي تجمعها بكل من ليبيا وتشاد وأفريقيا الوسطى وجنوب السودان وإثيوبيا وإريتريا، والتي تميزت باستهدافها السير





## ملامح التعاون المصري الإريتري في القرن الأفريقي

نسرین الصباحي

باحث بوحدة الدراسات الأفريقية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

جاءت زيارة الرئيس الإريتري « أسياس أفورقي » إلى القاهرة (24 فبراير 2024)، في توقيت بالغ الدقة والتعقيد، في ظل مجموعة من التحوّلات الإقليمية والدولية في منطقة القرن الأفريقي، وتساعد اضطرابات أمن إقليم البحر الأحمر وخليج عدن. بجانب استمرار الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة. ضمن هذا السياق سيتم توضيح السياق العام للزيارة وأبرز دلالاتها، ومجالات التعاون والشراكة بين البلدين.

## سياق مضطرب

يشهد إقليم البحر الأحمر وخليج عدن، توترات متصاعدة وعدم استقرار متزايد جراء هجمات جماعة الحوثيين الأخيرة، وتصاعد التوترات الإقليمية، وتفاقم انعدام الأمن في منطقة القرن الأفريقي وشرق أفريقيا. فضلاً عن التحديات القارية في قضايا السلم والأمن والتنمية، ويمكن توضيح ذلك تاليًا:

### ■ تنامي مخاطر وتهديدات أمن البحر الأحمر:

تشهد هذه المنطقة لحظة غير مسبوقة من انعدام الأمن، والتوترات المتصاعدة وعدم استقرار متزايد جراء هجمات الحوثيين الأخيرة على السفن البحرية، مما أفرز تهديدات أمنية لحركة الملاحة البحرية، والتجارة الدولية، وتعطيل سلاسل الإمداد والتوريد العالمية في هذا الممر البحري الحيوي، بجانب الارتدادات الخطرة على مصالح الدول المشاطئة والدول الإقليمية والدولية الأخرى، ويعتبر تأمين هذا الممر البحري في غرب المحيط الهندي مسئولية عالمية، لتداعيات الاضطرابات المستمرة على المصالح الاستراتيجية الإقليمية والدولية، وقد أثرت هجمات الحوثيين المتمثلة في الضربات الصاروخية والهجمات بطائرات بدون طيار على العديد من السفن التجارية في البحر الأحمر، وتسببت هذه الهجمات في تغيير مسار العديد من شركات الشحن التجارية وتجنب هذه المنطقة، لصالح طرق أطول وأكثر تكلفةً ولكنها أكثر أمانًا نسبيًا حول القارة الأفريقية، مما زاد الوقت والتكلفة، وتباطؤ حركة التجارة الدولية.

### ■ تفاقم انعدام الأمن في منطقة القرن

الأفريقي: تُواصل حركة الشباب الإرهابية تنفيذ هجمات متفرقة في جميع أنحاء الصومال، بما في ذلك الأماكن العامة، حيث أدى هجومها

الأخير في 10 فبراير 2024 داخل قاعدة «الجنرال جوردون» العسكرية في العاصمة مقديشو إلى مقتل أربعة جنود إماراتيين وضابط عسكري بحريني. ضمن هذا السياق، تعتبر حركة الشباب أكبر فروع تنظيم القاعدة وأكثرها فتنةً في العالم، ويُصنف مؤشر الإرهاب العالمي لعام 2023 حركة الشباب كواحدة من أكثر الجماعات الإرهابية دموية في العالم. ولا تزال هذه الحركة تُسيطر على نصف أراضي الصومال، وخاصة ولايتي جوبالاند الجنوبية والجنوب الغربي. وقد مكّنت العملية التي شنتها الحكومة الصومالية في عام 2022، وهي عملية غير مسبوقة من حيث نطاقها، الحكومة في مقديشو من استعادة موطئ قدم في ولايتي غالمودوغ وهيرشيلي بوسط البلاد، لكن هذه النجاحات العسكرية أدت إلى أعمال انتقامية دموية من قبل حركة الشباب.

يأتي ذلك، في الوقت تقوم فيه بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال (أتميس-ATMIS)، بتقليص وجودها من البلاد، ومن المقرر انسحابها بشكل نهائي في ديسمبر 2024. ويظل التحدي في ضمان الأمن في المناطق التي ستركها هذه القوات. بالإضافة إلى ذلك، عودة نشاط القرصنة البحرية انطلاقًا من سواحل الصومال لتعود ظاهرة القرصنة بشكلها التقليدي كما حدث خلال أعوام 2009، 2010، ومخاوف هذا المشهد الأمني المضطرب على إنتاج مساحة لنشاط بحري ساحلي للتنظيمات الإرهابية وفي مقدمتها الجماعات التابعة لتنظيمي القاعدة وداعش.

### ■ تصاعد التوترات الإقليمية: أدى إعلان رئيس

الوزراء الإثيوبي «أبي أحمد» في الأول من يناير 2024 عن مذكرة تفاهم مع أرض الصومال إلى إحداث توترات في العلاقات بين الصومال

وإثيوبيا جراء ذلك، ويعتبر ميناء بربرة الممر البحري البديل لإثيوبيا، ويعتبر موقع هذا الميناء استراتيجي على خليج عدن، وهذه المنطقة خالية من مشاكل القرصنة وتُغطي أيضًا مدخل باب المندب، وهو ممر يستخدم ثلث التجارة العالمية، حيث يمنح الاتفاق إثيوبيا حق الوصول إلى 20 كيلومترًا (12 ميلًا) من الساحل، بما في ذلك ميناء بربرة من خلال عقد إيجار مدته 50 عامًا، ووفقًا لمستشار الأمن القومي لآبي أحمد، «رضوان حسين»، فإن الاتفاق لا يتضمن وصول إثيوبيا التجاري إلى البحر فحسب، بل تضمن أيضًا قاعدة عسكرية مستأجرة. وفي المقابل، تعترف أديس أبابا بأرض الصومال، وحصول الأخيرة على حصة في الخطوط الجوية الإثيوبية «شركة إثيو تيليكوم»، وكذلك تطوير البنية التحتية بين القاعدة والميناء وإجراء مزيد من المناقشات حول مجالات التعليم والصحة والتعاون العسكري بين

البلدين. ضمن هذا الإطار، تعتبر هذه المذكرة انتهاكًا لسيادة ووحدة الأراضي الصومالي، وقد تُسبب نقطة في إعادة إشعال عدد من الصراعات الداخلية المحتممة، وتساعد النزعة الوحودية الصومالية، مما يُشعل حرب عصابات مع حشد القوات الصومالية الموحدة ضد إثيوبيا، وربما تأكيد المطالبات بالمنطقة الصومالية داخل إثيوبيا.

■ **تعقد مسارات الأزمة السودانية:** دخلت هذه الأزمة منعطفًا حرجًا، في ظل اتخاذ الصراع عدة تطورات ميدانية متلاحقة، واتسعت رقعته إلى مناطق جديدة وتحديدًا منذ منتصف ديسمبر 2023 مع وصول قوات الدعم السريع لمدينة ود مدني في ولاية الجزيرة بوسط البلاد، مع غياب الحسم العسكري، وتفاقم الاحتياجات الإنسانية غير المسبوقة، وتردى الأوضاع الاقتصادية، وسيولة المشهد الأمني، واختلاط البعد القبلي في الصراع بتصاعد حدة



البحر الأحمر من خلال تأكيد الرئيسان على أهمية عدم التصعيد واحتواء الموقف. كما تم التشديد على ضرورة التوصل لوقف فوري لإطلاق النار في قطاع غزة، بشكل يمهد للنفاذ الإنساني الكامل والمستدام للقطاع، وإطلاق مسار حل الدولتين وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وفقًا للمرجعيات الدولية المعتمدة.

■ **توافق وتوحيد الرؤى في قضايا القرن الأفريقي:** تم التوافق بين الجانبين على ضرورة احترام سيادة دولة الصومال، ودعمها في رفض كافة الإجراءات التي من شأنها الانتقاص من هذه السيادة، كما تم التطرق إلى الأوضاع في السودان وتم تأكيد أهمية استمرار العمل المشترك بين مصر وإريتريا، في إطار مسار دول الجوار من أجل التوصل إلى حلول جادة للأزمة تفضي إلى وقف إطلاق النار، بما يضع حدًا للمعاناة الإنسانية التي يمر بها الشعب السوداني الشقيق، ويُلبّي تطلعاته وآماله في تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية.

حاصل ما تقدم، أكّدت زيارة «أفريقي» للقاهرة على عمق وقوة العلاقات الراسخة بين البلدين، وتوحيد وتنسيق الرؤى المشتركة بينهما، في ظل تفاقم التحديات وتصاعد التهديدات الإقليمية، التي لها تداعيات على البلدين والإقليم ككل، بما يجعل التعاون المشترك لمواجه واحتواء هذه التهديدات والتحديات مسئولية مشتركة وضرورة ملحة.

العنف القبلي والانقسامات الداخلية في إقليم دارفور، مما شكّل ارتدادات خطيرة على دول الجوار المباشر بما في ذلك، تأثير مُضاعف للأزمات الإنسانية وتصاعد تدفقات اللاجئين، وتفاقم الأزمات الأمنية، مع تراجع اهتمام القوى الفاعلة في المجتمع الدولي بالأزمة.

## تنسيق مُشترك

تُضيف زيارة «أفريقي» في هذا التوقيت لتراكم إرث العلاقات بين البلدين الممتدة إلى عقود من التاريخ التي اتسمت بمجموعة من التفاهات وتوحيد الرؤى والمواقف تجاه التحديات والقضايا المشتركة، والاهتمام المتبادل بين الجانبين بشأن تطوير وتعزيز العلاقات على المستوى الثنائي، لتشمل شراكات أوسع في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والعسكرية والأمنية. في ضوء هذا الصدد، يمكن الوقوف على هذه السمات والملامح العامة للعلاقات، وتوضيح القضايا محل الاهتمام المشترك كما يلي:

■ **تنويع مجالات الشراكة الاستراتيجية:** ركزت المباحثات على تنشيط التبادل التجاري بين البلدين، وتعزيز التدفق الاستثماري عبر دعم تواجد الشركات المصرية في السوق الإريترية في القطاعات ذات الاهتمام والأولوية للجانبين، والتي تتمتع فيها الشركات المصرية بميزات نسبية وخبرات متراكمة. كما توجد مجالات تعاون أخرى بين البلدين على مدار التاريخ سواء التعاون الثقافي وبرامج التبادل الثقافي والأكاديمي، والتعاون الطبي وتبادل المعرفة والتقنيات الطبية، ومجالات بناء الكوادر.

■ **تعزيز التنسيق الإقليمي:** شملت المباحثات تناول تطورات الأوضاع في الإقليم، وفي مقدمتها التطورات الأمنية الخطيرة في



## دوافع تحول التحالفات بين مصر ودول القرن الأفريقي

أسماء عادل

باحث بوحدة الدراسات الأفريقية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

يشهد إقليم القرن الأفريقي تحولات نوعية تُعيد تشكيل ملامحه الجيوسياسية، حيث نجد أن التوازنات التي تمت بين دوله، لا سيما الصومال وإريتريا وإثيوبيا منذ يوليو 2018، لم تتسم بالقدرة على الصمود في وجه التحديات التي تواجه الإقليم، وهو ما انضح جليًا في ردود أفعال دول القرن الأفريقي الساخطة حيال التحركات الإثيوبية التي انتهجتها مطلع عام 2024؛ إذ لم تراع مصالح دول الإقليم.

وفي ظل هذه التحولات، يبرز التساؤل حول كيف اختلف السياق الذي كان سائدًا في عام 2018 عن السياق الراهن مطلع عام 2024، وما هي بوادر هندسة تحالف إقليمي جديد بين دول القرن الأفريقي بقيادة مصر؟

## نشأة التحالف الثلاثي

سادت أجواء من التفاؤل بتولي أبي أحمد مقاليد السلطة في إثيوبيا عام 2018، حيث تبني سياسة "تصفير المشاكل" مع دول الجوار، وهو ما تم ترجمته عمليًا بتأسيس تحالف ثلاثي بين إثيوبيا والصومال وإريتريا، لتحقيق مجموعة من الأهداف، والتي تتمثل في تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري، تطوير البنية التحتية، تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة، وتعزيز التعاون الإقليمي. وقد تم إنجاز جملة من المكاسب المشتركة خلال فترة التحالف الثلاثي، والتي يمكن طرحها، وذلك على النحو التالي:

■ **المكاسب السياسية:** لا شك أنه بموجب التحالف بين إثيوبيا وإريتريا قد أنهى الجمود الذي شاب العلاقات بين البلدين، والذي استمر عقدين من الزمان، وهو ما تم اعتباره بمثابة فرصة لدفع جهود البلدين نحو تعزيز التعاون والاستقرار بين دول الإقليم. كما أسفر التعاون بين إثيوبيا والصومال عن دعم رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد لمقاربة الرئيس الصومالي السابق محمد عبد الله فرماجو، والتي كانت تقوم على تقوية سلطة المركز في مقابل إضعاف سلطة الولايات الفيدرالية.

■ **المكاسب العسكرية:** نجد أنه قد تم توقيع عدد من اتفاقيات التعاون العسكري بين إثيوبيا وإريتريا والصومال منذ عام 2018، والتي تساهم في تعزيز الأمن والاستقرار في القرن الأفريقي، ومكافحة الإرهاب والجماعات المتطرفة، وحماية المصالح المشتركة للدول الثلاث، ويمكن استعراض الاتفاقيات التي تم إبرامها بين الدول الثلاث، وذلك على النحو التالي:

■ **اتفاقية التعاون العسكري بين إثيوبيا وإريتريا:** تضمنت الاتفاقية التي تم توقيعها 2018، إنهاء

حالة الحرب بين الدولتين، وفتح الحدود المشتركة، وتبادل المعلومات الاستخبارية، والتعاون في مكافحة الإرهاب.

■ **اتفاقية التعاون العسكري بين إثيوبيا والصومال:** تضمنت الاتفاقية التي تم إبرامها 2020، تدريب القوات الصومالية من قبل إثيوبيا، وتقديم المساعدة العسكرية للصومال في مكافحة حركة الشباب المجاهدين.

■ **اتفاقية التعاون العسكري بين إريتريا والصومال:** تضمنت الاتفاقية التي تم توقيعها 2023، تبادل الخبرات العسكرية بين الدولتين، والتعاون في مجال مكافحة الإرهاب، وتأمين البحر الأحمر.

■ **التعاون الاقتصادي:** قد تم توقيع عدد من الاتفاقيات لتعزيز التعاون الاقتصادي، والتي تهدف لتعزيز التعاون التجاري والاستثماري بين الدول الثلاث، وتطوير البنية التحتية الإقليمية، وتعزيز التعاون في مجال الطاقة، وكذلك التعاون في مجال الأمن الغذائي.

## بؤادر تفكك التحالف الثلاثي

اتسم السياق الراهن بتصاعد التحالف الثلاثي بين إثيوبيا والصومال وإريتريا، حيث انتهجت إثيوبيا سياسة تتسم بالانتهازية بتوقيعها مذكرة تفاهم مع إقليم أرض الصومال الانفصالي في يناير 2024، ونجد أن أهم البنود التي تضمنتها مذكرة التفاهم تتمحور حول تخصيص إثيوبيا منطقة ساحلية على ساحل أرض الصومال بمساحة 90 كم مربعًا لاستخدامها كميناء تجاري وقاعدة بحرية، واستئجار إثيوبيا لميناء بربرة الواقع على ضفاف خليج عدن، وإنشاء خط سكة حديد يربط بين إثيوبيا وإقليم أرض الصومال، وإنشاء خط أنابيب نفط يربط بين إثيوبيا وميناء بربرة. وقد أثارت تلك الخطوة غضب دول القرن الأفريقي،

ويمكن استعراض أسباب غضب دول القرن الأفريقي، وذلك على النحو التالي:

- **انتهاك الاتفاقية لسيادة جمهورية الصومال الفيدرالية:** اعتبرت الحكومة الصومالية مذكرة التفاهم بأنها غير قانونية، وتُعد انتهاكاً لسيادتها على إقليم أرض الصومال.
- **مخاوف من زعزعة استقرار المنطقة:** يخشى البعض من أن تؤدي الاتفاقية إلى زعزعة استقرار المنطقة، خاصةً في ظل عدم الاستقرار السياسي في إقليم أرض الصومال.
- **تأثير الاتفاقية على المصالح الإقليمية:** تخشى بعض الدول من أن تؤثر الاتفاقية على مصالحها الإقليمية، خاصةً في مجال التجارة والملاحة البحرية.

## دوافع هندسة تحالف إقليمي جديد

لا شك أن التحركات الإثيوبية الانتهازية الأخيرة بتعزيز تقاربها مع أرض الصومال، دفعت دول القرن الأفريقي لتعزيز التقارب مع مصر، وهو ما يعني أن هناك بوادر لهندسة تحالف إقليمي جديد بين مصر والصومال وإريتريا، وهو ما يُمكن رصده من خلال عدد من المؤشرات، والتي يمكن استعراضها على النحو التالي:

- **التقارب المصري-الصومالي:** تم اتخاذ خطوات مهمة في سبيل تعزيز التقارب بين مصر والصومال، وهو ما اتضح في الزيارة الرسمية التي قام بها الرئيس الصومالي حسن شيخ محمود لمصر في العشرين من يناير 2024، وساهمت هذه الزيارة في تبادل الآراء حيال القضايا ذات الاهتمام المشترك، لا سيما الاتفاق الإثيوبي مع إقليم أرض الصومال؛ إذ حدّر الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي من المساس بمصالح الصومال، كما شددت القيادة المصرية على الدعم المصري لسيادة ووحدة

الأراضي الصومالية. وفي هذا الصدد، يُمكن طرح تساؤل بشأن ما هي مصالح الصومال في تعزيز التقارب مع مصر في الوقت الراهن، وهو ما يمكن الإجابة على هذا التساؤل من خلال إمكانية حصول الصومال على دعم القيادة السياسية المصرية في عدد من المجالات، وهو ما يمكن استعراضه على النحو التالي:

**الدعم العسكري:** تواجه الصومال تهديدات أمنية، ويمكن أن يساهم التقارب الصومالي مع مصر في الحصول على دعم عسكري لمواجهة تهديد حركة الشباب الإرهابية، وكذلك التنسيق مع مصر لتأمين السواحل من ظاهرة القرصنة.

**تعزيز العلاقات التجارية:** ترغب الصومال في تنمية علاقاتها التجارية مع مصر، خاصة في مجال الواردات من المواد الغذائية، كما تسعى الصومال إلى جذب الاستثمارات المصرية في مختلف المجالات.

**إعادة إعمار البلاد:** تحتاج الصومال إلى إعادة إعمار البنية التحتية بعد عقود من الصراع.

التعاون في مجال الطاقة: تسعى الصومال إلى الاستفادة من خبرات مصر في مجال الطاقة.

- **التقارب المصري-الإريتري:** اتضح للقيادة السياسية في إريتريا أن إثيوبيا تنتهج سياسة ليست في صالح إريتريا، وهو ما يمكن ملاحظته من خلال رفض إريتريا اتفاق "بريتوريا" الذي وقعته إثيوبيا مع جبهة التيجراي في نوفمبر 2022 لوقف الحرب، حيث تم استبعاد إريتريا من الانخراط في هذا الاتفاق، على الرغم من الدعم الإريتري للحرب الإثيوبية ضد جبهة التيجراي، بالإضافة إلى قيام إثيوبيا بتوقيع اتفاقية مع إقليم أرض الصومال، والذي ترجمته إريتريا باعتباره أنه لن يأتي فقط على حساب

استقرار المنطقة. ونجد أن جيبوتي قد اتخذت عددًا من التحركات بإصدار بيان رسمي للتنديد فيه بمذكرة التفاهم، واستدعاء سفيرها لدى إثيوبيا، وكذلك مطالبة المجتمع الدولي بإدانة مذكرة التفاهم. ويمكن القول إن اعتماد إثيوبيا على موانئ جيبوتي في تجارتها مع العالم الخارجي باعتبارها دولة حبيسة، ولا شك أن استخدام إثيوبيا موانئ أخرى مثل ميناء بربرة في أرض الصومال، سيكون له تداعيات سلبية على جيبوتي، من حيث تراجع فقدان جيبوتي لنفوذها كمركز تجاري إقليمي، وتراجع إيرادات ميناء دورالي، بالإضافة إلى التداعيات الاجتماعية المتمثلة في فقدان الوظائف في القطاعات المرتبطة بالتجارة.

في ضوء ما سبق، يمكن القول إن جيبوتي لن تعارض نشأة تحالف إقليمي جديد بقيادة مصر لاحتواء التحركات الإثيوبية الانتهازية في إقليم القرن الأفريقي. ويمكن ترجمة ذلك من خلال زيادة كثافة الزيارات الرسمية المتبادلة بين البلدين، لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة، وتحقيق التنمية الاقتصادية.

**في الختام**، يمكن القول إن هناك فرصة لتعزيز التحالف بين دول القرن الأفريقي بقيادة مصر، على اعتبار أن السياسة الخارجية المصرية حيال دول القرن الأفريقي تركز على عدد من المبادئ والتي تتمحور حول الاحترام المتبادل وحسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وحل النزاعات بالطرق السلمية. ويمكن لمصر أن تقوم بتنشيط دورها في إقليم القرن الأفريقي من خلال توظيف أدواتها المتنوعة، لا سيما الدبلوماسية النشطة لحل الصراعات، وتقديم المساعدات التنموية في مختلف المجالات، والتعاون العسكري لرفع كفاءة الهياكل الأمنية لدول القرن الأفريقي لمواجهة التهديدات الإرهابية.

موانئها التي تستخدمها إثيوبيا في عملية التصدير، "مصوع" و"عصب"، بل أيضًا -وهذا هو الأهم- تخشى من إمكانية قيام أبي أحمد بمحاولة الاستيلاء على ميناء "عصب" في ظل طموحاته التوسعية.

من هذا المنطلق، نجد أن الزيارة الرسمية التي قام بها الرئيس الإريتري أسياس أفورقي لمصر في الرابع والعشرين من فبراير 2024، ساهمت في تعزيز العلاقات الثنائية، وبحث التعاون في مختلف المجالات، وفي هذا الصدد، يُمكن طرح تساؤل بشأن ما هي مصالح إريتريا في تعزيز التقارب مع مصر في الوقت الراهن، وهو ما يمكن الإجابة عن هذا التساؤل من خلال إمكانية حصول إريتريا على دعم القيادة السياسية المصرية في عدد من المجالات، وهو ما يمكن استعراضه على النحو التالي:

- **مكافحة الإرهاب:** تواجه إريتريا تهديدًا من الجماعات الإرهابية في المنطقة، مثل حركة الشباب المجاهدين.
- **أمن البحر الأحمر:** تسعى إريتريا إلى تأمين خطوطها الملاحية في البحر الأحمر.
- **التجارة:** ترغب إريتريا في تنمية علاقاتها التجارية مع مصر، خاصة في مجال الصادرات الزراعية، كما تسعى إريتريا إلى جذب الاستثمارات المصرية في مختلف المجالات.
- **تطوير ميناء عصب:** ترغب إريتريا في تطوير ميناء عصب ليصبح مركزًا تجاريًا إقليميًا.
- **الربط الكهربائي:** تسعى إريتريا إلى الربط مع الشبكة الكهربائية المصرية.
- **موقف جيبوتي الداعم لسيادة الصومال:** أعربت جيبوتي عن استيائها من مذكرة التفاهم التي تم توقيعها بين إثيوبيا وأرض الصومال مطلع العام الحالي، على اعتبار أن هذه المذكرة تُمثل انتهاكًا لسيادة الصومال، كما يمكن أن تؤدي مذكرة التفاهم إلى زعزعة



ECSS

المركز المصري  
للأفكار والدراسات الاستراتيجية  
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES



يسعى "المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية" إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولت الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء، ويولي اهتمامًا خاصًا بالقضايا والتحولت ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.



Egyptian Center for Strategic Studies  
100 Al-Merghani St., Heliopolis, Cairo

+20226905861 | +20226905862 |

+20226905863

info@ecss.com.eg

www.ecss.com.eg